الفصل الأول

العلامة الإعرابية

الفصل الأول

العلامة الإعرابية

مدخل :

يـدور هـذا الفصـل حول آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى – فى العلامـة الإعرابـية – وهـى : الضمة ، والكسرة ، والفتحة ، والسكون ، وما يتعلق بهذه العلامة من قضايا ، وأهمها – مفهوم الـنحو عـند النحاة القدماء ، ودلالة الضمة ، ودلالة الكسرة . ودلالة الفتحة ، وما استقر عليه فكر النحاة من نظرية العامل.

والحديث عن العلامة الإعرابية – يستلزم – بطبيعة الحال – الحديـث عـن علامة البناء – من حيث الأصالة ، والفرعية، وسـوف نعرض لهذه الآراء بشىء من الإيجاز معقبين عليها بما نراه فى موضوعية تامة، وإنصاف كامل: دون تحيز مع النحاة ، ولا تعصب لهم أو عليهم .

رأيه فى مفهوم النحو عند النحاة :

لقـد اتـبع الأسـتاذ إبراهيم مصطفى فى كتابه : إحياء النحو – النحاة القدماء ، فابتدأ موضوعاته بالحديث عن مفهوم النحو عند الـنحاة ، فـتحدث عـنه تحت عنوان : (حد النحو كما رسمه الـنحاة) ، [٢٧] ، ونلاحظ أن المؤلف قد استعمل مصطلح المناطقة

---

[٢٧] – إحياء النحو : ١

والفلاسفة مع أنه يعيب على النحاة إدخالهم مصطلحات المنطق والفلسفة فى علم النحو ، فهو بهذا الصنيع متناقض مع نفسه ، فما كان ينبغى أن يستعمل ما دعا إلى تخليص النحو منه .

ثم ينقل المؤلف ما ذكره النحاة من تحديد مفهوم النحو – بانه : علم يعرف به أحوال اواخر الكلم اعرابا وبناء ، ثم يعقب على هذا التعريف – بقوله : " فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهى الإعراب والبناء، ثم هم يعنون كثيرا بالبناء ، ولا يطيلون البحث فى أحكامه ، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله ، فغاية النحو بيان الإعراب، وتفصيل أحكامه ، حتى سماه بعضهم علم الإعراب " .[٢٨]

فهو فى هذا النص يبين أن النحاة القدماء – قصروا جهدهم على دراسة أحوال أواخر الكلم إعرابا أو بناء ، ثم يذكر ما يراه مفهوما صحيحا للنحو ، فيقول : " وفى هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوى ، وتقصير لمداه ، وحصر له فى جزء يسير مما ينبغى أن يتناوله ، فإن النحو – كما نرى ، وكما يجب أن يكون – هو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة فى الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ، ويمكن أن تؤدى معناها " .[٢٩]

---

[٢٨] – إحياء النحو : ١ .

[٢٩]– إحياء النحو : ١ .

فقد حكم المؤلف على النحاة – بأنهم لم يعنوا إلا بقضايا الإعراب والبناء ، وكان حكمه هذا مبنيا على ما نقله عن بعضهم من تعريف للنحو ، وقد زعم أنه أول من يأتى بمفهوم جديد صحيح للنحو ، وهو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة، وهذا المفهوم – فى الحقيقة – ليس من ابتكار المؤلف، بل هو مبثوث فى كتب النحاة ، فليس من المعقول – أن هذه المجلدات الضخمة التى بين أيدينا – لم تتناول فى أبوابها وفصولها سوى الإعراب والبناء ، فنحن إذا ذهبنا إلى أقدم مصنف وصل إلينا فى النحو – وهو كتاب سيبويه ، وتصفحنا موضوعاته الأولى – لوجدناه ينتقل من الحديث عن الإعراب والبناء – وهو ما سماه (مجارى أواخر الكلم من العربية)–بعد صفحات قليلة–إلى الحديث عن المسند والمسند إليه، فيبين مدى ارتباط المسند بالمسند إليه ، أو ارتباط المسند إليه بالمسند ، فيقول : " وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبنى عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلابد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر فى الابتداء " [٣٠].

---

[٣٠] – الكتاب ١/ ٢٣.

فهـو يبيـن العلاقة بين ركنى الجملة : اسمية كانت أو فعلـية، وهـى ما تسمى بالإسناد ، فهل فى حديثه هذا ما يتصل بالحـركة الإعرابـية، ثم نجد سيبويه ينتقل من هذا الباب – إلى بـاب آخر لاصلة له أيضا بالعلامة الإعرابية ، وهو ما سماه : (بـاب اللفـظ للمعانى) ، وفى هذا الباب يتحدث عن العلاقة بين الألفـاظ ومعانيها فيقول : " اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاخـتلاف المعنييـن واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين.

فاخـتلاف اللفظـيـن لاخـتلاف المعنيين– نحو : جلس وذهـب واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق ، واتفـاق اللفظيـن والمعنى مختلف – قولك : وجدت عليه – من الموجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضالة "[٣١].

فهـو يبيـن العلاقـة بين اللفظين ، وهى – إما أن تكون علاقـة تباين كما في المثال الأول ، أو علاقة ترادف في ، كما فـي المـثال الثاني أو علاقة اشتراك، كما في المثال الثالث . وليس في ذلك ما يتصل بالعلامة الإعرابية .

وإذا سرنا مع سيبويه في أبواب كتابه – نجده يتحدث بعد ذلـك عمـا يكون في اللفظ من أعراض ، فتحدث عما يعرض لـبعض حروف الكلمة من حذف :كحذف النون من (يكن) –

---

[٣١] – الكتاب ١/ ٢٤.

في حالة جزمه بالسكون ، فيقال : (لم يك)، وكحذف الياء من الفعل في قولهم : (لا أدر) ،كما تحدث عن استغنائهم عن ماضي:(يدع) – بما هو في معناه ، وهو : (ترك) [٣٢] .
وليس في هذا – كما نري – ما يتعلق بالعلامة الإعرابية .

ثم ينتقل سيبويه بعد هذا الباب مباشرة- إلى باب يبعد كل البعد عما يتصل بالإعراب والبناء، وهو ما سماه : (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)، وتحت هذا الباب – يقسم الكلام – إلى ما هو مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب ، فأما المستقيم الحسن – فقولك : أتيتك أمس وسآتيك غدا ، وأما المحال – فأن تنقض أول كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غدا ، وسآتيك أمس ، وأما المستقيم الكذب – فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ، وأما المستقيم القبيح – فأن نضع اللفظ فى غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدا رأيت ، وكى زيد يأتيك ، وأما المحال الكذب – فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس .[٣٣]

فهو يذكر ببراعة فائقة –أنماط التعبير العربى ،ويضع كل نمط أمام المنظار اللغوى الصحيح الذي يميز صحيحه من فاسده، وهل فى ذلك كله شىء يتصل بالإعراب أو البناء،وكيف

---

[٣٢]- الكتاب ١/٢٥ .

[٣٣] – الكتاب ١/ ٢٥، ٢٦ .

غـــاب ذلك كله عن المؤلف،مما جعله يحكم على النحاة-وعلى رأســـهم ســـيبويه -بأنهم قصروا حديثهم على الإعراب والبناء ، وتركوا ما عداهما من قوانين تأليف الجملة العربية.

وبعد أن حمل المؤلف على النحاة-وعلى رأسهم سيبويه، مـــتهما إيـــاهم بالقصور فى الدرس النحوى،ووقوفهم عند قضايا الإعراب والبناء- أشاد بعالمين فى النحو والبلاغة ،وهما - أبو عبـــيدة معمر بن المثنى،وعبد القاهر الجرجانى ،فقال :"وقد بدا لبعض النحاة مسلك آخر فى درس العربية يتجاوز الإعراب إلى غـــيره مـــن القواعـــد العربية،فألف أبو عبيدة:معمر بن المثنى المتوفي سنة مائتين وثمان للهجرة- كتابا فى مجاز القرآن،حاول أن يبيـــن مـــا فى الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غـــيرها ،وكـــان بابا من النحو جديرا أن يفتح،وخطوة فى درس العربـــية حـــرية أن تتـــبع الخطـــة الأولى فى الكشف عن علل الإعـــراب ،ولكـــن النحاة-والناس من ورائهم -كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه ،وفتنوا به كل الفتنة " [٣٤]

ثم نقل المؤلف من مجاز أبى عبيدة -ما يدلل به على أنه تجـــاوز حد الإعراب -إلى الحديث عن غيره من قضايا النحو، فذكـــر حديـــث أبـــى عبـــيدة عن عود الضمير على أحد شيئين متقدميـــن ،كما فى قوله تعالى :" والذين يكنزون الذهب والفضة

---

[٣٤]- إحياء النحو :١١.

ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم "[٣٥] ،وقوله تعالى:" وإذا رأو تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما " [٣٦]،فالأصل (ولا ينفقونهما)، (انفضوا إليهما)"[٣٧]

فالمؤلف يشيد بما تناوله أبو عبيدة من قضايا التقديم والتأخير ،والحذف والذكر،وسر الاختلاف بين الضمير ومرجعه،والالتفات ،وكأنه لم يسبق إليها ،وكأن هذه القضايا لم يفطن إليها سيبويه ،ثم إن الناس قد شغلوا بسيبويه ،ونحوه –على الرغم من قصوره –عن مجاز القرآن لأبى عبيدة ،وكان هو الأجدر أن يعنى به الناس ،لسيره على الدرب الصحيح للنحو،ولو تصفح المؤلف –كتاب سيبويه – بشيء من الموضوعية والإنصاف لوجده سبق إلى الحديث عن كل هذه القضايا،ولنضرب مثلا–ما رواه عن الخليل من تنزيل غير العاقل– منزلة العاقل ، فى قوله تعالى : (وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) "[٣٨] (وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) "[٣٩](يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ)"[٤٠]،فيقول سيبويه راويا عن الخليل :"فزعم

---

[٣٥]– التوبة :٣٤.

[٣٦]– الجمعة :١١.

[٣٧]– راجع ما نقله المؤلف من مقدمة مجاز القرآن :١٣.

[٣٨]– يس :٤٠

[٣٩]– يوسف :٤

[٤٠]– النمل :١٨

أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع ،ولما ذكرهم بالسجود،" وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه كما تُحُدِّث عن الأناسى ،وكذلك (فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)،لأنها جعلت-فى طاعتها ،وفى أنه لا ينبغى لأحد أن يقول : مطرنا بنوء كذا ،ولا ينبغى لأحد أن يعبد شيئا منها -بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور " [٤١].

فالمتأمل أدنى تأمل فى كلام سيبويه عن استعمال ضمير العقلاء لغير العقلاء- لا يجده يختلف قليلا أو كثيرا عما تعرض له أبو عبيدة فى كتابه :مجاز القرآن ،بل إن كتاب سيبويه لم يترك من قواعد العربية • مسألة -إلا طرقها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،ثم جاء النحاة من بعده،وأكبوا عليه درسا وحفظا، ثم وسعوا فى مسائله شرحا وتفصيلا ،وما كان لأبى عبيدة أن يأتى بما أتى به فى مجاز القرآن -لولا اطلاعه ، وعكوفه على كتاب سيبويه .

ثم انتقل المؤلف إلى عبد القاهر الجرجانى -وهو الذي أشاد به أيضا ،لما قدمه للنحو العربي من جهود تجاوزت قضايا الإعراب والبناء إلى ما يتعلق بنظم الكلام وتأليفه وكما أبدى المؤلف حزنه على انصراف الناس عن مجاز أبى عبيدة وانشغالهم بكتاب سيبوية ،فكذلك أبدى امتعاضه من انصراف الناس عن جهود عبد القاهر أيضا ،فقال:" كان الذي صرف

---

[٤١]- الكتاب ٢/ ٤٧

النحاة عن مجاز أبى عبيدة – فتتهم بنحو سيبويه،وقرب عهدهم بكشفه،أما نظم عبد القاهر ،فقد كان نصيبه أبخس ،وشغل الناس عن فهمه – أمران:

الأول :عام يتصل بحال العلم فى القرن الخامس ،عصر أبى بكر يعنى عبد القاهر ،إذ كانت العقول قد همدت وقيدت بسلاسل من التقليد حرمت عليها تقبل أى ابتداع أو تجديد .

الثانى : خاص يعود إلى طبيعة المذهب ،وأن أساسه الذوق ، وتنبه الحس اللغوى لزنة الأساليب ودرك خصائصها ،وقد كانت العجمة إذ ذاك غالبة بغلبة الأعاجم ،والعلماء واقفون من علم العربية عند ظاهر لفظها[٤٢]" فهو يبين –أن الناس –كانوا أشد انصرافاً عن نحو عبد القاهر،ويرجع ذلك كما يقول المؤلف –إلى جمود الحياة العلمية بسبب التقليد –الذي ساد فى ذلك العصر، كما يرجع ذلك أيضا إلى عدم وجود الحس اللغوى نتيجة العجمة –التى كانت غالبة على الناس حينئذ .

وما ذكره المؤلف من أسباب أدت إلى عدم العناية بما قدمه أبو عبيدة ،وعبد القاهر –فى مجال النحو ليست قريبة من الواقع إلى حد بعيد ،فكيف ينشغل الناس ،أو يفتنون بكتاب سيبويه على حساب ما جاء به أبو عبيدة فى مجازه ،مع أن أبا عبيدة تأثر كغيره من النحاة –بكتاب سيبويه تأثرا كبيرا،وقانون

---

[٤٢]– إحياء النحو :١٩، ٢٠

الـــتطور يقتضى أن يزيد المتأثر على ما تأثر به ،وأن يضيف إليه ما شاء مما تقتضيه طبيعة الدراسات القرآنية ،لأن أبا عبيدة -يعـــد مـــن المفسرين الذين اتجهوا فى تفسيرهم للقرآن -اتجاها لغويا نحويا بلاغيا " وهكذا كان منحى العرب فى أسلوب التعبير هـــو الســـند الذي اعتمد عليه أبو عبيدة فى تفسير ما تناول من آيـــات القرآن الكريم،إيمانا منه بأنه نزل بلغتهم ،ففيه مثل ما فى الكلام العربي من وجوه الإعراب ،ومن الغريب والمعانى " [٤٣].

فطبـــيعة الدراسات القرآنية - تقتضى مجاوزة الإعراب والبـــناء -إلـــى قضـــايا مختلفة كالتقديم،والحذف ،والمقارنة بين الأســـاليب المتنوعة،ومعانى الكلمات الحقيقية والمجازية،والعلاقة بيـــن الضـــمير ومرجعه،والعلاقة بين الجمل والتراكيب،ولم يكن كـــل ذلـــك بدعـــا مـــن الدراســـات النحوية،بل عالجها سيبويه تصـــريحا،أو تلمـــيحا ،ثم إن الناس لم ينصرفوا عن مجاز أبى عبيدة-كما زعم المؤلف،بل عنوا به عناية كبيرة،وكان مجاز أبى عبـــيدة -ثـــورة فى مجال التفسير حيث فتح أمام المفسرين فيما بعـــد-أبوابـــا رحبة فى الدراسات القرآنية،فقد تأثر به كثير من المفسرين ،مثل الزمخشرى فى الكشاف،وغيره،ولعلنا نعجب من وقفة المؤلف عند أبى عبيدة فقط مع أن كثيرا من كتب التفسير-

---

[٤٣]- البحث البلاغى عند العرب تأصيل وتقييم للدكتور شفيع السيد /١٨

نحـــت منحى أبى عبيدة فى تفسير القرآن الكريم-تفسيرا يعنى باللغة والنحو والبلاغة " .

أما عبد القاهر الجرجانى – الذي عده المؤلف خارجا عن دائـــرة النحاة الذين عنوا بالإعراب والبناء فقط،حيث تجاوز ذلك إلى الحديث عن تأليف الكلام ونظمه-فلم يغفل الناس عن جهده ، وعمـــا أحدثـــه فى مجال النحو والبلاغة من تجديد وتطوير،ولم يـــأت عبد القاهر بهذا من فراغ،بل سبقته دراسات بلاغية كثيرة استطاع هو أن يخرج من تلك الدارسات بنظرية النظم،فلم يقتنع عبد القاهر بمن آثروا اللفظ على المعنى ،ولا بمن آثروا المعنى علـــى اللفـــظ ، مـــن ولا سووا بينهما ،ولذلك أتى بنظريته التى ربطهـــا بتوخى معانى النحو مع وضع كل كلمة فى مكانها التى تحسن فيه من التركيب ،وهذا ما سماه بالنظم،وقد طبق ذلك على القـــرآن الكريم مما يعد سرا من أسرار إعجازه ،وهذه النظرية جمعت بين فصاحة الكلمة،وبلاغة التركيب،وحسن النظم،وصحة المعـــنى، وســـلامة النحو،وفى ذلك يقول عبد القاهر :" اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمـــل على قوانينه وأصوله ،وتعرف مناهجه التى نهجت،فلا تـــزيغ عـــنها، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك ،فلا تخل بشىء منها.وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجـــوه كل باب وفروقه،فينظر فى الخبر إلى الوجوه التى تراها

فـــى قولك (زيد منطلق)،و(زيد ينطلق)،و(المنطلق زيد)،(زيد هـــو المنطلق)، و(زيد هو منطلق)"[٤٤] فهذا ربط -كما نرى -بين الـــبلاغة والـــنحو ، وهذا يقتضى تجاوز الحديث عن الإعراب والبـــناء-إلى مراعاة الفروق الدقيقة بين أنماط التعبير المختلفة ، ومـــراعاة وضع كل كلمة فى موضعها التى تحسن فيه،وتحاشى الموضـــع الـــتى تقـــبح فيه،مع مراعاة ما تقتضيه قوانين النحو وأصوله ،وكما أن أبا عبيدة-ترك أثرا واضحا فيمن جاءوا بعده مـــن المفســـرين،فكذلك عبد القاهر -فقد ترك أثرا واضحا فيمن جـــاءوا بعده من البلاغيين،وكانت نظرية عبد القاهر فى النظم- محـــط أنظـــار العلماء قديما وحديثا،ولم يغفل عنه أحد فى زمانه ولا مـــن بعـــد زمانه،ولم يكن عصر عبد القاهر- عصر ركود علمى-كما زعم المؤلف ،بل كان عصر ازدهار ثقافى التقت فيه الـــثقافة العربية بالثقافة الأعجمية، فتمخضت عن الثقافتين -ثقافة إســـلامية جمعـــت بين الماضى والحاضر،وخلاصة الأمر أن ما جـــاء بـــه أبو عبيدة،ثم عبد القاهر -كان نتيجة جهود متضافرة على مدى قرون،وكانت بداية النضج كتاب سيبويه،حيث تضمن قواعـــد العربية من أصوات وصرف ونحو ،ثم أخذ العلماء من بعـــده يـــنهلون منه،ويزيدون عليه بالشرح والتفصيل ،والترتيب والتبويب.

---

[٤٤]-دلائل الإعجاز : ٨١

ولا يتسع المقام لعرض نماذج من جهود النحاة،للرد بها على المؤلف دليلا على أنهم لم يقتصروا على قضايا الإعراب والبناء-كما زعم المؤلف ،بل تجاوزوهما إلى قضايا نحوية مختلفة، وحسبنا هذا التراث الضخم،والثروة الهائلة من المصنفات المطولة،ألم ينظر فيها المؤلف ،وهل وجدها كلها تدور حول ما يتعلق بضبط آخر الكلمة فقط،ألم تكن هناك مؤلفات نحوية خصصها أصحابها للحديث عن معانى الحروف والأدوات -ومن خلال تناولهم للحروف والأدوات ودورها فى بناء الجملة - عالجوا كثيرا من القضايا النحوية واللغوية التى لا تقف عند حد ضبط أواخر الكلم ومن هذه المؤلفات :اللامات للزجاجى المتوفى سنة ثلثمائة وسبع وثلاثين ،وقد طبع فى دمشق عام ألف تسعمائة وتسعة وستين-بتحقيق الدكتور مازن المبارك، ومنازل الحروف للرمانى المتوفى سنة ثلثمائة وأربع وثمانين ، وقد طبع فى النجف عام ألف وتسعمائة وتسعة وستين -بتحقيق محمد حسين ياسين، وفى لاهور عام ألف وتسعمائة واثنين وسبعين ،ثم طبع فى جدة عام ألف وتسعمائة وواحد وثمانين - باسم معانى الحروف،بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبى ،والأزهية فى علم الحروف للهروى المتوفى سنة أربعمائة وخمس عشرة ، وقد طبع فى دمشق عام ألف وتسعمائة وواحد وسبعين- بتحقيق عبد المعين الملوحى،والجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى

المـــتوفى سنة سبعمائة وتسع وأربعين،وقد طبع فى دمشق عام ألـــف وتســـعمائة وثلاثـــة وســـبعين بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة،ومحمد نديم فاضل ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشـــام المصرى المتوفى سنة سبعمائة وإحدى وستين،وقد طبع أولا بتحقـــيق الشـــيخ محمـــد محى الدين عبد الحميد ، ثم طبع بتحقـــيق الدكتور مازن المبارك ، وعلى حمد الله،وراجعه سعيد الأفغـــانى ورصف المبانى فى حروف المعانى للمالقى المتوفى ســـنة ســـبعمائة وإحـــدى وسبعين –بتحقيق أحمد خراط ،ونشره المجمـــع العـــربى بدمشـــق عام ألف وتسعمائة وخمسة وسبعين ومعجـــم الأدوات النحوية وإعرابها فى القرآن الكريم –للسيوطى المـــتوفى سنة تسعمائة وإحدى عشرة ،وهو النوع الأربعون من كـــتاب الإتقان فى علوم القرآن ،وقد قام بتخليصه وتحقيقه الشيخ عـــبد العزيز عز الدين السروان،ويوسف على بديوى، وقد طبع فـــى دمشق عام ألف وتسعمائة وثمانية وثمانين[٤٥]، إلى غير ذلك مـــن المؤلفات النحوية المتنوعة المتعددة المناهج والمباحث ،وما كـــان للأستاذ إبراهيم مصطفى أن يتذكر لهذه الجهود العظيمة – التى لا يزال يتأثر لاحقها بسابقها ،وإذا كان المؤلف يرى تقصير الـــنحاة فـــى دراسة الأساليب :كطرق الإثبات والنفى ،والتوكيد، والتوقيت،والتقديم والتأخير،وغيرها من صور الكلام قد مروا بها

---

[٤٥]- مقدمة معجم الأدوات النحوية وإعرابها فى القرآن الكريم /٧

مـــن غـــير درس،إلا ما كان منها ماسا بالإعراب[٤٦] -فإن هذا اتهـــام لا يوافقـــه الواقـــع الـــنحوى ،لأن الـــنحاة لم يغفلوا هذه الأســـاليب، فعـــالجوا فـــى كتـــبهم -الإثـــبات والـــنفى،والتأكيد والاستفهام، والتعريف والتنكير،والقسم،ولم تغادر شيئا مما يجب أن يكـــون،ومما يرغب فيه المؤلف إلا أفاضت القول فيه،وطوت حواشيه وأطرافه [٤٧].

رأيه فى دراسة الأدوات النحوية

لم يتهم الأستاذ إبراهيم مصطفى النحاة القدماء- بالتقصير فـــى دارســـة الأســـاليب الـــنحوية :كأســـاليب النفى، والتأكيد، والاســـتفهام، وغـــيرها -فقـــط ،بل يتهمهم أيضا ،ويعيب عليهم دراســـتهم لأدوات النفى -دراسة متفرقة حيث يدرسون كل أداة فى مكان من أبواب النحو،فيقول: "فالنفى مثلا كثير الدوران فى الكـــلام ،مخـــتلف الأســـاليب فى العربية ،متعدد الأدوات ،ينفى بالحـــرف ،وبـــالفعل ، وبالاســـم،وكان جديرا أن يدرس منفرداً لـــتعرف خصائصـــه،وتميز أنواعه وأساليبه ،ولكنه درس مفرقا علـــى أبواب الإعراب ممزقا [٤٨] كما يعيب عليهم أيضا -دراسة التأكـــيد ،وأدواته- دراسة متفرقة على أبواب النحو أيضا ،مثل":

---

[٤٦]-إحياء النحو /٣

[٤٧]- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للأستاذ محمد عرفة /٢٧

[٤٨]- إحياء النحو / ٣، ٤ .

(إن)،والتوكيد فى التوابع ،ونونى التوكيد فى الفعل المضارع، فيقول:" ومثل النفى فى ذلك التأكيد يدرسونه فى باب(إن)، ويقرنون بـ(إن) المؤكدة-(أن) الواصلة، و(ليت) المتمنية ،لأنها أدوات تتماثل فى العمل ،وإن تباعد ما بينها فى المعنى والغرض، وفى باب الفعل يذكرون نونى التوكيد، وأحكامهما ، لأثرهما فى إعرابه،وفى بحث التوابع يجعلون للتوكيد بابا خاصا:يذكرون فيه عددا من الكلمات حكمها فى الإعراب -حكم ما قبلها ،ولو جمعت أساليب التوكيد فى العربية-ما ذكرنا وما لم يذكر ويبين ما يكون تنبيها للسامع،وما يكون تأكيدا للخبر،وما يكون تقوية لرغبة ،لكان أقرب إلى أن تدرس كل أنواع التوكيد،ويبين لكل نوع موضعه،ولكان أدنى إلى توضيح أساليب العربية وسرها فى التعبير"[٤٩]فالمؤلف كان ينتظر من النحاة القدماء -أن يصنفوا أبواب النحو -تصنيفا قائما على مراعاة المعانى،فهو يتمنى أن تدرس أدوات النفى-مثلا -تحت باب واحد،بغض النظر عما بين هذه الأدوات من فروق نوعية،أو عملية،فهو لا يريد أن تدرس(ليس)فى باب (كان)،ولا تدرس (لا)مرة فى باب(كان)،ومرة ملحقة بباب (إن)،وما فعل النحاة القدماء ذلك -إلا مراعاة للعمل فقط،وهو ما يرفضه المؤلف

---

[٤٩]- إحياء النحو / ٥، ٦

انطلاقـا مـن دعوتـه إلى اعتبارا الإعراب أو البناء،أو ضبط أواخر الكلمات –أساسا لدراسة النحو.

كذلـك يدعو المؤلف إلى دراسة أدوات التأكيد – فى باب مستقل أيضا بغض النظر عما بينها من فروق أخرى غير معنى التأكـيد،ويـرى المؤلف أن صنيع النحاة فى دراسة الأساليب – تشـتيت وتفريق لأبواب النحو،على حين نرى أن دعوة المؤلف إلـى تصنيف الأدوات النحوية –تصنيفًا معنويا بحتا،بغض النظر عـن كيفية استعمالها ،وموضعها من التركيب،وأثرها فيما بعدها فـى إطـار السـياق ،ونوعهـا –من حيث الفعلية ،والحرفية ، والاسمية –هى التى تؤدى إلى تشتيت الأبواب النحوية وتمزيقها – وإن كان القارئ – قد يقتنع بدعوته لأول وهلة، ولكنه لا يلبث أن يزول اقتناعه هذا بأدنى تأمل .

وهذه الدعوة من المؤلف –لم تكن بمعضلة على النحاة،فقد كان من السهل عليهم – أن يتبعوا هذا التصنيف،وليس معقولا أن يكـون ذلـك قد غاب عنهم ،ولكنهم اتبعوا المنهج الصحيح ،فى تبويب النحو،وهو المنهج الذي راعوا فيه –التشابه بين الأدوات– مـن حيـث العمل أولا،ثم من حيث النوع ،فقد درسوا (ليس)– مع(كان)،وأخواتها ،لأنها تشبهها – فى العمل ،وفى الفعلية ،وفى الـنقص،وفى اختصاصها بالجملة الاسمية ،فكيف يتجاهلون كل هـذه الوجوه فى الشبه،ويدرسونها مع أدوات النفى الأخرى،مع

أنهـــا لا تشـــبهها –شـــبها متفقا عليه –إلا فى النفى،لأن (ما)و (لا)،و(إنْ)–لا تتفق مع (ليس)–إلا فى النفى ،أما من حيث العمل –فإن الشبه بينها وبين (ليس)غير متفق عليه ،بل يجوز استعمال هذه الأحرف مهملة، ولذلك درسها النحاة ملحقة بباب (كان)، ولم يعدوها داخلة فى الباب. وإذا ذهبنا إلى (لا) –فإننا نجد النحاة – قد درسوها ملحقة بباب (كان)تارة،وملحقة بباب (إن)تارة أخرى، ولـــم يفـــرقوا بيـــنهما –لمجرد اختلافهما فى العمل ،حيث تعمل الأولى –عمل (كان)،وتعمل الثانية–عمل (إن) ،بل هما مختلفتان فـــى المعنى–وإن اتفقتا فى إفادة النفى – غير أن كلامنهما –تفيد الـــنفى بطـــريق مخصـــوص ،فالعاملة –عمل (ليس)–تفيد نفى الواحـــد، أو نفـــى الجـــنس، وإفادتهـــا نفى الجنس–على سبيل الاحـــتمال، أمـــا العاملة عمل (إن)–فإنها تفيد –نفى الجنس على ســـبيل القطع أو التنصيص، فضلا عن كونها تشبه (إن)–فى إفادة التأكيد،غير أنها تؤكد النفى[٥٠].

ولمـــا كانت (لن)،(لم)،و(لما)–تختص بالدخول على الفعل المضارع،فتؤثر فيه نصبا وجزمًا– درسوها مع الفعل المضارع مـــع بيان استعمال كل منها،والمعنى الذي تفيده فالجامع بين هذه الأدوات كلهـــا– هـــى النفى ،ولكن لكل منها خصائص معنوية واســـتعمالية وعملية، فلو درست هذه الأدوات تحت باب مستقل لأدى ذلـــك إلـــى دراسة أبواب مختلفة فى النحو،ثم إن مراعاة

---

[٥٠]–راجع شرح الأشمونى على الألفية مع حاشية الصبان عليه : ٢/ ٣ ،٤

العمـــل لكـــل أداة من هذه الأدوات،مما يجعلها فى الباب الذي تخـــتص به –ليس عيبا،وليس إخلالا بمنهج النحاة ،لأن الغرض مـــن دراســـة الـــنحو –وضع كل كلمة فى سياقها الصحيح من الجملـــة،والوقوف على مدى تأثرها بما قلبها،حتى يستقيم اللسان فى ضبط أواخر الكلمات،وهذه عناية لا ينبغى أن تنكر،ولا تمنع من دراسة الجملة العربية من شتى جوانبها .

علـــى أن الـــنحاة القدماء –لم يتفقوا على منهج واحد فى تـــناول الأبـــواب أو المســـائل النحوية،بل صنفها كل منهم على حسب ما يراه.

وما قلناه فى النفى– ينطبق أيضا على الأساليب الأخرى: كالتأكـــيد ،فـــان وســـائل التأكـــيد فـــى اللغـــة،وأدواته –كثيرة ومتـــنوعة،منها ما له ألفاظ مخصوصة،ومنها ما يدرك من بناء الجملـــة نفســـه ،ومن ألفاظ التأكيد – ما يعمل،ومنها ما لا يعمل .فضـــلا عن اختلاف ألفاظ التأكيد فى النوع والاستعمال،فمنها ما هـــو حـــرف ،ومنها ما هو اسم،ومنها ما هو مرتبط معين من الكلمـــات ،كارتباط (قد)–بالفعل الماضى،أو المضارع،وكارتباط الـــنون بـــالفعل المضارع أو الأمر وكارتباط اللام بالمبتدأ ،وبما بعـــد (إن)المكســـورة،أو بجواب القسم،أو بجواب(لو)ومن ألفاظ التوكـــيد – ما هو مرتبط بباب واسع من أبواب النحو–وهو باب الـــتوابع ،فكيف تدرس هذه الأدوات أو الألفاظ تحت باب مستقل

بمعـزل عـن أبوابهـا التى تتطلبها ،فكان لابد أن تدرس فى أبوابهـا، على أن النحاة لم يهملوا توضيح معناها الذي تفيده فى التركيب .

وعلى الرغم من دراسة النحاة –للأدوات والأساليب – فى أبواب متعددة ،على حسب خصائصها وارتباطها بهذه الأبواب – فـإن كثـيرا مـن النحاة –لم يهمل دراسة الأدوات أو الأساليب دراسـة مسـتقلة،راعـوا مـا بيـنها من شبه معنوى–كما دعا المؤلـف،وأمامـنا نماذج كثيرة لا يتسع المقام لعرضها ،وحسبنا نقـدم مصـنف فـى الـنحو– وهـو كـتاب سـيبويه،فالمتتبع لموضـوعاته–يجـده عـالج كثيرا من الأساليب والأدوات– في دراسـة مستقلة ،ومن ذلك –تناوله لأساليب النفى،فهو يذكر هذه الأبـواب المتتالية،وكلها يدور حول النفى،وهى:" هذا باب النفى بلا"،"هذا باب المنفى المضاف بلام الإضافة "،هذا باب يثبت فيه التنويـن من الأسماء المنفية،"هذا باب وصف المنفى"،هذا باب لا يكون الوصف إلا منونا " ،"هذا باب لا تسقط فيه النون إن وليت لـك،"هذا باب ما جرى على موضع المنفى لاعلى الحرف الذي عمل فى المنفى"،"هذا باب ما لا تغير فيه الأسماء عن حالها التى كانت عليها قبل أن تدخل لا" ،"هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمـل على الموضع"،"هذا باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن

حالـــه الـــتى كـــان عليها قبل أن تلحق "[٥١]فإن سيبويه فى هذه الأبواب –قد تناول (لا)،فتحدث عنها فى حال كونها عاملة عمل (إن)،متتـبعا صـــور مـــا دخلـــت عليه إعرابا وبناء،ثم تحدث عنها،وهى مهملة ،فلا تتغير الجملة بعدها اسمية كانت أو فعلية.

وفى موضوع آخر يتناول سيبويه طريقة نفى الفعل،فيقول "وهذا باب نفى الفعل ،إذا قال :فعل فإن نفيه لم يفعل ،وإذا قال : قد فعل –فإن نفيه لما يفعل ،وإذا قال :لقد فعل –فإن نفيه ما فعل، لأنـــه كأنـــه قال :والله لقد فعل ،فقال :والله ما فعل،وإذا قال :هو يفعل،أى هو فى حال فعل ،فإن نفيه ما يفعل وإذا قال :هو يفعل، ولـــم يكـــن الفعل واقعا فنفيه لا يفعل،وإذا قال :ليفعلن– فنفيه لا يفعل، كـــأنه قال : والله ليفعلن، فقلت :والله لا يفعل ،وإذا قال : ســـوف يفعل –فإن نفيه لن يفعل " [٥٢] فإن سيبويه –فى هذا الباب الموجـــز– بيّـــن مـــا هو نفى للماضى غير المؤكد،وما هو نفى للماضى المؤكد،وما هو نفى للحال ،وما هو نفى للمستقبل المؤكد مـــنه، وغير المؤكد،وما هو نفى للمستقبل الواقع بعد التسويف [٥٣] فهـــو لا يخـــص أداة نفى –بالحديث ،ولكن حديثه ينصب على طـــريقة نفى الفعل الماضى،والمضارع ،ويوازن بين أنماط من

---

[٥١]– الكتاب ٢/ ٢٧٤ : ٣٠٩

[٥٢]– الكتاب ٣/ ١١٧

[٥٣]– النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للأستاذ محمد عرفة / ٥٠

التعبير فى حالة الإثبات، وفى حالة النفى،وهذه الموازنات تقوم علـــى اعتـــبارات معنوية دلالية بحتة لا صلة لها بالإعراب أو البناء.

وقد اتجه جماعة من النحاة إلى التصنيف المعجمى للنحو، فتـــناولوا الأدوات تـــناولا قائمـــا على تصنيفها حسب الحروف الهجائـــية، وقـــد ذكرنا آنفا- طائفة من هذه المصنفات،ولعل من أشـــهرها وأوسعها مغنىْ اللبيب لابن هشام،فقد تناول كل أداة من الأدوات النحوية ،فدرسها دراسة مستقلة ،مبينا حقيقتها ومعناها ، وعملهـــا ، وكيفـــية اســـتعمالها ،فهو علي سبيل المثال – حينما تناول(لا)–فإنه قسمها إلى ثلاثة أوجه :

الوجه الأول- (لا) النافية،وهذه تأتى على خمسة أنواع :

١- (لا) العاملة عمل (إن) ،وهنا يقارن بينها وبين (إن)

٢- (لا) – العاملة عمل (ليس)،وهنا يقارن بينها وبين (ليس)

٣- (لا) العاطفة ،وهنا يبين شروط العطف بها.

٤- (لا) الجوابية،وهى المقابلة لـــ (نعم)

٥- (لا) المستعملة في غير هذه الأنواع في تراكيب مختلفة .

الوجـــه الـــثانى – (لا) الناهية،وهى المختصة بالفعل المضارع الجازمة له .

الوجـــه الثالـــث – (لا)الزائـــدة التى تدخل الكلام لمجرد توكيده وتقويته [٥١].

---

[٥١]- معنى اللبيب ٢٦٤/١ :٢٨١

وهكـذا فـإن الـنحاة -لم يتركوا صغيرة أو كبيرة من الأسـاليب النحوية – إلا أفاضوا فى شرحها وبيانها،سواء أكان تـناولهم لهـا من خلال الأبواب النحوية المختلفة،أم كان تناولا مستقلا من خلال أداة من الأدوات ،وقد قام الدارسون المحدثون بدراسات عديدة للأساليب النحوية ،وجعلوها دراسات مستقلة،فكم مـن رسـائل -فـى الماجستير والدكتوراه – قدمت فى دراسة الأساليب المختلفة -دراسة مستفيضة،وهذه سنة التطور ،فاللاحق يتدارك ما وقع فيه السابق من نقص أو تقصير،ويا ليت المؤلف بدلا من أن يحمل على النحاة- قد تدارك ما رآه نقصا فى مناهج النحاة،فلملم شتات المبعثر،وجمعه فى دراسة مستقلة،ولكنه اكتفى بتوجيه النقد اللاذع، واللوم والتهكم .

رأيه فى العامل النحوى

ثـم يتعرض المؤلف لنظرية العامل النحوى-التى أفاض فـيها الـنحاة درسـا وتحلـيلا وتطبيقا ،فأنكر أن يكون للعامل الـنحوى-وجـود،كما أنكر أن يكون للعامل أثر فى الحركات الإعرابـية وفـى ذلـك يقول :"أكب النحاة على درس الإعراب وقواعـده فـوق ألـف عام، لا يعدلون به شيئا ،ولا يرون من خصـائص العربية ما ينبغى أن يشغلهم دونه،وألفوا فيه الأسفار الطـوال،وأكثروا من الجدل والمناقشة فى تعليله وفلسفته ،حتى تـركوا نحـو العربـية أوسـع الأنحـاء أسفارا وتأليفا وفلسفة

وجدلا.أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل ،فكل حركة من حركاته،وكل علامة من علاماته- إنما تجئ تبعا لعامل في الجملة -إن لم يكن مذكورا ملفوظا- فهو مقدر ملحوظ"[٥٥]، وأخذ المؤلف ينعى على النحاة عنايتهم بالعامل، وشرحهم لأنواعه وشروطه حتى تكاد نظرية العامل عندهم - تكون هي النحو كله ،يقول :" أليس النحو هو الإعراب، والإعراب أثر العامل ؟! فلم يبق إذا للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل: يستقرئها ويبين مواضع عملها ، وشرط هذا العمل ، فذلك كل النحو"[٥٦] ، مما جعلهم يضعون مصنفات خاصة حول العامل : كالعوامل المئة لعبد القاهر الجرجاني ، ودونوا للعامل شروطا وأحكاما ، هي عندهم فلسفة النحو ، وسر العربية ، ثم أخذ المؤلف يفصل أبعاد هذه النظرية عند النحاة،فكل علامة من علامات الإعراب -هي أثر لعامل،ولا يجتمع عاملان على معمول واحد،فإذا وجد ما ظاهره أنه سلط عاملان على معمول- جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ،وللآخر التأثير في الموضع،كما في: (بحسبك هذا)،(رب رجل لا يحمل قلب رجل)، ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد -خلقوا باب التنازع في العمل ،وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخلو ما بها من

---

[٥٥]- إحياء النحو : ٢٢

[٥٦]-إحياء النحو : ٢٢

اعتساف وتعقيد،كما قرروا أن الأصل فى العمل -للأفعال ، وأنها لا تعمل إلا فى الأسماء ولا ترفع إلا اسماً واحدا،ولكن قد تنصب أكثر من اسم، وهم يفرقون بين الأفعال فى العمل -من حيث القوة والضعف، فالفعل الجامد -أضعف فى العمل -من المتصرف، ولذلك لا يتقدم معموله عليه،مثل :(نعم)و(بئس)،ولا يعمل من الأسماء-إلا ماله شبه بالفعل ،كما أن للحروف عملا فى الأسماء والأفعال،بشرط أن يكون مختصا بما يعمل فيه: كاختصاص حروف الجر بالأسماء، واختصاص النواصب والجوازم بالأفعال، والأصل فى مرتبة العامل عندهم -أن يكون متقدما ،ولا يتأخر عن معموله -إلا إذا كان قويا فى العمل ،وقد يعترض العامل- ما يكفه عن العمل،أو ما يعلق عمله فى اللفظ دون المحل،وكل مجموعة من العوامل تتفق فى العمل -جعلها النحاة بابا مستقلا :كباب (كان)،وباب (إن)،وباب (ظن)[٥٧]،وهكذا فإن المؤلف يشرح موقف النحاة من العامل النحوى ،والجدل الذى أثاره هذا العامل بينهم،كيف أنهم تأثروا فى نظريتهم هذه- بالمنطق والفلسفة،ويعيب عليهم أن جعلوا العوامل :كالموجودات التى تؤثر فى غيرها ،على أن المؤلف لا يعيب على النحاة- تأثرهم المطلق بالفلسفة فى زمانهم الذى قد يحتم عليهم هذا التأثر،ولكن -كما يقول :"علينا أن ننظر مبلغ توفيقهم، إصابتهم

---

[٥٧]- إحياء النحو / ٢٣ :٢٨

للغايـــة الـــتى ســـعوا إلـــيها وهى الكشف عن أحكام الإعراب وأسراره "[٥٨]".

ثـــم أخـــذ المؤلف ينقد نظرية العامل عند النحاة ،فيبين عيوبها ، ومالها من أثر سلبى على الواقع اللغوى،ونلخص هذا النقد –فيما يلى :

الأول – ما أدت إليه هذه النظرية – من كثرة التقدير ،ففى نحو: (زيـــدا رأيـــته)– يقـــدرون : (رأيت زيدا رأيته)،وفى نحو قوله تعـــالى"وإن أحـــد من المشركين استجارك"[٥٩]– يقدرون : [وإن استجارك أحد من المشركين استجارك]،إلى غير ذلك من أبواب الإغراء والتحذير وقطع النعت.

الثانى –أن كـــثرة التقدير –أدت إلى ضياع النحو وأحكامه،كما أدى إلـــى احـــتمال الكـــلام أكثر من وجه إعرابى ،فهم يقدرون العـــامل رافعـــا،فيرفعون،ويقدرون العامل ناصبا،فينصبون،دون مراعاة لما يؤدى إليه هذا الاختلاف من اختلاف فى المعنى.

الثالـــث –أن الـــنحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعانى الكلام فى أوضاعه المختلفة،فهم يجوزون فى نحو قولهم: (كـــيف أنـــت وأخوك)–النصب على المفعول معه،والرفع على العطـــف ، ولكنهم يضعفون النصب على المفعول معه،لعدم تقدم

---

[٥٨]– إحياء النحو / ٣٣ ، ٣٤.

[٥٩]– التوبة :٦.

فعـل أو شـبهه علـيه ،ولـم يـراعوا الفرق فى المعنى بين التركيبيـن، حيث يفيد العطف السؤال عنه،وعن أخيه،أى:(كيف أنـت، وكيف أخوك)،على حين يفيد المفعول معه –السؤال عن صلته بأخيه.

الـرابع –أن نظرية العامل –أدت إلى كثرة الجدل والخصومة بين النحاة فى كل باب من أبواب النحو–حول تحديد العامل،ومن ذلك خلافهم فى عامل المفعول به،هل هو الفعل أو شبهه، أو هو الفاعل وحده،أو هو الفعل والفاعل معا ،أو هو معنى المفعولية– إلى غير ذلك من الأبواب النحوية.

الخـامس –أن نظرية العامل –لم تف بما أراده النحاة ،فلم يروا لكـل معمـول – عاملا موجودا ملفوظا به،فاضطروا إلي تقدير العـامل المعنوى: كرافع المبتدأ عند البصريين –وهو الابتداء ، وكعامل الخلاف عند الكوفيين –فى الظرف المخبر به فى نحو: (زيد عندك)،وفى المفعول معه [٦٠]

وينـتهى المؤلف من هذه الوجوه النقدية لنظرية العامل – إلـى القول :" على أن أكبر ما يعنينا فى نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره ،ولم يروا فى علامـته إشارة إلي معنى ولا أثر فى تصوير المفهوم ،أو إلقاء

---

[٦٠]– راجع لحياء النحو / ٣٤ :٤١

ظـــل على صورته"، ثم يحاول المؤلف أن يستعيض عن العامل بمـــا تشـــير إلـــيه كل علامة إعرابية من معنى ،فيقول :" ونحن نحاول أن نبحث عن معانى هذه العلامات الإعرابية ،وعن أثرها فـــى تصوير المعنى،فإن أتمت لنا الهداية إلي هذا،وجدنا عاصما يقيـــنا من اضطراب النحاة،وحكما يفصل فى خصوماتهم العديدة المتشـــعبة ، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها،ولكن ماذا تشير إليه من معنى "[٦١] .

وقـــبل أن نســـير مـــع المؤلف ،لننظر كيف يربط بين العلامات الإعرابـــية ومعانيها –يجدر بنا أن نعقب على موقف النحاة من العـــامل قديمـــا وحديثا ،فإن العامل النحوى–من الأسس التى قام علـــيها بناء النحو العربى،وليس الأستاذ إبراهيم مصطفى –أول من أنكر نظرية العامل ودعا إلى طرحها ،بل أنكرها غير واحد، ولعـــل أول من أنكر أن يكون العامل جزءا من الكلام :كالفعل – ابن جنى،حيث يقول " ألا تراك إذا قلت :ضرب سعيد جعفرا،فإن (ضـــرب)لـــم تعمـــل فى الحقيقة شيئا،وهل تحصل من قولك : (ضرب)–إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل ، فهـــذا هو الصوت،والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل ،وإنما قال النحويون:

---

[٦١]– إحياء النحو /٤١، ٤٢.

عـــامل لفظـــى ،وعامل معنوى،ليروك أن بعض العمل يـــأتى مســـببا عـــن لفـــظ يصـــحبه :كمررت بزيد،وليت عمرا قائم،وبعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به،كرفع المبتدأ بالابـــتداء،ورفـــع الفعـــل لوقوعـــه موقـــع الاســـم ،هذا ظاهر الأمـــر،وعليه صفحة القول ، فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث –فـــالعمل مـــن الرفع والنصب والجر والجزم– إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشىء غيره"[٦٢]

فإن ابن جنى –فى هذا النص –يرفض أن يكون العامل – فـــى الـــرفع، أو النصـــب ،أو الجـــر ،أو الجزم – هو الفعل.أو الحـــرف،أو غيرهما من العوامل المعنوية ،بل العامل الحقيقى – هـــو المـــتكلم نفسه،ولكن النحاة نسبوا العمل إلى الفعل وغيره – نسبة مجازية،وذلك لمصاحبة الفعل أو غيره للمعمول.

ثـــم جـــاء من بعده ابن مضاء الأنـــدلسى،فبالغ فى إنكار العامل، وقد عقب على قول ابن جنى –بقوله:

" فـــأكد المـــتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال،ثم زاد تأكيدا بقوله: (لا لشـــىء غيره)،وهذا قول المعتزلة ،وأما مذهب أهل الحق –فإن هـــذه الأصوات– إنما هى من فعل الله –تعالى ،وإنما تنسب إلى الإنسان:كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية "[٦٣].

---

[٦٢]– الخصائص : ١ /:١١٠، ١١١

- الرد على النحاة :٧٧

فابـــن مضـــاء يوافق ابن جنى فى أن بعض الكلام- لا يحدث تأثيرا فى بعض ،غير أنه يخالفه فى نسبة هذا الأثر،حيث ينسبه ابـــن جنى إلى المتكلم نفسه -نسبة حقيقية ،على حين ينسبه ابن مضاء حقيقة إلى الله تعالى ،ويجعل نسبته إلى المتكلم -مجازية ، ولكـــنهما -فـــى الحقيقة- متفقان على إنكار العامل على نحو ما ذكر النحاة .

ولمـــا عاب الأستاذ إبراهيم مصطفى على النحاة القدماء نسبة العمل رفعا،أو نصبا،أو جرا ،أو جزما-إلى ما أطلقوا عليه -عوامل -نسبة حقيقية -كان رد الأستاذ محمد عرفة عليه -بأن النحاة القدمـــاء- "قد اختلفوا فى عامل الإعراب ،فمنهم من قال: إن العـــامل هـــو المـــتكلم وما يسمى عوامل هى علامات علي النصب والرفع والجر ومنهم من يقول: إن العامل -هو المتكلم ، ومـــا يسميه النحاة عوامل -هى آلات فى العمل،وقد نسب الفعل إلـــيها،لأن مـــن لغة العرب أن تنسب الفعل إلى الآلة،تـــقول : قطعت السكين ،كما تقول :قطعت بالسكين "[٦٤].

ويخـــرج الأستاذ محمد عرفة – من وراء عرضه لآراء بعض النحاة فى العامل إلى نتيجة يخالف بها ما قطع به الأستاذ إبراهيم مصطفى ،فيقول الأستاذ محمد عرفة :" إننى خرجت من هـــذا البحث – بنتيجة تناقض النتيجة التى خرج بها المؤلف ،فقد

---

[٦٤]- النحو والنحاة : ٨٨.

ذهب المؤلف إلى أن النحاة يذهبون إلى أنها عوامل على الحقيقة ، ويأبون أن يكون المتكلم هو العامل .

أما أنا فالبحث تأدى بى إلى أن النحاة – يرون أن المتكلم هو العامل ،أما الأفعال والحروف والأسماء– التى تسمى عوامل –فهى إما علامات ،وإما آلات فى العمل "[٦٥].

فلم يختلف الأستاذ محمد عرفة – عن الأستاذ إبراهيم مصطفى – فى إنكار العامل النحوى ،باعتباره عاملا حقيقيا محدثا التأثير رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما،وإنما يريد الأستاذ محمد عرفة أن يبين أن الأستاذ إبراهيم مصطفى –ليس أول من هدم نظرية العامل،كما يريد أن يثبت له –أن النحاة القدماء –برآء مما رماهم به الأستاذ إبراهيم مصطفى من أنهم جميعا –نسبوا العمل –إلى العوامل –نسبة حقيقية،ولم ينسبوه إليها نسبة مجازية ،باعتبارها علامات أو آلات.ونستطيع بعد ذلك أن نقول :إن هذا الخلاف – بين النحاة حول حقيقة العامل النحوى –إنما هو خلاف عقلى فلسفى ،لأنه مبنى على أنهم نظروا إلى العامل ،كأنه كائن حى : هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم ،هذا ما دفع بعضهم إلى القول تارة– بأنه المتكلم ، وتارة–بأنه هو الله –تعالى،ولو أنهم نظروا إلى العامل نظرة لغوية بحتة بعيدة عن المنطق والفلسفة –لما وقعوا في هذا الجدل والخلاف ولوجدوا أنفسهم

---

[٦٥]– النحو والنحاة : ٨٩ .

متفقيــن على أن الفاعل –مثلا –مرفوع،لارتباطه بالحدث: فعلا كــان ،أو مصدرا،أو وصفا- على جهة الإسناد ،وأن المفعول به –منصوب ،لارتباطه بالحدث –على جهة التعدية ،فإن الفعل إذا، أو مــا يشــبه الفعل –هو الذي أحدث هذا التأثير المعنوي–الذي ترتــب عليه الرفع أو النصب ، وهذا التأثير- قد تم داخل إطار الجملــة ،نتــيجة ارتــباط الحدث –ارتباطا معينا،من جهة معينة بــالمفعول ،فلو أن النحاة –نظروا إلى العامل هذه النظرة اللغوية القائمــة علــى فهــم العلاقات بين كلمة وأخرى –لما وقعوا فى الجــدل العقلى ،ولا عيب فى تقدير النحاة لعامل محذوف ،حيث بقى أثره رفعا أو نصبا ،لأن الحذف من سمات العربية،وأنه لون مــن الإيجاز–الذي هو من دلائل البلاغة فى الكلام،ثم إن تقدير العــامل المحــذوف –يــؤدى إلى رد الجملة إلى أصلها :فعلية كانت،أو اسمية،ويقسم ابن مضاء –الحذف – ثلاثة أقسام :

الأول – محــذوف لا يتم الكلام إلا به،وقد حذف ،لعلم المخاطب بــه،كقولــك لمــن رأيته يعطى الناس: (زيدا)،أى: (أعطِ زيدا)، فيحذف الفعل ،وهو مراد،وإن صرح به–تم الكلام ،ومنه قول الله –تعالى:

﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾ [١٦] ،وقوله تعالى: ﴿وَيَسْــأَلونَكَ مَــاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[١٧]،على قراءة من نصب ،

---

[١٦]– النحل :٣٠.

[١٧] – البقرة :٢١٩.

وكذلك من رفع،[٦٨]وقوله عز وجل ﴿ نَاقَةَ اللَّه وَسُقْيَاهَا﴾[٦٩] ، والمحذوفات -في كتاب الله -تعالى ،لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا ،وهى إذا أظهرت تم بها الكلام وحذفها أوجز وأبلغ.

والثانى – محذوف لا حاجة بالقول إليه ،بل هو تام دونه،وإن ظهر كان عيبا ،كقولك :(أزيد ضربته)،قالوا إنه مفعول بفعل مضمر، تقديره:(أضربت زيدا)،وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضربت)- من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد،وقد تعدى إلى الضمير ولابد لزيد من ناصب،إن لم يكن ظاهرا- فمقدر،ولا ظاهر،فلم يبق إلا الإضمار .

الثالث – محذوف،إذا أظهر -تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا :(يا عبد الله)،وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات،لأن (عبد الله)- منصوب عندهم بفعل مضمر ،تقديره: (أنادى)،فإذا أظهر الفعل -تغير الكلام ،وصار خبرا.[٧٠]فابن مضاء -يقسم التقدير -إلى مقبول،وغير مقبول ،وكان لابد أن نضع فى اعتبارنا -أن النحاة- فرقوا بين المحذوف جوازا – الذي يجوز التصريح به أيضا ، والمحذوف وجوباً – الذى لا يجوز التصريح به، فليس معنى تقديرهم للاسم المنصوب المتقدم

---

[٦٨]- رفع (العفو) -قراءة أبى عمرو،والنصب -قراءة الباقين -حجة القراءات لأبى زرعه : ١٣٣

[٦٩]- الشمس :١٣.

[٧٠]- الرد على النحاة / ٧٨ :٨٠

على الفعل المشغول عنه بضميره – فعلا ناصبا له– جواز ذكر هذا المحذوف فى الكلام المستعمل،وكذلك الحال –فى المنادى ، فهـم يشيرون إلى الأصل المرفوض فى الاستعمال ،ولا يعنون بذلك جواز استعماله– ولقد حاول الدكتور تمام حسان– أن يأتى بتفسير للعامل النحوى من شأنه أن يقضى على هذا الخلاف المحتدم بين النحاة ، وأن يأتى بنظرية بديلة للعامل هى أوسع وأشمل – لتفسير العلاقات بين الكلمات فى سياق الجملة ،ولم يقتنع بما أتى به ابن مضاء،إذ لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعانى النحوية ،ولم يقم مقام العامل فهما آخر لهذه العلاقات غير قوله :إن العامل هو المتكلم، فجعل اللغة بذلك أمرا فرديا يتوقف على اختيار المتكلم ،ونفى عنها الطابع العرفى الاجتماعى الذي هو أخص خصائصها "[٧١].

كذلك لم يقتنع الدكتور تمام حسان –بمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى فى إلغاء نظرية العامل حيث اكتفى بهذا الفهم المبهم القاصر لطبيعة هذه الحركات ،وهو فهم يبدو قصوره وإبهامه[٧٢]، وهو جعله الحركات دالة على معانى محدودة،فالضمة –علم الإسناد، والكسرة–علم الإضافة ،والفتحة علم الخفة .

---

[٧١]– اللغة العربية معناها ومبناها /١٨٥

[٧٢]– اللغة العربية معناها ومبناها /١٨٥

وبعـــد نقده لهاتين المحاولتين – بنى الدكتور تمام حسان – نظريته فى فهم العلاقات النحوية –التى أسماها بالقرائن النحوية –على ما ذكره عبد القاهر الجرجانى من فكرة التعليق ،وفى ذلك يقـــول الدكتور تمام حسان: "وفى رأيى –كما كان فى رأى عبد القاهـــر على أقوى احتمال –أن التعليق هو الفكرة المركزية فى الـــنحو العربـــي ،وأن فهم التعليق على وجه كاف وحده للقضاء علـــى خرافة العمل النحوى والعوامل النحوية ،لأن التعليق يحدد بواســـطة القرائن –معانى الأبواب فى السياق ،ويفسر العلاقات بيـــنها على صورة أوفى وأفضل واكثر نفعا فى التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية"[٧٣] وقد شرح الدكتور تمام حسان– مفهـــوم التعلـــيق الـــنحوى – تحت نوعين من القرائن ،وهما : القرائن المعنوية ، والقرائن اللفظية،وهذان النوعان من القرائن – يـــندرجان تحـــت التعلـــيق،فالتعليق إذا –هو الإطار الضرورى للتحليل النحوى ،أو كما يسميه النحاة:الإعراب .[٧٤]

وبالتأمل والنظر فيما أثاره النحاة حول العامل النحوى – لا نجدهـــم رافضين لهذا العامل باعتباره ارتباطا أو علاقات بين العـــامل والمعمول ،ولكنهم يرفضونه باعتباره أمرا وجوديا خالقا للعلامـــات الإعرابية ومن ثم لا يختلف النحاة قديمهم وحديثهم –

---

[٧٣]– اللغة العربية معناها ومبناها / ١٨٩

[٧٤]– المرجع السابق

فـــى هذه العلاقات اللغوية بين الكلمات فى سياق الجملة ،ومن هـذه العلاقـــات –ما يرجع إلى المعنى – وهى ما أطلق عليها الدكتور تمام حسان –القرائن المعنوية: كعلاقة الإسناد،وهى التى تكـــون بين الفعل والفاعل،وعلاقة التعدية ،وهى التى تكون بين الفعـــل والمفعـــول به،ومنها ما يرجع إلى اللفظ– وهى ما أطلق علـــيها– القرائن اللفظية: كقرنية الرتبة ،وقرنية الصيغة،ونرى أن هذا الفهم الواسع للعوامل النحوية –لا يعنى إلغاءها ،وإنما هو شـــرح وتوضيح وفهم جديد للعلاقة بين العامل والمعمول ،وهل أراد النحاة القدماء –بنظرية العامل النحوى –عندهم –إلا إدراك هذه العلاقات السياقية،وفهم ظاهرتى التأثير والتأثر بين الكلمات فى إطار السياق.

ولعـــل الأستاذ محمد عرفة فى رده على الأستاذ إبراهيم مصـــطفى –فـــيما يـــتعلق بنظرية العامل النحوى عند النحاة – باعتـــباره موجـــدا للحـــركات الإعرابية –قد أدرك هذا المفهوم للعلاقـــات السياقية،حيث قال –بعد أن بين فساد نظرية العامل – كمـــا فهمها المؤلف عند النحاة: " أما إذا كانت نظرية العامل – عند النحاة –ليست كذلك هى تتلخص فيما يأتى :

إن حـــركات الإعـــراب – دوال على معان تركيبية ،وإن هـــذه المعـــانى لا تدخلها إلا فى التركيب ،وتعلق بعض الكلمات بـــبعض ، فالكلمـــة التى بارتباطها وجدت هذه المعانى –تسمى

عوامـــل فى الحركات ، لأنها أوجدت المعنى الذى استحقت به الكلمـــة الضمة أو الكسرة أو الفتحة أو أن تسميتها عوامل لأنها علامات يرفع المتكلم إذا وجد بعضها ،وينصب إذا وجد بعضها، ويجـــر إذا وجـــد بعضـــها ،وأنه لا يكون معنى تركيبي إلا إذا وجدت كلمتان ارتبطت إحداهما بالأخرى على جهة الإسناد،وما بقى من كلمات – إذا وجد – يكون من متعلقات هاتين الكلمتين ، وأنه لم يوجد ذلك قدر،ليستقيم المعنى" [٧٥]

وينتهى الأستاذ محمد عرفة من ذلك إلى القول بأن نظرية العـــامل –بهـــذا المفهـــوم –أحـــق بالبقاء،وستبقى ما بقيت اللغة العربية، وما بقى علم العربية،لأنها حق،إذ هى قانون من قوانين اللغة العربية،ولا ميل فيه ولا اعوجاج [٧٦].

رأيه فى معانى الإعراب :

سبق أن ذكرنا أن الأستاذ إبراهيم مصطفى –أنكر نظرية العامل النحوى،كما أنكر أن تكون العلامات الإعرابية أثرا يجلبه العامل،واستبدل بذلك –أن لكل علامة إعرابية –معنى تشير إليه" فأما الضمة –فإنها علم الإسناد ،ودليل على أن الكلمة المرفوعة– يراد أن يسند إليها ،ويتحدث عنها .

---

[٧٥]– النحو والنحاة : ١١٠ –١١١.

[٧٦]– المرجع السابق : ١١١.

وأمـــا الكســـرة ،فإنها علم الإضافة ،وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ،سواء كان هذا الارتباط بأداة ،أو بغير أداة ،كما فى (كتاب محمد) ،(وكتاب لمحمد)ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ،إلا أن يكون ذلك فى بناء ،أو فى نوع من الإتباع.

أما الفتحة –فليست علامة إعراب ،ولا دالة على شىء،بل هـــى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ،التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك ،فهى بمثابة السكون فى لغة العامة.

فللإعـــراب – الضمة والكسرة فقط،وليستا بقية من مقطع ، ولا أثـــرا لعـــامل من اللفظ ،بل هما من عمل المتكلم ،ليدل بهما على معنى فى تأليف الجملة،ونظم الكلام "[٧٧]".

فهـــذا هـــو رأى المؤلـــف فـــى المعانى التى تشير إليها علامات الإعراب ،ولنا عليه الملاحظات الآتية :

الأولى –أنه استعمل الضمة والكسرة والفتحة– على أنها حالات إعرابية ، ولم يستعمل مصطلحات :الرفع،والنصب ،والجر،إذ قد يكون الاسم –مرفوعا ،بعلامة فرعية: كالألف ،والواو،وقد ينصـــب بغير الفتحة :كالألف والياء ،والكسرة،وقد يجر بغير الكسرة، كالياء،والفتحة،وقد درج النحاة فى كتبهم–على التعبير بالضـــمة ، والكسرة ،والفتحة–فى الحالات البنائية تفريقا بينها

---

[٧٧]– إحياء النحو : ٥٠

وبيـــن الحـــالات الإعرابـــية ،فلمـــاذا لـــم يقـــل:الرفع علم الإســـناد،والجر علم الإضافة، والنصب علم الخفة،حتى يكون تعبـــيره أشـــمل ، بغض النظر عما فى مذهبه من وجوه قابلة للجدل والمناقشة .

الثانـــية –أنـــه جعل الضمة – دليلا على أن الكلمة مسند إليها ، ومـــتحدث عـــنها ،ولا تخـــرج الضمة من هذه الدلالة–إلا فى حالات البناء،أو الإتباع،وبذلك يكون قد أخرج الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم ،والخبر عن المبتدأ ،أو عن (إن) أو إحدى أخواتها –وهو مسند ،لا مسند إليه .

الثالـــثة –أن المسند إليه – قد يكون منصوبا،وذلك إذا وقع اسما لـــ(إن)،أو إحدى أخواتها،وإذا وقع مفعولا أول –لأفعال القلوب أو الـــتحويل ،ألا تـــرى أن (محمدا)–فى قولنا (علمت محمدا كريما)–مسند إليه فى الحقيقية ،لأنه هو المتحدث عنه .

الـــرابعة –أنـــه لم يجعل الجزم فى الفعل المضارع من الحالات الإعرابـــية الـــتى لها معان تشير إليها ،فبم نفسر إذا الحالات الإعرابية للفعل المضارع:من رفع ،ونصب ،وجزم!

الخامســـة –أنه لم يجعل الفتحة –علامة إعراب ،ومن ثم –ليس لهـــا–معـــنى،بـــل تشير عنده إلى الخفة،وبذلك يكون قد وضع الأبـــواب النحوية التى تنصب فيها الكلمة– تحت علة الخفة ، فهـــل نصـــب المفعـــول به،والمفعول المطلق ،والمفعول له،

والمفعول فيه، والمفعول معه،والمستثنى ،والحال ، والتمييز، واسم (إن)،وخبر (كان)،لأن النطق بها- أخف من النطق بالمسند إليه ،أو من المجرور بالحرف أو الإضافة،وإذا كان الأمر كذلك فلماذا نصب اسم(إن) -وهو مسند إليه،ولماذا نصب خبر (كان)-وهو مسند ، كيف نفرق بين كل منصوب ومنصوب مما عدّه النحاة فضلة.

السادسة -أنه جعل الفتحة -هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب -التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك ،فهى بمثابة السكون عند لغة العامة،وهذا مخالف لقواعد الفصحى،فمن الثابت عند العرب -أنها لا تبدأ بساكن ،ولا تقف على متحرك ، ولذلك يأتون بهاء السكت بعد الحرف المتحرك الموقوف عليه،كما أنهم يأتون بهمزة الوصل،للتوصل بها إلى النطق بالساكن فى أول الكلمة .[٧٨]

السابعة -بماذا يفسر المؤلف - الكسرة المنصوب بها المجموع بالألف والتاء،فهل هى علم الإضافة،وإذا لم تكن كذلك ،لأن المجموع بالألف والتاء حينئذ يكون من المنصوبات فهل تكون الكسرة علم الخفة لأنها نائبة عن الفتحة،وإذا كان يقصد - الفتحة ذاتها بكونها علما للخفة -فما دلالة الفتحة النائبة عن الكسرة فى المجرور الممنوع من الصرف ،فهل تكون علما

---

[٧٨]- راجع الهمع للسيوطي ٢/٢١٠ / ٢١١.

للإضـــافة ومـــن ثم –فإننا لا نفهم من هذا الخلط ما إذا كان المؤلـف –يعـنى هذه الحركات الإعرابية الأصلية بذاتها ،أو يريد ألقاب الإعراب، ولكنه وقع فى الخلط بين المصطلحات .

الثامـنة – أن المؤلف – قد وقع فى التناقض ،حيث اتهم النحاة القدمـاء فـى أكثر من موضع فى كتابه –بأنهم لم يربطوا بين الحـركات الإعرابـية ،وما تشير إليها من معان ،فهو بعد أن عـاب على النحاة القدماء –قصر بحثهم فى الإعراب والبناء– قرر أنهم أخطئوا فى أمرين :

الأول :أنهـم حيـن حددوا النحو،وضيقوا بحثه،حرموا أنفسهم، وحـرمونا إذا اتبعـناهم مـن الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة.

الـثانى:أنهـم رسموا للنحو طريقا لفظية،فاهتموا ببيان الأحوال المخـتلفة للفـظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجـه مـن أثر فى المعنى : يجيزون فى الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب،ولا يشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر فى رسم المعنى وتصويره"[٧٩].

فهـو يرمى النحاة القدماء –بأنهم لم يفطنوا إلى ما يتبع الأوجه الإعرابية من اختلاف فى المعنى ،وحينما أراد أن يربط بيـن الحـركات الإعرابية،ومعانيها –أقر بأن النحاة سبقوه إلى

---

[٧٩]– إحياء النحو : ٧، ٨ ،وراجع أيضا ٣٥ وما بعدها .

ذلــك، مســتدلا بقول الزجاجي" إن الأسماء لما كانت تعتورها المعــانى، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة،ومضافا إليها ،ولم تكن فى صورها وأبنيتها –أدلة على هذه المعانى ،بل كانت مشتركة– جعلــت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعانى "[٨٠] ثم عقب الأستاذ إبراهيم مصطفى على ذلك بقوله:

"وهذا الرأى كالأصل لما ذهبنا إليه،وإذا رأيت أن أصل رأينا من كلام المتقدمين ،فإنا نرجو أن تسايرنا فى درسه " [٨١].

فكيف يتبع النحاة القدماء في بيان المعانى التى تشير إليها الحــركات الإعرابية،وقد رماهم من قبل –أنهم جعلوا الإعراب أمــرا لفظــيا لا أثر له فى المعنى ،ألا يدل ما ذكره الزجاجى ، وغيره –على أن النحاة القدماء فطنوا إلى أثر اختلاف الإعراب فــى اخــتلاف المعــنى،وأن الإعراب له دور أساسى فى تحديد المعنى الوظيفى للكلمة فى إطار السياق ،ولم يفطن الزجاجى إلى دور الإعــراب فقط فى تحديد هذه المعانى ،بل فطن إلى قرائن أخــرى فى التركيب تتضافر مع الحركات الإعرابية فى الدلالة علــى هذه المعانى،وفقد أشار إلى هذه القرائن بقوله :" ولم تكن فى صورها وأبنيتها –أدلة على هذه المعانى ،بل كانت مشتركة"، ولعلــه يشــير بذلــك –إلى قرينة الرتبة مثلا فى تحديد المعنى

---

[٨٠]– الإيضاح فى علل النحو : ٦٩ .

[٨١]– إحياء النحو : ٥٢– ٥٣.

الوظيفى للكلمة-إذا خفى الإعراب بأن كان مقدرا أو محليا ،فى نحـــو :(أكرم موسى عيسى)،فإن قرينة الرتبة -هى التى تحدد الفاعل،والمفعول به ، وهى تقدم الأول ،وتأخر الثاني،وقد وضح الـــزجاجى - دلالـــة الحركات الإعرابية -على المعنى الوظيفى للكلمـــة -بضـــرب الأمثلة على ذلك،فقال :" فقالوا :ضرب زيد عمـــرا،فدلوا برفع (زيد)على أن الفعل له،وبنصب (عمرو)-على أن الفعـــل واقـــع بـــه.وقـــالوا : ضُـــرب زيد،فدلوا بتغير أول الفعل،ورفع (زيد)-على أن الفعل لم يسم فاعله، وأن المفعول قد نـــاب منابه.وقالوا :هذا غلام زيد،فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ،وكذلك سائر المعانى "[٨٢].

فـــإن ما ذكره الزجاجى مما تشير إليه حركات الإعراب من معان -ليس رأيا خاصا،وإنما هو تعبير عن موقف النحاة،ألم يجعلـــوا الرفع علامة على الفاعلية،وما يجرى مجراها: كالمبتدأ أو الخـــبر،ويجعلـــوا النصـــب -علامـــة على المفعولية،وما فى حكمها، ويجعلوا الجر علامة على الإضافة،فهل نستطيع بعد ذلك أن نقـــول: إن الاســـتاذ ابراهيم مصطفى -قد أتى بجديد،بل ما نســـتطيع أن نقولـــه: إنـــه وقـــع فـــى التضـــارب والخلط بين المصـــطلحات ،وإلغـــاء بعض الدلالات الإعرابية :كإلغاء دلالة

---

[٨٢]- الإيضاح فى علل النحو : ٦٩ .

النصـــب،وما أدى إليه ذلك من إلغاء كثير من الوظائف النحوية التى للنصب –دور كبير فى تحديدها.

وفـــيما يلى نسير مع المؤلف فى شرحه لما ذهب إليه من كـــون الضمة علما للإسناد ،وكون الكسرة علما للإضافة ،وكون الفتحة عارية عن الدلالة على أية وظيفة ،وإنها مجرد رمز للخفة يلجأ المتكلم إليها فيما ليس متحدثا عنه ،ولا مضافا إليه .

- **الضمة علم الإسناد :**

يـــرى المؤلـــف أن الضـــمة –علـــم الإسناد بمعنى أن موضعها – المسند إليه المتحدث عنه ،ومن ثم كانت المرفوعات عـــنده –ثلاثـــة ، وهي المبتدأ ،والفاعل،ونائب الفاعل ،لأن هذه المـــرفوعات–يجمعها مصطلح واحد،هو: مسند إليه ،وقد درس البلاغيون هذه الأنواع الثلاثة تحت هذا المصطلح ،وهو ما يرى المؤلـــف –صحته –وإن كانت وجهة نظر البلاغيين قائمة على مـــراعاة العلاقـــة المعـــنوية ، بغض النظر عما بينها من فروق نحويـــة ،ويحـــتج المؤلف لجعل هذه الأبواب الثلاثة –بابا نحويا واحـــدا،وهـــو : المسند إليه– بما صنعه البلاغيون،وأن سيبويه– سبقهم إلى ذلك ، حيث يقول المؤلف:" وهو اصطلاح آثره –من قبل علماء البيان، واستعملوه فى كتبهم ،وجعلوا الأنواع الثلاثة – نوعا واحدا فى العنوان ،وفيما أجروا من الأحكام ،بل إن سيبويه

قد سبقهم إلى هذا الاصطلاح ، واستعمل المسند إليه فيما يشمل هذه الأقسام ، وكرره فى مواضع من كتابه"[٨٣].

فالمؤلف يرى دراسة هذه الأبواب -مجتمعة،ولكن ما صنعه البلاغيون -ليس حجة ،لأنهم -راعوا- كما قلنا - العلاقة المعنوية بين المسند إليه والمسند،ثم إنهم تناولوهما من وجهة بلاغية ،أى من حيث الغرض،ومن حيث المطابقة لحال المخاطب، ومن حيث الذكر والحذف،والتقديم والتأخير،والخبر والإنشاء،وربما اتبعوا سيبويه فى ذلك ،لأنه تحدث عن المسند إليه والمسند -فى كتابه من حيث ارتباط كل منهما بالآخر ،فقال "وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ،ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك :الاسم المبتدأ والمبنى عليه -يعنى الخبر -وهو قولك : عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك :يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر فى الابتداء"[٨٤] .

فلا يريد سيبويه أن يتحدث عن المسند إليه ،من حيث أحكامه النحوية ،فقد خصص لهذا مواضع أخرى من كتابه ، ولكن أراد أن يبين العلاقة بين طرفى الإسناد : كتمهيد للحديث عن أحكام الجملة الاسمية والفعلية بعد ذلك ،ثم إن الحديث عن

---

[٨٣]- بحياء النحو : ٥٣ ، ٥٤.

[٨٤]- الكتاب ١/ ٢٣.

قضايا المسند إليه والمسند عند البلاغيين – مما يختص به علم المعانى ، لا علم البيان–كما أشار المؤلف،وعلم المعانى –أقرب العلوم البلاغية إلى النحو ،بل كان مختلطا بالنحو ،كما نرى فى كتاب سيبويه.

وقد جعل المؤلف –الضمة–علما للمسند إليه –الذي يشمل المبتدأ والفاعل،ونائبه ،وبذلك يكون قد أخرج خبر المبتدأ، وخبر (إن)، واسم (كان)،وهى من المرفوعات،وهى أيضا –إما مسند إليه: كاسم (كان)،أو مسند:كخبر المبتدأ،وخبر (إن)،أما اسم (كان)– فيمكن أن يدخل تحت الفاعل،أو تحت المبتدأ،لأنه متحدث عنه ،وأما خبر المبتدأ –فله منه موقف ،إذ يعده من التوابع ويدخل معه–بطبيعة الحال– خبر(إن)،لأن اسم(إن)– مرفوع عنده فى الأصل –كما سنعرف ،يضاف إلى ذلك –تعبير المؤلف بالضمة، وكان من الأولى،أن يعبر بالرفع.وقد رتب المؤلف على ما ذهب إليه من أن الضمة– علم المسند إليه– أحكاما– نبينها فيما يلى:

الأول –أنه دعا إلى دراسة الفاعل،ونائبه،والمبتدأ– تحت باب واحد،وهو المسند إليه،لأنه لم يجد فرقا واضحا بين هذه الوظائف يدعو إلى الفصل بينها فى الدراسة.

الثانى –أن النحاة –لم يفرقوا بين الفاعل،ونائبه فى الأحكام ، ولذلك يرسم بعضهم لهما بابا واحدا،وفى هذا يقول المؤلف :"

وما الفرق بين (كسر الإناء) و(انكسر الإناء) إلا ما ترى بين صـــيغتى كُسر ، وانكسر،ما لكل صيغة من خاصة فى تصوير المعنى ،أما لفظ (الإناء)-فى المثالين-فمسند إليه -وإن اختلف المسند "[٨٥].

والحق أن النحاة فرقوا -فى كتبهم- بين الفاعل ،ونائبه ، لذلك خصوا كلا منهما بدارسة مستقلة ،وحينما تناولوا النائب عن الفـــاعل -أشاروا إلى التشابه بينه وبين الفاعل فى الأحكام ،ولم يعيدوا الحديث عنها ،وهى الأحكام التى تنتقل إليه من الفاعل بعد حذفـــه، وهى العمدية،والرفع، وتأنيث الفعل له جوازا أو جوبا -إن كـــان مؤنثا،وإفراد الفعل -إن كان مثنى أو مجموعا،وتأخيره عـــن الفعـــل، لكن هناك مسائل انفرد بها نائب الفاعل ،قد فصل النحاة الحديث عنها ،وكانت جديرة بأن تجعله يستقل بالدراسة ، ولـــو درس مـــع الفـــاعل -لكان من الضرورى أن تدرس هذه المسائل الخاصة به،ونستطيع أن نذكر بعض الفروق بين الفاعل ونائبه -التى من أجلها فصل النحاة بينهما فى الدارسة-على النحو التالي:

أ- إن الفعل الذي يسند إلى نائب الفاعل - لابد أن تغير صورته مـــن مبـــنى للفاعل -إلى مبنى لما لم يسم فاعله،وقد بينت كتب النحو الطريقة التى تغير بها صورة الفعل .

---

[٨٥]- إحياء النحو : ٥٤

ب- لابد من الحديث عن حذف الفاعل،والأغراض المعنوية واللفظية -التى يحذف من أجلها .

جـ- لابد من الحديث عما ينوب عن الفاعل بعد حذفه من الجملة، وهنا تحدثوا عن نيابة المفعول به -إن وجد،كما تحدثوا عن نيابة أحد المفعولين ،أو أحد الثلاثة ،وإذا لم يوجد المفعول به-ناب الجار والمجرور،أو الظرف ،أو المصدر ،على خلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز نيابة أحد هذه الثلاثة مع وجود المفعول به [٨٦]،وقد وضعوا شروطا لنيابة كل من الجار والمجرور، والظرف ، والمصدر،وكل ذلك مبسوط فى كتب النحو.

وما ذكره المؤلف من عدم وجود فرق بين كُسر الإناء ،وانكسر الإناء-حكم غير دقيق،فإذا كان بينهما تشابه فى المعنى-فبينهما فروق من النافية النحوية، فالفعل - فى الأول -متعد ،وقد بنى للمفعول ،ولكنه -فى الثانى-لازم مبنى للفاعل ،كما أن (الإناء) فى المثال الأول- مفعول به فى الأصل ،وقد ناب عن الفاعل بعد حذفه،للعلم به أو الجهل به،أما (الإناء)-فى المثال الثانى - فهو فاعل،وهذا الفرق يؤدى إلى فرق معنوى ،وهو أن (الإناء)- فى **المثال الأول** -كان كسره بفعل فاعل ،فالكسر واقع عليه ،أما -فى **المثال الثانى** فلم يكسر بفعل فاعل،لكن الكسر قائم به ،وكل

---

[٨٦]- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١/ ٢٩٠ ،٢٩١ .

هـذه الفـروق -قـد وضعها النحاة فى اعتبارهم عند دراستهم للفاعل،أو لنائبه.

ثـم إن دمـج الأبـواب النحوية الذي يدعوا إليه المؤلف يتـنافى مـع دعوتـه إلى تيسير النحو،حيث يقتضى الفصل بين الأبـواب-مراعاة الفروق الدقيقة بينها ،والوقوف أيضا على ما بينها من تشابه.

الثالـث- أن المؤلـف يدعـوا إلـى توحيد الفاعل والمبتدأ فى الدراسـة- وإن كان النحاة قد فصلوا بينهما فى الدارسة،لما رأوا بينهما من فروق ،ولكن شيئا من الإمعان فى درسهما -كما يقول المؤلـف ينتهى إلى توحيد البابين واتفاقهما فى الأحكام ،وإلى أن هـذا التفريق قد - يكون منسجما مع صناعة النحاة فى الإعراب ولكنه مبعد عن فهم الأساليب العربية .

ومـن الفروق بين الفاعل والمبتدأ -التى من أجلها فصلوا بيـنهما فـى الدراسة -أن الفاعل -يجب تأخيره عن الفعل،على حيـن أن الأصل فى المبتدأ -هو التقديم ،ولكن المؤلف يرى أن المسـند إليه فى الأسلوب العربي الصحيح يجوز تقديمه وتأخيره عن الفعل،فلا فرق بين ان يقال:(ظهر الحق)،وأن يقال : (الحق ظهر)، وكلا الكلامين عربى سائغ مقبول عند النحاة جميعا -وإن كان البصريون - يمنعون تقديم (الحق)على(ظهر)،وهو باق على

فاعليــته .[٨٧]وهــذا الرأى لم يأت به المؤلف من تلقاء نفسه بل ســبقه إلــيه الكوفــيون ،حيث أجازوا تقديم الفاعل على عامله ،واستدلوا بقول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا[٨٨]

وقد خرج هذا البيت على أكثر من وجه ،حيث يجعلون ما ذكره المؤلف من قوله : (الحق ظهر)-من قبيل الجملة الاسمية -التى أخــبر فــيها عــن المبــتدأ بجملة فعلية مكونة من فعل وفاعله المستتر.

ولــم يتبــن مذهــب الكوفيين -الأستاذ إبراهيم مصطفى فقط،بل ســارت علــيه المدارس النحوية الحديثة ،فقد عارض كثير من الدارسين المحدثين مذهب البصريين،وعدوا التركيب المذكور : (الحق ظهر)-من قبيل الجملة الفعلية التى تقدم فيها الفاعل على الفعل، وقد دافع الدكتور محمود أحمد نحلة -عن هذا الاتجاه فى رده علــى المــبرد الذي دافع هو بدوره عن مذهب البصريين ، وأورد حججــا علــى صــحة مذهــبهم ،مــنها أن (عبد الله)فى قولــنا:(عــبد الله قام)-مبتدأ ،ولا يجوز اعتباره فاعلا،لأن فاعل الفعــل -ضــمير مســتتر، فلــو عد المتقدم فاعلا -لرفع الفعل فاعلين،وهو محال.

---

[٨٧]- راجع إحياء النحو : ٥٤ وما بعدها

[٨٨]- شرح الأشمونى على الألفية وحاشية الصبان عليه ٢/ ٤٦.

ومـــنها أن الفعـــل فى نحو هذا قد يرفع اسما ظاهرا حالا محل الضمير المستتر ،إذ يمكن أن يقال :(عبد الله قام أخوه).

ومـــنها –أن يدخـــل علـــى المبتدأ –ما يزيل حكمه،وهو الابتداء، فيقال:(رأيت عبد الله قام).

ومـــنها –أن الفعـــل فى نحو :(عبد الله هل قام)– لا يجوز عمله فـــيما قبل أداة الاستفهام.ومن ذلك –قولهم :(ذهب أخواك)،فإذا قـــدم الفاعل–صار التركيب:(أخواك ذهبا)،فلو عد المتقدم فاعلا لوحد الفعل [٩٩].

هـــذه هـــى الحجج التى احتج بها المبرد على صحة مذهب البصريين، وقد حاول الدكتور محمود نحلة أن يفند هذه الحجج، فقال :"وقد نردد على ما أورده المبرد من حجج –بما يأتى:

١– إذا تقـــدم الفاعل خلا الفعل من الضمير ،إذ إن الفاعل – فى هذه الحالة –مذكور،فلا حاجة إلى ضميره .

٢– ثمة فرق بين جملة :(عبد الله قام)،وجملة :(عبد الله قام أخوه)، فهما نوعان مختلفان من الجمل ،فالأولى –فعلية، تقـــدم فيها الفاعل ،والثانية جملة جملية،إذ إن فاعل القيام –فـــى الأولـــى –هـــو (عبد الله)،ولكن فاعل القيام –فى الثانـــية –هو (أخوه).و(عبد الله)–فى الجملة الثانية –هو المســـند إليه للجملة كلها،أى أن (أخوه)– هو الفاعل فى جملة المسند وحدها .

---

[٩٩]– راجع المقتضب ٤/ ١٢٨.

٣- جملـــة (رأيـــت عبد الله قام)- ليست بسيطة،وإنما هى مركـــبة مـــن جملتين بسيطتين ،إحداهما - (رأيت عبد الله)،والثانـــية -(قـــام عـــبد الله)،أو (عـــبد الله قام)-إن شئت،ثم حذف العنصر المذكور فيهما،وهو (عبد الله)من الجملـــة الثانية استغناء بذكره فى الأولى ،ثم أدمجت فى الجملة الأولى، حتى صارت الجملتان جملة واحدة .

٤- لا نـــرى بأسا فى اعتبار (عبد الله)-فاعلا للفعل (قام)فى الجملـــة :(عـــبد الله هل قام)،فهو استفهام عن فعل وقع مـــن(عبد الله)،ولا تختلف هذه الجملة -فيما نرى- عن جملـــة: (هل قام عبد الله)- إلا فى تقديم الفاعل اهتماما، والقانون الذي وضعوه-وهو استحالة عمل ما بعد حرف الاســـتفهام فيما قبله -ليس له فى الوصف النحوى خطر كبير.

٥- إفراد الفعل مقدما على الفاعل ،وتثنيته أو جمعه مؤخرا عنه- لا يمنع تقديم الفاعل ،والذى يظهر فى الفعل عندئذ -ليس ضميرا للمثنى أو الجمع،وإنما هو علامة تثنية أو جمع"[٩٠]

ولـــم يخـــتلف موقـــف الدكتور محمود نحلة -عن موقف الأستاذ إبراهيم مصطفى -من مذهب البصريين ،غير أن الأول-

---

[٩٠]- مدخل الى دراسة الجملة العربية :١٢٨ ، ١٢٩ .

أكـثر دفاعـا وجدلا عن موقفه،لتأثره بالمناهج اللغوية الحديثة الغربـية –تأثـرا كبيرا،وإذا قارنا بين أدلة المبرد ،ورد الدكتور محمود نحلة عليها– وجدنا أدلة المبرد –أقوى ،وأقرب إلى روح العربـية، وقوانيـنها –التـي أنكرها،وحاول أن يرد عليها –بما يهدمها.

الرابع –أن المؤلف يرفض تفرقة النحاة بين المبتدأ و الفاعل من حيـث حـذف الأول ،وعدم جواز حذف الثاني،ويرى أن ذلك فـرق صنعه الاصطلاح النحوي أيضا،فإن المبتدأ لا يذكر في الجملـة، فـيقولوا:هو محذوف والفاعل لا يذكر فيقولون :هو مسـتتر،ومثال ابن مالك –لحذف المبتدأ –أن يقال –في جواب (كـيف زيـد): (دنـف)، أي :علـيل ،فإذا قيل في الجواب: (دنِفَ)،أي :اعتل –جعلوا الفاعل مستترا،ولم يقولوا :محذوف ، وهو –في رأيه–اصطلاح نحوي ،لا أثر له في القول ،فلا وجه لالتزامه والتفرقة به[١١].

فـالمؤلف يـرى –أن الفـروق –بيـن الفاعل والمبتدأ– فروق مصـطنعة، ولا تمنع من توحيدهما في الدارسة ،ويرى المؤلف المسـاواة بيـن الفـاعل والمبتدأ في الحذف،إذ هو يعد استتار الفـاعل –حذفا، وبذلك يخلط المصطلحات ،لأن بين الاستتار ، والحـذف –فرقا، فالمستتر –في حكم الموجود،ويعامل معاملته ،

---

[١١]– إحياء النحو:٥٦.

أمـــا المحـــذوف–فقد يعامل معاملة المذكور–إن دل عليه دليل كحذف المبتدأ جوازا،وقد يعتبر في الإعراب فقط–إن كان حذفه واجـــبا،والنحاة يفرقون بين الإضمار والحذف،من ذلك ما ذكره الزمخشـــري في توجيه قراءتي الجر والنصب في قولـــه تعالى: ﴿ وَقِـــيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلاءِ قَوْمٌ لا يُؤْمِنُونَ﴾،[٩٢] فقال:" وأقوى من ذلـــك ،وأوجه:أن يكون الجر "والنصب على إضمار حرف القسم وحذفـــه"[٩٣]،فهـــو يـــريد بالإضمار–أن حرف القسم موجود فى الاعتـــبار،ولذلك بقى عمله– وهو الجر،ويريد بالحذف أن حرف القســـم –لـــم يـــبق أثره،ولذلك نصب المقسم به،ثم إن مصطلح الاســـتتار –لا يكون إلا فى الضمائر،على حين يكون الحذف فى الضـــمائر وغـــيرها ،ويوضح الأستاذ عباس حسن –الفرق بين الضمير المستتر،والضمير المحذوف،فالمستتر فى حكم الموجود المنطوق به،أما المحذوف–فإنه كان ملفوظا به،ثم ترك ،وأهمل ، فليس فى حكم الموجود،ثم إن الضمير المستتر– لا يكون إلا من ضـــمائر الرفع ،والنحاة يعدونه من قبيل المتصل،أما المحذوف– فقـــد يكون من ضمائر الرفع،أو النصب ،أو الجر،وإذا كان من ضـــمائر الرفع–فإنه لا يكون إلا منفصلا، إذ لا يحذف الضمير

---

[٩٢]– الزخرف :٨٨.

[٩٣]– الكشاف ٤/ ٢٦٨.

المـــرفوع المتصل "[٩٦] ثم إن دراسة المبتدأ –مرتبطة بالخبر ،وإن دراسة الفاعل –مرتبطة بالفعل أو بما يشبهه، فلا يعقل أن يدرس المبـــتدأ مـــع الفاعل والفعل ،ثم يدرس الخبر منفردا –وإن كان المؤلف – يعد الخبر من التوابع،كما سيأتى ،وفى ذلك – تشتيت لمسائل النحو.

الخـــامس –أن المؤلـــف يـــرفض تفـــريق الـــنحاة بين الفاعل والمبتدأ،من حيث المطابقة فى العدد،إذ إن الفعل يوحد–إذا كان الفـــاعل مثـــنى أو مجموعـــا،علـــى حين تجب مطابقة الخبر للمبـــتدأ،وهـــذه التفرقة لو صحت –كما يقول المؤلف– لكانت كافـــية للتفريق بين الاثنين فى الدرس،ومبررة لتمييز كل نوع بـــباب،ويرى المؤلف –أن المطابقة –واجبة فى الاثنين ،وذلك أن المطابقة بين المسند إليه والمسند –لا تجئ تبعا ،لأن المسند فعل أو اسم ،ولا لأن المسند إليه –مبتدأ أو فاعل ،بل تجئ تبعا لـــتقديم المسند إليه، أو تأخيره فالمسند إليه إذا تقدم –وجب أن يكـــون فى المسند إشارة إليه تطابقه فى العدد،نحو ،:(الشهداء فازوا)،(الشهداء يفوزون)،وإذا تأخر كان المسند مفردا فى كل حـــال،نحو: (فاز الشهداء)،(يفوز الشهداء)، (فائز الشهداء)وقد سبق أن ذكرنا –أن هذا الرأى–نادى به الدارسون المحدثون ، حيـــث عـــدوا ذلك كله من قبيل الجمل الفعلية–التى تقدم فيها

---

[٩٦]– إحياء النحو :٥٦، ٥٧.

الفـــاعل على الفعل ،وهذا يؤدى –إلى جعل الضمائر –حروفا جئ بها لمجرد الإشارة –إلى عدد المسند إليه والحق–أن سلب هذه الضمائر –اسميتها ووظيفتها –يؤدى إلى التشويش فى فهم القواعد العربية،وعدم طردها.

الســـادس– أن المؤلـــف يتخذ من المطابقة بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر فى النوع –دليلا على أن الفاعل والمبتدأ – شـــىء واحـــد ،غـــير أن المطابقة بين المسند إليه –إذا تقدم ، والمســـند تكـــون آكـــد وأوجـــب،ثـــم يشير إلى لغة (أكلونى البراغيث)، فيرجح أن تلك المطابقة العددية،وشمولها كل مسند –كانت الأصل فى العربية،ثم خصصت بالمسند إذا تأخر [٩٥] .

فهـــو يـــرى أن المطابقـــة بين المسند إليه والمسند –فى النوع–أى:التذكير والتأنيث –واجبة–إذا تقدم المسند إليه،وجائزة، إذا تأخر،وأن المطابقة بينهما –فى العدد –واجبة –إذا تقدم المسند إلـــيه،وممتـــنعة – إذا تأخـــر–إلا أن بعـــض القبائل –يجيز هذه المطابقة،ويرجح المؤلف –أنها الأصل،على حين ضعفها جمهور الـــنحاة ،وعدوها لهجة من اللهجات، لا ترقى إلى الفصحى،وما جاء فى القرآن ،والحديث ،والشعر :مما ظاهره على هذه اللغة – فهو مخرج على أكثر من وجه.

---

[٩٥]– إحياء النحو : ٥٨– ٥٩ – ٦٠.

وعلـــى أى حـــال –فإن ما دعا إليه المؤلف من توحيد الفـــاعل،ونائـــبه،والمبتدأ–فى الدراسة –يؤدى إلى ترك كثير من المســـائل –التى يختص بها كل باب، ،كما يؤدى إلى الخلط بين نوعى الجملة فى العربية:الاسمية ،والفعلية ،كما يؤدى إلى جعل ضمائر الرفع المتصلة –التى يسند إليها الفعل –حروفا ،لا وظيفة لهـــا–إلا الإشـــارة إلى الفاعل المتقدم ،وهذا لا يعنى عدم وجود جوانـــب إيجابية –فيما دعا إليه المؤلف ،فإن أوجه الشبه –التى ذكـــرها بين هذه الأبواب الثلاثة–موجودة بالفعل ،ولكنها راجعة إلـــى المعـــنى ،إذ كـــل منها مسند إليه،متحدث عنه ،أو محكوم علـــيه،وهذا التشابه–لا يمنع من دراسة كل منها على حدة،حتى تتضح الفروق الدقيقة بينها– فى السياق والاستعمال .

رأيه فى ضم المنادى :

رأيـــنا أن المؤلف يذهب إلى أن المرفوعات فى اللغة – ثلاثـــة: هـــى الفـــاعل ،ونائبه،والمبتدأ،وذلك تطبيقا للقاعدة التى رســـمها من أن الضمة علم الإسناد ،يريد المسند إليه ،ولما وجد عدم اطراد هذه القاعدة ،بأن رأى الضمة فى غير المسند إليه – وهـــو المـــنادى المفرد المعرفة –حاول أن يلتمس من العلل ما يجعـــل ضـــم المنادى– أمرا اضطراريا،والذى دفعه إلى التماس هـــذه العلـــل أن المنادى –ليس مسنداً إليه فيضم ،وليس مضافا إليه،فيجر ،فحقه النصب،وهو منصوب فى كل أحواله –إلا حالة

واحـــدة يضم فيها،وهى أن يكون- كما يقول النحاة-علما مفرداً أو نكـــرة مقصودة"[٩٦] وقبل أن نذكر العلة -التى التمسها -فى بناء المنادى على الضم -نبين بادئ ذى بدء -أنه أخطأ فى أمرين:

الأول -أن المـــنادى من المنصوبات حقا ،وليس من المرفوعات فـــى شىء ،فلا ينبغى له أن يعده استثناء من المرفوعات ،لأنه لـــيس مسندا إليه،فالمنادى-فى الأصل -كما يقول ابن هشام : "تـــوع من أنواع المفعول به،وبيان كونه مفعولا به-أن قولك : (يـــا عـــبد الله)، أصـــله: (يـــا أدعـــو عـــبد الله)،فيا -حرف تنبـــيه،و(أدعـــو)-فعـــل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر،و(عبد الله)-مفعول به ومضاف إليه ،ولما علموا أن الضـــرورة داعـــية إلي استعمال النداء كثيرا -أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين :

أحدهما -دلالة قرينة الحال .

الـــثانى - الاســـتغناء بما جعلوه كالنائب عنه،والقائم مقامه،وهو (يا)،وأخواتها "[٩٧].

ومـــن ثـــم لا يمنع بناؤه على الضم،أو على ما ينوب عنه -من كونه فى محل نصب.

---

[٩٦]- إحياء النحو :٦١

[٩٧]- شرح شذور الذهب :٢١٥.

الأمـــر الثانى: أنه عبر بالضم فى مقابل النصب،والضم علامة بـــناء،والنصـــب حالة إعراب ،وقد قرر النحاة –أن بناء المنادى المفرد– الذي ليس مضافا ،ولا شبيها بالمضاف –المعرفة –حالة طارئـــة عليه،وقد علل ابن هشام ذلك –بأنه أشبه الضمير [٩٨]،لأن الضمير –لا يكون إلا معرفة،كما أنه لا يكون مضافا ،ولا شبيها بالمضاف .

وعلى الرغم من كون المنادى منصوبا –فى الأصل ،وأن بـــناءه علـــى الضـــم فـــى حالة إفراده وتعريفه –لا يخرجه من المنصوبات ،ومن ثم لا يتعارض المنادى المضموم –مع حصره المرفوعات فى الفاعل ،ونائبه،والمبتدأ –على الرغم من ذلك كله –فـــإن المؤلف يتعب نفسه ،ويكد ذهنه فى تلمس علة بنائه على الضـــم،فيقول :" إن المنادى إذا لم يكن مضافا –كان المنتظر أن يدخله التنوين،إذ لا مانع منه،ولكن التنوين يدل على التنكير،وقد يـــراد أن يـــنادى معيـــن يقصـــد إلـــيه فيدعى باسمه أو بإحدى صـــفاته:كيا محمد ،ويا رجل ،فيحذف التنوين ،والعلة فى حذفه– إرادة الـــتعريف،والقصد إلى معين،فالمنادى المعين أو المعرف– يمـــنع التنويـــن لتعيينه "[٩٩]فإن ربطه بين التنوين والتنكير ،وبين حـــذف التنويـــن والـــتعريف –فى المنادى –قد يستساغ فى نداء

---

[٩٨]– المرجع السابق:٢١٦.

[٩٩]– إحياء النحو : ٦١– ٦٢.

الـــنكرة المقصـــودة،نحـــو قولهم :(يا رجل)،لكن هذه العلة –لا تستساغ فى نداء العلم،نحو قولهم: (يا محمد)،إذ تنوينه لا يخرجه عن كونه علما. وبعد أن علل المؤلف لعدم تنوين المنادى المبنى أخـــذ يعلل لبنائه على الضم،وعدم بقائه منصوبا،فقال :" فإذا بقى للاســـم بعد حذف التنوين ،حكمه وهو النصب –اشتبه بالمضاف إلـــي ياء المتكلم، لأنها تقلب فى باب النداء ألفا،تقول :يا غلامى، ويـــا غلامـــا، وقـــد تحـــذف ، وتـــبقى الحركة القصيرة مشيرة إلـــيها،فـــيقال : يـــا غلامِ، ويا غلامَ،ففروا –فى هذا الباب–من النصب والجر–إلى الضم ، حيث لا شبهة بياء المتكلم "[١٠٠].

فهـــو يحـــاول أن يجـــد مبررا لضم المنادى حتى لا يكون من المـــرفوعات ،ولو وضع الأمر فى نصابه –لما أرهق نفسه ،لأن ضـــم المـــنادى المفـــرد المعرفة –حالة بنائية– ولا تخرجه من المنصـــوبات،وقد علل سيبويه ضم المنادى المفرد المعرفة ،مع تـــرك التنويـــن ،فقـــال" ورفعـــوا المفـــرد كمـــا رفعوا(قبل)، و(بعـــد)،وموضـــعهما واحد، وذلك قولك "(يا زيدُ)،و(يا عمرُو)، وتركوا التنوين فى المفرد كما تركوه فى (قبلُ)"[١٠١]

يريد سيبويه أن المفرد فى المنادى –لما كان يقابل المضاف ،أو الشـــبيه بالمضـــاف–فإنـــه بـــنى علـــى الضم حينما قطع عن

---

[١٠٠]– إحياء النحو: ٦٢.

[١٠١]– الكتاب ١٨٣/٢.

الإضـــافة،ولـــم يـــنو لفظها ،قياسا على بناء (قبلُ)،و(بعدُ)-بعد قطعهمـــا عـــن الإضـــافة لفظا ،وإننا نلتمس العذر لسيبويه على تعبـــيره بالـــرفع مكان الضم ، لأن المصطلحات النحوية لم تكن حينـــئذ قد تحدد مفهومها،وقد ذكرنا آنفا أن ابن هشام -علل لبناء المـــنادى المفـــرد المعـــرفة على الضم -بأنه يشبه الضمير فى تعريفه،وعدم قبوله للإضافة ،وكلا التعليلين -محتمل.

ومهمـــا يكـــن مـــن أمر -فإن اختلاف النحاة على العلة الـــنحوية -لا يفـــيد الواقـــع اللغوى فى شىء ،ولا يضر الواقع اللغـــوى أيضـــا،والعلـــة الـــتى توصـــل إليها المؤلف -ليست مطـــردة،وفـــى ذلـــك يقـــول الأستاذ محمد عرفة:" فزعم -يريد المؤلف -أن المنادى قد ضم لخوف أن يظن أنه مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفا إذا نصب،وهب هذا صحيحا،فلم ضم المنادى فـــى قوله: (يأيها الرجل)، و(يأيتها المرأة)،وليس هنا خوف من التـــباس الإضـــافة ،لأن اتصـــاله بالهـــاء- يمـــنع مد الصوت بـــ(أى)،فلا يتوهم إضافته إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفا" [١٠٢] .

كذلـــك لا تطرد علة المؤلف فى المنادى المفرد المعرفة-إذا كان مثـــنى ،أو جمع مذكر سالما،نحو :(يا محمدان)،(يا مسلمان)،(يا محمـــدون)، (يـــا مســـلمون)،فإن بناء المنادى فى نحو هذا على

---

[١٠٢]- النحو والنحاة : ١٣١.

الألـــف أو الـــواو النائبتين عن الضمة –ليس خوفا من التباس المفرد–بالمضاف إلى ياء المتكلم .

رأيه فى نصب اسم (إن):

ولمـــا وجد المؤلف اسم (إن)–منصوبا،وهو مسند إليه،ومتحدث عنه–وكان قد قرر أن الضمة علم المسند إليه –تعارض ذلك مع أصـــله الذي قرره ،فكان حق اسم (إن)–أن يكون مرفوعا طردا لهـــذه القـــاعدة ،وقـــد خطأ النحاة فى فهم هذا الباب،وتدوينه،ثم تجـــرءوا علـــى تغليط العرب فى بعض أحكامه ،وهو يريد من أجـــازوا رفـــع اسم(إن)،لأن حقه الرفع –كما يرى المؤلف،وقد اســـتدل علـــى رفـــع اسم(إن)–بما ورد فى القرآن ،والحديث ، والشعر.

ففـــى القـــرآن الكريم– قـــولـــه تعالى : ﴿قَالُوا إِنْ هذانِ لَسَاحِرانِ﴾[١٠٣]،فقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكســـائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف بتشديد (إن)،وبالألف فى (هذان)–مع تخفيف النون،وقرأ ابن كثير– بتخفيف (إن)،وبالألف فـــى (هذان)– مع تشديد النون ،وقرأ حفص كذلك –إلا أنه خفف نـــون (هذان)،وقر أبو عمرو –بتشديد (إن)،و(هذين)–بالياء– مع تخفـــيف الـــنون[١٠٤]،فقد استدل المؤلف على رفع اسم(إن)–بقراءة

---

[١٠٣]– طه :٦٣.

[١٠٤]– إتحاف فضلاء البشر للدمياطي البنا :٣٠٤ .

الجمهـور ، وقد عاب على النحاة:تأولهم لهذه القراءة- أعسف تأويل ،ليمضى حكمهم فى أن اسم(إن)-لا يكون إلا منصوبا.

وفـى الحديث – قول الرسول -ﷺ :"إن من أشد الناس عذابـا يـوم القـيامة المصورون "[١٠٥]ويعقب المؤلف -على هذا الحديث – بأن النحاة لحنوا راويه .

ومـن الأدلـة علـى رفـع اسم (إن)-فى رأى المؤلف -رفع المعطـوف عليه-فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [١٠٦]،وفى قوله تعالى :﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَـتَهُ يُصَـلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[١٠٧]على قراءة ابن عباس برفع : (وملائكته)[١٠٨].

ومن الشعر -ما رواه سيبويه عن الشاعر : بشر بن أبى خازم -قوله :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا فى شقاق [١٠٩]

فقـد عطف الشاعر ضمير الرفع :(أنتم)على اسم (أن)،مما يدل على رفع اسم(أن)-فى الأصل -على رأى المؤلف .

١٠٥-

١٠٦- المائدة :٦٩.

١٠٧- الأحزاب:٥٦.

١٠٨- تفسير القرطبى ٨/ ٥٥٠١.

١٠٩- الكتاب ١٥٦/٢.

ومـــن الأدلـــة –فـــى رأى المؤلـــف –أنه أكد أيضا – بالتوكيد المرفوع–فى قولهم : (إنهم أجمعون)–بدل (أجمعين)وقد استأنس بمـــا غلـــط فيه سيبويه بعض العرب فقال :" واعلم أن ناسًا من العـــرب يغلطـــون ، فيقولون :إنهم أجمعون ذاهبون ،وإنك وزيد ذاهبان"[١١٠].

ومـــا عده سيبويه غلطا –عده المؤلف صوابا ،بل خطأ سيبويه ، فقال:"ومع ما نعرفه لسيبويه –رحمه الله –من إجلال يملأ القلب، فإنا نراه هنا قد أخطأ وخطأ صوابا،قد يستطيع أن يرد بعض ما ســـمع من العرب ،ويسهل عليه أن يخطئ محدثا –فيما روى،فما ذا يصـــنع بالآيـــة الكـــريمة ؟ لا ســـبيل إلى الرفض ،ولا إلى التخطئة"[١١١]

هذه هى الأدلة –التى أوردها المؤلف –على صحة ما ذهب إليه مـــن حـــق اسم (إن)فى الرفع [١١٢]،ثم هو يرفض تأويل البصريين لـــرفع الاســـم المعطـــوف علـــى اســـم (إن)–بأنه مبتدأ حذف خـــبره،مؤكـــدا رأيـــه، ومعارضا هذا التأويل ،لأنه يقطع الجملة تقطـــيعا غـــير مقبول –فى رأيه، ولأن ما رفضه سيبويه –قبله غيره من أئمة النحاة : كالكسائى والفراء ،ثم ينتهى إلى القول :"

---

[١١٠]– الكتاب ٢/ ١٥٥

[١١١]– إحياء النحو : ٦٦.

[١١٢]–راجع إحياء النحو :٦٤: ٦٦.

وإذا تركـــنا حكم النحاة، ونظرنا أسلوب العرب فيما بعد (إن)- وجدنا أنهم لمحوا حقه فى الرفع ، فورد عنهم مرفوعا ،وعطفوا علـــيه بالـــرفع،وأكدوه بالرفع أيضا،وذلك شاهد لما رأينا من أن الموضع للرفع ،وأنه وجه الكلام فى اسم (إن)" [١١٣].

وقـــبل أن نسير مع المؤلف فى شرح علة النصب- يجدر بنا أن نعقـــب علـــى هـــذه الشـــواهد -التى استدل بها على رفع اسم (إن)،وسوف نلخص تعقيبنا فى النقاط الآتية :

الأولـــى -أن الـــنحاة فـــرقوا بين المعطوف على اسم (إن)-قبل استكمال الخبر،والمعطوف على اسمها -بعد استكمال الخبر.

الثانـــية -أنهـــم فـــرقوا بيـــن المعطـــوف على الاسم- إن كان الحرف:(إن)،أو(أن)،أو(لكن)،والمعطوف على الاسم -إن كان الحرف :(ليت)،أو (كأن)،أو (لعل).

فقـــد اشـــترط البصـــريون فى جواز رفع المعطوف على الاسم أمرين:

أحدهما- أن يكون المعطوف المرفوع -بعد استكمال الخبر .

الآخر : أن يكون الحرف الناسخ :(إن)أو (أن)،أو(لكن).

ولـــم يشترط الكسائى ،وتلميذه الفراء- الشرط الأول وهو اســـتكمال الخـــبر تمسكا بما ذكرناه من الشواهد [١١٤]،وسواء أكان

---

[١١٣]- إحياء النحو :٦٧

[١١٤] -راجع شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ١/ ٦ : ٢٨

المعطـــوف المـــرفوع بعـــد اســـتكمال الخبر،أم كان قبله -فإنه معطـــوف علـــي موضـــع اسم (إن)،لأن موضعه الابتداء،وكان مـــرفوعا بهذا الابتداء،وقد زال بدخول الناسخ عليه- وهو (إن)، و(أن)، و(لكـــن)[١١٥]، وبهذا فإن نصب اسم (إن)- لا يخرجه من كونه مسندا إليه،ومن كونه مرفوعا فى الأصل ،ثم نصب بدخول هـــذه الأحـــرف علـــيه -التى أضافت إلي الجملة الاسمية معانى جديدة ،ولا يمنع أن يعطف عليه مرفوع،أو يؤكد بمرفوع-اتباعا للموضع ،أو تنبيها إلى الأصل،ولا مانع أيضا أن يكون المرفوع المعطوف- بداية جملة اسمية جديدة مكونة من مبتدأ وخبر،ولكن الخـــبر فيها محذوف ،لدلالة السياق عليه ،وبذلك يكون العطف - من قبيل عطف الجمل .

والدليل علي أن رفع المعطوف على اسم (إن)-لا يعنى - رفـــع الاسم -إن المعطوف علي اسم (ليت)،أو (لعل)،أو(كأن)- لابـــد أن يكـــون منصـــوبا،تقدم أو تأخـــر [١١٦]،لأنهـــم لو رفعوا المعطوف على اسم هذه الأحرف الثلاثة ،وعدوه من قبيل عطف الجمـــل -لأدى ذلـــك إلـــى عطـــف جملـــة الخـــبر على جملة الإنشاء[١١٧]،فليست علة رفع المعطوف إذا- أحقية الاسم فى الرفع .

---

[١١٥]- شرح التصريح علي التوضيح ١/ ٢٢٧ .

[١١٦]- شرح الأشمونى على الألفية ١/ ٢٨٧.

[١١٧]- شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٢٨.

وأمـــا مجئ الاسم بالألف -وهو مثنى -فى قوله تعالى:" قـــالوا إن هذان لساحران" -على القراءة بتشديد (إن)-فإن الاسم مثـــنى ، وفـــى المثنى لغات عن العرب،ومنها لغة بلحارث بن كعـــب وخـــثعم ، وزبيد ،وكنانة ،وآخرين،وهى استعمال المثنى بالألف دائما تقول: (جاء الزيدان) و(رأيت الزيدان)،و(مررت بالزيدان)،وقال الشاعر :

تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابى التراب عقيم [118]

وقد أورد ابن هشام فى تخريجها -وجوها أخرى [119]،ونحن نرجح هـــذا الوجـــه،لـــبعده عن التكلف، لأن القرآن الكريم نزل بلغات العـــرب، وعلى هذه اللغة-فليس اسم (إن)-مرفوعا بالألف ،بل هـــو منصوب بالفتحة المقدرة عليها ،لأن هذه القبائل المذكورة - عاملـــت المثنى معاملة المقصور،وهذه اللغة قليلة،ولذلك لم تكثر فى القرآن الكريم.

وعلـــى أى حـــال - فـــإن هذه الشواهد -التى استدل بها المؤلـــف -لا تمـــثل ظاهـــرة لغويـــة تجعلنا نقيس عليها الحكم الإعـــرابى لاسم(إن)-وهو الرفع،ونترك الظاهرة اللغوية المقيسة الشـــائعة فـــى القـــرآن والحديث والشعر وكل كلام فصيح،وقد اعترف المؤلف نفسه بشيوع النصب ،فقال:

---

[118]- نسبه ابن منظور إلى هوبر الحارثى لسان العرب ٦/ ٤٦٠٩ ط دار المعارف .

[119] - شرح شذور الذهب : ٤٦ وما بعدها .

"ولكنـــنا لا نـــنكر أنـــه ورد منصوبا،وكان النصب هو الغالب علـــيه"[١٢٠]، فكـــيف يكون النصب هو الغالب عليه -فى اللغة ،ثم يستشـــهد بشواهد قليلة تمثل بعض اللغات عند العرب،وهل تخلو قاعدة نحوية ، أو ظاهرة لغوية - مما يخالفها من شواهد قليلة أو شـــاذة ،فـــإذا تمســـكنا بهذا القليل الشاذ - هدمنا القواعد النحوية القياسية الشائعة فى الاستعمال ،ولما رأى المؤلف أن الغالب فى اســـم (إن)-هـــو النصب،وهذه مخالف لأصله - وهو الرفع -ما كـــان منه إلا أن يجد ويجتهد -فى التماس علة النصب ،فهو بعد أن قـــام بإحصاء ما وجد فى القرآن الكريم من دخول (إن) على الضمير،وعلى الاسم الظاهر،وعلى الاسم الموصول ،وعلى (ما) الكافة - استنتج أن اتصالها بالضمير أكثر من دخولها على الاسم الظاهـــر ، ثم رتب على هذا الاستنتاج -أن الأداة إذا دخلت على الضـــمير -مـــال حسهم اللغوى إلى أن يصلوا بينهما ،فيستبدلوا بضمير الرفع -ضمير النصب ،لأن ضمير الرفع - لا يوصل إلا بـــالفعل، ولأن الضـــمير المتصـــل أكثر فى لسانهم وهو أحب اســـتعمالا إلـــيهم من المنفصل ، ومن ذلك كلمة (لولا)،فلا يكون الاسم الظاهر بعدها إلا مرفوعا ، فكان من حق الضمير إذا جاء بعدهـــا أن يكـــون مرفوعا أيضا،ولكن العرب يقولون : (لولاه)، (لـــولا هـــو)،(لولاكـــم)،(لـــولا أنتم)،فيستعملون ضمير النصب

---

[١٢٠]- إحياء النحو :٦٧.

وضـــمير الرفع،كما قاس (إن) ،على (عسى)أيضا ، فإن الاسم الظاهر بعدها لا يكون إلا مرفوعا ،وقد يتصل بها ضمير الرفع فيقال : (عسيت)،(عسيتم) ،كما يتصل بها ضمير النصب ،فيقال: (عســـاك)،(عســـاه)،ثم يعقب على ذلك بقوله :" فهذا المسلك من العربية -يفسر لنا ما نراه فى استعمال العرب اسم إن منصوبا ، ومـــا نجده من أثر الرفع فيه ،إذ يجئ أحيانا مرفوعا ،ثم يعطف علـــيه ، ويؤكـــد بالرفع أيضا،وذلك أنهم لما أكثروا من إتباع إن بالضـــمير -جعلوه ضمير نصب ؟،ووصلوه بها،وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب ،فلما جاء الاسم الظاهر - نصـــب أيضا"[١٢١]،ثم يستطرد فيذكر أمثلة للإعراب على التوهم، ومـــن ذلك -قولهم (ما زيد قائما ولا قاعدٍ) ،فجروا (قاعد)-عطفا على (قائما)-على توهم جره بالباء،حيث يكثر جره بها -إلى غير ذلـــك مـــن الأمثلة [١٢٢]،وهكذا -فإن المؤلف يرى أن اسم (إن)- منصـــوب على توهم كونه ضميرا متصلا،وقد رأى المؤلف هذا الرأى حتى تتسق قاعدته -التى لخصها بقوله :"فقد رأيت أن اسم (إن)- أصله الرفع ، وأن رفعه صحيح جائز،وأن التزام الأصل الـــذى بيـــناه-وهو أن المسند إليه مرفوع -قد اطرد فى الكلام، وكشـــف لـــنا فى باب النداء ،وفى باب (إن)-عن سر خفى على

---

[١٢١]- إحياء النحو ٦٨ : ٧٠

[١٢٢] -المرجع السابق :٧٠

النحاة،وصـــحح لنا من كلام العرب ما خطأه النحويون. [١٢٣]وقد رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف -بأمرين :

أولهمـــا -أنه لو كان الموضع لضمير الرفع ،وناب عنه ضمير النصب ،لسمع ضمير الرفع ،ولو قليلا بعدها ،مع أنه لم يسمع بعدها إلا ضمير النصب،فلم يقولوا (إنّ أنتم) ،كما قالوا (لولا أنت)،و (لولاك).

ثانيهما -أن الإعراب على التوهم -يأتى قليلا،ويكون الإعراب - على الأصل -كثيرا ،أما هنا- فالقليل الإعراب على الأصل ، فلـــم يســـمع مـــرفوعا إلا نـــادرا ،وأما النصب - فهو الكثير الغالب[١٢٤].

ونحـــن من جانبنا -نرى أن قياس المؤلف (إنّ) -على (عسى)- فاســـد،لأن (عسى)إذا اتصل بها ضمير -خرجت من باب أفعال المقاربـــة -إلـــى بـــاب(إن)،وصارت بمعنى (لعل)-فى المعنى والعمل، ومن ذلك -قول صخر بن العود الحصرى :

فقلت عساها نار كأس وعلها
تشكى فآتى نحوها فأعودها [١٢٥]

كذلـــك -فـــإن قياسه (إن)-على (لولا)- فاسد لأن (لولا)-تكون حرف جر -إذا وليها الضمير المتصل الموضوع للنصب والجر، كالياء والكاف والهاء ،قال الشاعر :

---

[١٢٣] -المرجع السابق: ٧١

[١٢٤] - النحو والنحاة ١٢٩ - ١٣٠.

[١٢٥] - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١/ ٢١٣ .

وكم موطن لولاى طحت كما هوى

بأجرامه من قلة النيق منهوى[١٢٦]

فـ (لولا)-فى ذلك -حرف جر عند سيبويه ،والضمير مجرور بها، لأن الياء وأخواتها - لا يعرف وقوعها إلا فى موضع نصب أو جر [١٢٧].

فكل من (عسى)، و(لولا) -له اكثر من استعمال فى العربية، فلا ينبغى أن تقاس عليهما (إن)- التى لا تعمل فى المبتدأ - إلا النصب ،إذ لو كان القياس-تاما -لرفع اسم (إن) الظاهر على حسب الأصل ،ولكنه نصب ،كذلك لو كان القياس تاما أيضا -لوجدنا أن اتصال (عسى)بالضمائر كثير :كاتصال (إن) بالضمائر،على حين لم ترد (عسى)متصلة بالضمائر إلا فى مواضع قليلة فى كلام العرب .

وإذا كان المؤلف قد حكم برفع اسم (إن) بناء على نظريته التى تقتضى جعل المسند إليه من المرفوعات حيثما كان ـ فلماذا لم يحكم برفع المفعول الأول لأفعال القلوب ،وهو مبتدأ في الأصل، وكان مرفوعا قبل دخول فعل القلب عليه، مع أن جواز رفع المفعولين فى حالة الإلغاء،ووجوب رفعهما فى حالة التعليق-أمر شائع بين النحاة لم نجده فى اسم (إن).

---

[١٢٦] – نسبه ابن السيرافى إلى يزيد بن الحكم الثقفى -شرح أبيات سيبويه ١٤٣/٢.

[١٢٧] – الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى : ٦٠٣ .

فلـيس معـنى أحقـية المسند إليه فى الرفع-أن يكون مـرفوعا حيـثما كان،حـتى وإن دخـل عليه ناسخ يغير حكمه الإعرابى،ولا يغير معناه،وهو كونه مسندا إليه .

والنحاة قد بينوا علة النصب فى اسم (إن)،وأخواتها،فيقول الرضـى :"اعلم أنه لما كان مذهبه -أن الأصل فى رفع الأسماء الفاعل، وفى نصبها المفعول -لم يكن له بد من أن يدعى أن كل مـرفوع أو منصوب غيرهما - فهما مشبهان بهما من وجه، كما يقـال :إن المبـتدأ - يشـبه الفاعل ،ولكونه مسندا إليه،والخبر يشبهه،لكونه ثانى جزئى الجملة -وخبر (إن) وأخواتها -يشبهه ، لكـون عاملـه -أى إن وأخواتها -مشابها للفعل المتعدى -إلا أنه قـدم منصـوبه على مرفوعه- تنبيها بفرعية العمل على فرعية العـامل[١٢٨] فالرضـى -فى شرحه لقول ابن الحاجب - يبين أن الأصل فى المرفوعات -هو الفاعل ،وأن الأصل فى المنصوبات -هـو المفعول به،وما سوى الفاعل من المرفوعات -يقاس عليه، وما سوى المفعول به من المنصوبات -يقاس عليه ،وهذا مخالف لمـا ذهب إليه المؤلف،والذى سبق ذكره - من أن الضمة -علم المسند إليه ، فالمبتدأ -يشبه الفاعل فى كونه مسنداً إليه - والخبر -يشبه الفاعل أيضا- فى كونه ثانى جزأى الجملة ،وخبر (إن) ، وأخواتهـا -يشبه الفاعل -فى كون هذه الأحرف الناسخة -تشبه

---

[١٢٨] - شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/ ١٠٩

الأفعال المتعدية -فى كونها تقتضى -مرفوعا ومنصوبا -إلا أن منصـــوبها -قدم على مرفوعها - تنبيها على أن هذه الأحرف - إنما هى فرع فى العمل .

ولعـــل الســـيوطى -أكثر توضيحا لشرح علة النصب فى اســـم هـــذه الأحـــرف ،فقـــال :"لمـــا كان لهذه الأحرف -شبه بـــــ(كان)فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما -عملت عملها معكوســـا،ليكونا معـــه كمفعـــول قـــدم وفاعل أخر -تنبيها على الفرعـــية،ولأن معانـــيها فـــى الأخـــبار -فكانت كالعمد،والأسماء كالفضلات ،فأعطيا إعرابيهما"[١٢٩].

فـــبدلا مـــن أن نحكـــم على اسم (إن) ،وأخواتها -بالرفع لتتســـق معـــنا -قـــاعدة الضـــمة علم المسند إليه،مخالفين بذلك النصـــوص الفصـــيحة والنطق العربى الصحيح -ينبغى علينا أن نعـــتمد هـــذه العلـــل -التى وضعها النحاة -فى نصب اسم هذه الأحرف ،وهى علل معقولة،لأنها تفسر لنا ما أراد المؤلف هدمه وانكاره مع وجوده، والمؤلف نفسه هو الذى قادنا -إلى التماس العلـــل الـــنحوية -مع قلة جدواها فى الدرس النحوى القائم على تســـجيل الظاهرة، ووصفها ،كما وردت عن العرب ،وقد فصل الأســـتاذ محمد عرفة - العلة فى نصب هذه الأحرف – لأسمائها – الـــتى هـــى مسند إليه فى الحقيقة ،فقال :" فـــ(إن)وأخواتها-

---

[١٢٩] - الهمع ١/١٣٤

أشـــبهن الفعـــل ، والاسم الواقع بعدهن-أشبه الاسم المفعول به الواقـــع بعد الفعل ، فقولنا :(إن زيدا قائم)-أشبه: أؤكد زيدا ، و(نحـــن فى الشتاء ولكن الحر شديد)- أشبه : أستدرك الحر ، و(ليـــت الشـــباب يعود)-أشبه: أتمنى الشباب،و(لعل رحمة الله قريـــب)-أشبه :أتوقع رحمة الله ، و(كأن زيدا أسد)-أشبه :أشبه زيدا "[١٣٠].

ونخـــتم ردنـــا على المؤلف -فيما ذهب إليه -من أحقية رفع اسم (إن)، وأخواتهـــا-بـــأن نتســـاءل: هل كان المؤلف -فى أحاديثه وكـــتاباته ،وتعلـــيمه الـــنحو لطلابه -ينطق اسم (إن)،وأخواتها- مـــرفوعا؟ لا نظنه كان يفعل ذلك ،ولا نتوقع حسه اللغوى يوافقه على ذلك،كما نتساءل :هل كان الدكتور طه حسين -الذى أعجب بـــالمؤلف- كـــل إعجـــاب ،وأشاد بكل ما ذهب إليه المؤلف من آراء،يـــرى أنهـــا جديـــدة فى الدرس النحوى، يرفع اسم (إن)، وأخواتها، وهو يتحدث أو يكتب ؟وقد سمعناه كثيرا،وهو يتحدث، فما لاحظنا أنه خالف النحاة،فرفع منصوبا ،أو نصب مرفوعا .

الكسرة علم الإضافة

وهـــنا يفصل المؤلف ما كان أجمله من قبل من أن الكسرة علم الإضـــافة ،بمعنى أن الكسرة- علامة على أن الاسم أضيف إليه

---

[١٣٠] -النحو والنحاة : ١٣١،وما بعدها

غيره،سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة ،كمطر السماء،وخصب الأرض،أو بأداة ،كمطر من السماء،وخصب فى الأرض،ثم يقرر المؤلف أن الكسرة لا توجد في غير هذا الموضع إلا فى إتباع : كالنعت ،أو فى مجاورة ،والمؤلف فى ذلك كله - لا يخالف النحاة، كما يقول هو ،حتى فى العبارة،وبعد أن أورد المؤلف ما ذكره النحاة المتقدمون فى الإضافة كسيبويه ،والمبرد ،وابن الحاجب ، والرضى -قرر أن باب الإضافة فى العربية من أكثر الأبواب شيوعا ،وأسيرها على الألسن ،حتى فى عصرنا هذا ،وقد تحرى المؤلف- كما يقول ،فوجد الإضافة من أشيع أساليب العربية في البيان ،ومن أكثر الأصول النحوية جريا على الأقلام ثم يذكر المؤلف -أن العرب يضيفون لبيان الفاعل ،مثل(خلْق الله)،ولبيان المفعول ،مثل :(خلق السماوات)،وللمكان ،مثل : (ظباء وجرة)، و(أسد بيشة)،وللزمان ،مثل :(برد الشتاء)،و(مكر الليل)،ولبيان الموصوف ،مثل :(حسن الوجه)و(طلق اللسان)، ولبيان الصفة،مثل: (يمين صدق)،و(كلمة الحق)،وغير هذا من الأساليب المتسعة الكثيرة ،ويستعملونها فى التفضيل،مثل :(أعلم القوم)،و(أخصب الأرض)،و(فتى الفتيان)،وقد تكون الإضافة أسلوباً للبيان ،مثل : (بنات الشوق)،و(بنات الدهر)،و (أخو الصدق)،و(أخو الأنصار)، أى :أحدهم ،ويضيفون إلى الكلمتين،مثل: (غلام عبد الله)، ويضيفون الكلمتين،مثل :(عبد

شمسكم)،ثم أشار المؤلف إلى الإضافة إلى الجمل ،وإلى ما يلزم الإضافة إلى الجمل، وإلى حذف المضاف إليه،ثم أشار إلى حروف الجر،وكثرتها فى العربية، وتوسع العرب فى استعمالها، ونيابة بعضها عن بعض ،ويفضل المؤلف -أن تسمى حروف الإضافة،ثم يعقب المؤلف على ما أشار إليه من أحكام الإضافة بقو له :"وليس يعنينا بيان هذه الأساليب، وتحديد خصائصها الآن، وإنما أردنا أن نشير لك إلى أن باب الإضافة على قصره فى البحث ،وقلة ما فيه من الأحكام -باب كثير الدوران فى العربية ،وأسلوب واسع الاستعمال ،بل هى أداة عظيمة شائعة تستعمل فى كثير من المواضع،بيانا للمعانى المختلفة، وأداء للأغراض المتنوعة.

وإن على النحاة أن يدرسوها درسا واسعا مفصلا دقيقا عميقا،لا ليبينوا أثرها فى اللفظ ،وحكمها فى الإعراب ،بل ليعرفوا سبيلها فى البيان ،وأثرها فى تصوير المعانى ،ومدى تصرف العرب فيها ،وتوسع العربية بها"[١٣١]

هذا تلخيص ما ذكره المؤلف فى الإضافة ،ولنا عليه الملاحظات الآتية :

الأولى -ان المؤلف استعمل مصطلح الكسرة ،وهذا المصطلح يستعمله النحاة فى حالات البناء،وكان ينبغى عليه -أن يستعمل مصطلح الجر،لأنه يعبر عن حالة إعرابية .

---

[١٣١] - إحياء النحو : ٧٢- ٧٧

الثانـــية –أنه لم يشر إلى ما ينوب عن الكسرة فى الجر ،وهو الـــياء فى المثنى ،وجمع المذكر السالم ،والأسماء الستة ،والفتحة فى الممنوع من الصرف.

الثالـــثة –أنه وقع فى التناقض،فقد بين أولا –أن الإضافة –باب واســـع فى العربية وكثير الدوران على الألسنة ،ثم بين أن باب الإضـــافة– قصـــير فى البحث،وقليل الأحكام ،مع أن المجرور بالحـــرف ،أو بالإضـــافة –من الأبواب النحوية الحافلة بالأحكام والمسائل ،وقد أفاضت كتب النحو فى شرح حروف الجر،فبينت عددها ،ومعانيها، وأقسامها– من حيث نوع مجرورها ،كما بينت كيفية استعمالها فى الجملة ،ووجوب تعلقها بالفعل أو شبهه ،كما بينـــت خـــروج بعضـــها عن الحرفية – إلى الاسمية ،كما بينت دخـــول (مـــا)عليها،ومدى تأثرها بها، إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بحروف الجر،كما بينت كتب النحو –التركيب الإضافى، ووضحت الغرض من الإضافة ، وبينت الأثر المعنوى للإضافة فضلاً عن الأثر اللفظى ،وبينت أقسام الإضافة –من حيث كونها محضـــة أو غير محضة وبينت الفرق بين النوعين ،وخصائص كـــل منهما ، كما بينت اكتساب المضاف التذكير أو التأنيث من المضـــاف إلـــيه ، كمـــا بينـــت الأسماء الملازمة للإضافة إلى المفرد،وإلى الجمل ،كما بينت حذف كل من المضاف والمضاف إلـــيه،والفصـــل بيـــن المتضايفين،والجائز منه وغير الجائز،كما

أفردت المضاف إلى ياء المتكلم- بحديث خاص -إلى غير ذلك من مسائل الإضافة ،وإذا كان المؤلف -قد أوصى النحاة-بأن يتوسعوا فى درس الإضافة،لا من حيث اللفظ والإعراب فقط ،بل ليعرفوا سبيلها في البيان-فإن النحاة قديما وحديثا -قد فعلوا ذلك، فلم يدرسوا الإضافة-من حيث أثرها اللفظى والإعرابى فقط ، بل -درسوها -من حيث أنماطها المتنوعة ،ودلالة كل نمط ، أليس تقسيمهم للإضافة -بأنها محضة ، وغير محضة وتفريقهم بينهما -من حيث الأثر المعنوى المترتب على المحضة ،وتبيينهم لمعانى الإضافة -دليلا على أنهم لم يتناولوا الإضافة من حيث الإعراب فقط ؟

الرابعة -أن المؤلف -لم يجد -فى باب المجرورات -ما يخالف به النحاة ،ولذلك عد باب الإضافة -من الأبواب القليلة الأحكام ، وكأنه وضع كتابه هذا- ليخالف النحاة فى كل شىء ،لأن مخالفة النحاة الأقدمين- تجديد وإحياء للنحو فى نظره.

الخامسة -كان ينبغى على المؤلف -أن يتوسع هو فى الباب،فيتجاوز ما وصل إليه النحاة القدماء إلى دراسة الإضافة -دراسة أسلوبية تركيبية يبين فيها القيمة المعنوية والوظيفية لحرف الجر ،والقيمة البيانية للتركيب الإضافى،وهذا يتسق مع هدفه من تأليف هذا الكتاب،ولكنه اكتفى بإيصاء النحويين بذلك .

السادسة –أن المؤلف خلط بين المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة،مع أن النحاة القدماء فصلوا بينهما،وجعلوا لكل منهما باباً مستقلا .

السابعة –أنه استعمل فى توضيح المجرور بالإضافة عبارات وتراكيب غامضة لا تليق بمقام تعليم النحو مع أنه يدعو إلى إحيائه.

رأيه فى دلالة الفتحة

ينكر المؤلف أن تكون الفتحة علامة إعراب ،ويذهب إلى أن الضمة والكسرة فقط–هما اللتان تدلان على الإعراب فقال: "الأصل الثالث –أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة ، فليست بعلم إعراب ،وإنما هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب،التى يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة فى الوصل ودرج الكلام ،فهى فى العربية –نظير السكون فى لغتنا العامية"[١٣٢] ، وقد استدل المؤلف على ذلك –بعدة أمور :

الأول –ما قرره النحاة فى أوجه الوقف على المتحرك الذي قبله ساكن ،مثل:(عمرو)،(بدر)،– من جواز نقل حركة الإعراب إلى هذا الساكن إذا كانت ضمة أو كسرة،أما إذا كانت فتحة – فليس لك ذلك، تقول: (هذا البدْر والبدُر)،(نور البدْر والبدر)،فإذا قلت : (انظر البدْر)–امتنع أن تنقل الفتحة –إلى الدال .

---

[١٣٢]– إحياء النحو ٧٨

الثاني –أن الروم –عند القراء – لا يكون عند الوقوف على ساكن،ولا على متحرك بالفتح ،وإنما يكون فى الضمة والكسرة[١٣٣]. والمراد بالروم –عند القراء –أن تسمع كل دان،أى: قريب منك–ذلك المحرك بصوت خفى،أى :ضعيف ،يعنى أن : تضعف الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها [١٣٤]

الثالث– قبول الشعراء الإقواء فى قافية الشعر،وعدم قبولهم للإصراف،أما الأول –فقد ورد فى شعر كثير من فحول الشعراء المتقدمين ،حتى أباحه لهم العلماء،ولم يعدوه فى شعرهم عيبا،وكان الخليل يقول: تجوز الضمة مع الكسرة،وأما الإصراف– فقد أنكر قوم وقوعه فى شعر العرب ،وأثبته آخرون، على اعتقاد قلته، والتصريح بندرته [١٣٥] ،والإقواء–هو اختلاف حركة الروى فى قصيدة واحدة ، بأن يجئ بيت مرفوعا،وآخر مجرورا ،فإذا كان مع المرفوع أو المجرور– منصوب –سمى إصرافا[١٣٦].

الرابع – النصب على نزع الخافض،ومعناه:أن يكون من حق الكلام –ذكر الجار،ثم يحذف لسبب ما فتنقلب الكلمة مفتوحة، مثل:تمرون الديار–فى قول جرير:

---

[١٣٣]– المرجع السابق :٨٩.

[١٣٤]– شرح ابن القاصح على الشاطبية المسمى سراج القارئ المبتدئ ١٥٦.

[١٣٥]–إحياء النحو ٩٠ : ٩٢.

[١٣٦]– الكافى فى العروض والقوافى للخطيب التبريزى :١٦٠

تمرون الديار ولم تعوجوا

كلامُكم علىّ إذا حرام [١٣٧]

وهـــم يعدون ذلك نادرا شاذا ،على أنه فى كلام العرب – أوسع مما قرروا [١٣٨]

الخـــامس –أنهـــم يصيرون إلى النصب حين يتحول عن الكلمة داعـــي الـــرفع أيضـــا ، تقول : (خرج زيد وعمرو) ،تريد أن تتحدث عن كل منهما ،فترفع ،فإذا كان الحديث عن واحد ،وكان الثانى من تكملة الحديث– تحول داعى الرفع عنه،فنصب.،وقلت (خرج زيد وعمرا)[١٣٩]

ثـــم استشـــهد المؤلف على صحة ما رأى من أن العرب يلجئون إلى نصب الكلمة – إذا لم يقصدوا التحدث عنها –بقولهم :(كلمته فـــاه إلى فىّ)،(وبعته يدا بيد)،فيقول:"لما لم يكن من همك التحدث عـــن الفـــم واليد ،وإنما سقتهما بيانا وتتمة لحديث–لم ترفع،ولو قصدت إلى التحدث عنهما – لرفعت ،ولقلت :(يد بيد)،(وفوه إلى فىّ)، والنحاة ينصبون مثل هذا على الحال "[١٤٠]

ومـــمـــا يـــرى المؤلف–أنه نصب لأنه لم يتحدث عنه –ما ذكره الـــنحاة منصوبا على إضمار فعل فى قولهم (عمرَك اللهَ)،و(نحن

١٣٧– البيت فى خزانة الأدب للبغدادى ١٢١/٩.

١٣٨– إحياء النحو : ٩٦، ٩٧.

١٣٩– إحياء النحو :٩٦ – ٩٧.

١٤٠– إحياء النحو : ٩٨– ،٩٩.

العـــربَ)، و(إيـــاك والأسدَ)،و(إياك الأسدَ)،و(عذيرَك)،فى قول عمرو بن معد يكرب:

أريد حِباءه ويريـــــد قتلى

عذ يرَك من خليلك من مراد [١٤١]

وعلـــى نصب هذه الكلمات –يعقب المؤلف بقوله :"وإعراب ذلك كله، وسواه –مما يحتد فيه الخلاف ،ويكثر فيه التقدير والإضمار – أمـــر قريـــب واضح فإنها كلمات لا يتحدث عنها ،فترفع ،ولا هـــى مضـــاف إلـــيها ،فتجر ،فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو التصب"[١٤٢]

هـــذه هى الأدلة –التى استدل بها المؤلف على أن الفتحة ليست علامـــة إعراب ،وإنما هى الحركة الخفيفة التى يلجأ المتكلم إليها حيـــنما يـــريد أن يبين أن الكلمة ليست متحدثا عنها ،ولا مضافا إلـــيها، وهـــو بذلك يخالف النحاة،حيث قرروا أن الرفع –علامة كـــون الاسم عمدة الكلام ،ولا يكون فى غير العمد، وأن النصب –علـــم الفضـــلية –فى الأصل ،ثم يدخل النصب – فى العمد– تشـــبيها لهـــا بالفضلات، وأما الجر –فهو علم الإضافة –[١٤٣] ، فليست العلامة الإعرابية مقصورة على حالتى الرفع والجر– كما

١٤١– من شواهد سيبويه –الكتاب ١/ ٢٧٦.

١٤٢– إحياء النحو : ١٠٠.

١٤٣– شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/ ٢٤.

ذهب المؤلف ، ولكن النصب –حالة إعرابية تدل على أن الاسم – فضلة،بمعنى أنه زائد على ركنى الإسناد فى الجملة،وإن كانت العمد –تتمثل فى الفاعل ،ونائبه ، والمبتدأ، والخبر فإن الفضلات –تتمثل فى المفعول المطلق، والمفعول به ،والمفعول له ،والمفعول معه، والمفعول فيه،والمستثنى،والحال،والتمييز ، ولكل وظيفة من هذه الوظائف النحوية – تعلق بالفعل –على جهة خاصة ،فلو أننا استبعدنا حالة النصب من بين الحالات الإعرابية –لأدى ذلك إلى استبعاد هذه المنصوبات كلها ،ولو كان النصب فى هذه الوظائف النحوية –لمجرد طلب الخفة – لكانت هذه المنصوبات كلها –شيئا واحدا،ولكن الواقع اللغوى – يثبت لنا أن لكل وظيفة من هذه الوظائف النحوية –علاقة خاصة بالفعل تختلف عن علاقة الوظيفة الأخرى،مما يؤدى إلي اختلاف الدلالات بينها،ثم إن المؤلف يعبر بمصطلح الفتحة ، دون مصطلح النصب ،وبناء على تعبيره هذا–فإنه يرى أنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ،فهل ينطبق ذلك على المنصوب بالياء،أو بالألف ،أو بالكسرة،وهل هذه العلامات الفرعية النائبة عن الفتحة –تندرج تحت قوله :إنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ،قد يقبل هذا فى تحريك حرف ساكن بالفتح طلباً للخفة فى النطق ،كما فتح حفص همزة: (دأبا)،فى قوله

تعالى: "قال تزرعون سبع سنين دأبا "[١١٤] ،وأسكنها الباقون،وهما لغتان فى مصدر(دأب)-(يدأب)،بمعنى : داوم ، ولازم"[١١٥]، كما يقبل هذا أيضا فى تحريك حرف بالفتح ،لالتقاء الساكنين،وهذا كثير فى اللغة:كقولهم:(من الأرض)-بفتح نون(من)،ومن ذلك - إجماع القراء على فتح الميم وصلا -مع إسقاط همزة الوصل من لفظ الجلالة ، فى قوله تعالى :" ألم -الله لا إله إلا هو الحى القيوم "[١١٦]،قال أبو على الفارسى:" اتفاق الجميع على إسقاط الألف الموصولة فى اسم الله ،وذلك أن الميم ساكنة ، كما أن سائر حروف التهجى-مبنية على الوقف ،فلما التقت الميم الساكنة ولام التعريف -حركت الميم بالفتح للساكن الثالث الذي هو لام المعرفة "[١١٧] ،وفى مثل هذا -يمكن القول بأنهم استحبوا الحركة الخفيفة -وهى الفتحة ،لأن العلة فى اختيارها-ترجع إلى التناسق الصوتى بين الألفاظ ،أما النصب -فهو حالة إعرابية - تدل على معنى وظيفى فى الجملة ،ولا يؤتى بها على سبيل الاستحباب أو الاختيار .

أما الأدلة -التى ساقها المؤلف على صحة مذهبه فى أن الفتحة ليست علامة إعراب -فلا تنهض شاهدا على ذلك ،إذ

---

[١١٤] - يوسف :٤٧.

[١١٥] - إتحاف فضلاء البشر :٢٦٥.

[١١٦] - آل عمران : ١ ، ٢ .

[١١٧] - الحجة فى علل القراءات السبع ٢/ ٣٤٠

يمكـــن مناقشتها ،يقول الأستاذ محمد عرفة رادا على دليله بنقل الحركة المضمومة أو المكسورة ،دون الفتحة –إلى الساكن قبلها عند الوقف :" لو كان هذا الدليل منتجا –لكان أحرى أن يدل على أن الفتحة علم إعراب ،وأن الضمة والكسرة ليستا بعلم إعراب، لأنـــنا نقـــول:رأيـــنا العـــرب يقفون على المضموم والمكسور بالسكون، ويقفون على المنصوب المنون بالألف ،يقولون :(جاء محمـــدْ)، (مررت بمحمدْ)،(ورأيت محمدا)،فيحتفظون بالفتحة فى الوقف ، دون أختيها: الضمة،والكسرة ،وذلك فى اللغة المشهورة الســـائرة فـــى العـــرب ، وعلى طريقة المؤلف –نقول: إنهم لم يحـــتفظوا بالفـــتحة فـــى الوقف –إلا لأنها تدل على معنى ،ولم يحـــتفظوا بالضمة والكسرة فيه إلا لأنهما لا يدلان على معنى ، وهـــذا أولى فى الدلالة، لأن الاحتفاظ بالفتحة فى اللغة المشهورة الكثـــيرة،أمـــا الـــنقل فهـــو نادر قليل جدا"[١٤٨]،والدليل على قلته وندرتـــه– فى اللغة –أنه لم يرد فى القراءات الصحيحة،قال أبو حـــيان : "ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء –إلا ما نقل عـــن أبـــى عمـــرو –أنـــه وقف على قوله تعالى : " وتواصوا بالصبر"[١٤٩] بكسر الباء [١٥٠]،وهذه الرواية عن أبى عمرو– ضعيفة

١٤٨– النحو والنحاة : ١٦٧.

١٤٩ – العصر :٣.

١٥٠– ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣٩٩/١.

لـــم تـــرد فى القراءات السبع،وليس نقل الحركة المضمومة أو المكســـورة إلى الساكن قبلها عند الوقف –بحجة قاطعة على أن المراد الاحتفاظ بالعلامة الإعرابية ،إذ يرى بعض النحاة أن علة هـــذا النقل –هى التخلص من التقاء الساكنين ،والدليل على ذلك –أنهم اشترطوا لهذا النقل –ألا يكون إلا إلى ساكن ،فإن كان ما قـــبل الحرف الآخر متحركا –فلا يجوز النقل،فلا يقال : (مررت بالـــرجِلْ)–بكســـر الجـــيم،نقلا لحركة اللام إليه ،لأنها مشغولة بحركـــتها، لأن الـــنقل إنما كان فرارا من التقاء الساكنين ،وهو مفقـــود فى الذي تحرك ما قبله [١٥١]،وقد ذكر النحاة لعدم النقل فى المنصـــوب –علـــلا لـــيس منها أن النصب خارج عن علامات الإعـــراب،ولـــو كانت علة النقل فى المرفوع والمجرور –أنهما علامتا إعراب ،وعلة عدم النقل –فى المنصوب –أنه ليس علامة إعـــراب –لما أجازوا النقل فى المنصوب –إن كان همزة ،على أن الكوفييـــن أجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقا –وإن لم يكن مهموزا .[١٥٢]

وأما ما استدل به المؤلف من أن الروم –وهو تضعيف الصوت بالحركة عند الوقف –لا يجوز –إلا فى المضموم والمكسور،مما يـــدل على أن الفتحة ليست علامة إعراب فهو ضعيف لا يشهد

---

[١٥١]– الهمع للسيوطى ٢/٢٠٨.

[١٥٢]– الهمع للسيوطى ٢/ ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

بصـــحة مـــا ذهب إليه ،وذلك لأن الروم –عند القراء –ظاهرة صوتية تتعلق بالأداء لا علاقة لها بالإعراب ،ثم إن الجمهور من الـــنحاة قد أجازوا الروم عند الوقف على المنصوب أو المفتوح أيضا.[١٥٣] ،فلو كان الروم دالا على علامات الإعراب – لما جاز فى الفتحة .

وإذا كـــان القـــراء يقصدون بالروم عند الوقف على الحركتين : الضمة، والكسرة –أنهما علامتا إعراب ،دون الفتحة –لانسحبت هذه العلة الى الإشمام –وهو الإشارة بالشفتين دون صوت –إلى ضـــمة الحـــرف الموقوف عليه[١٥٤] ،ومن ثم اتخذناه دليلا على أن الضـــمة وحدهـــا –علامة إعراب ،دون الكسرة والفتحة ،ثم إن الروم والإشمام – جائزان ،لا واجبان ،فلا ينبغى أن يستدل بهما على قواعد.

وأمـــا قبول النحاة للإقواء –وهو اختلاف حرف الروى من الكسر إلى الضم ،أو العكس –وعدم قبولهم الإصراف –وهو اختلاف حرف الروى من الكسر أو الضم –إلى الفتح ،أو العكس –فلـــيس دلـــيلا أيضا على أن الفتحة –ليست علامة إعراب،لأن القافية فى الشعر –من الأمور الصوتية الخاصة بموسيقى الشعر، ولـــيس لها دخل فى الإعراب ،غير أن الشاعر يوفق بين النظام

---

[١٥٣]– الهمع ٢/٢٠٧.

٥٤ – الهمع :٢ /٢٠٧

العروضى ، والنظام اللغوى ،وإذا خرج من كسر إلى ضم ،أو فتح بالنسبة لحرف الروى -فلا يعنى بذلك اعتبار الضمة أو الكسرة -علامة إعراب ،بل يعد وقوعه فى الإقواء أو الإصراف -خطأ لغويا وعروضيا،ولذلك يقل وقوعهما فى الشعر.

والنحاة ،والعروضيون لا يجيزون الإقواء والإصراف فى الشعر،وليس معنى قبولهم للإقواء -أنهم يجيزونه ،أو يسمحون للشاعر أن يأتى به فى القصيدة بطريقة متعمدة،وإن كانوا يستحسنونه على الإصراف -فإن ذلك من باب استحسان أحد القبيحين، وهذا الاستحسان-راجع إلى أمر لفظى صوتى لا إلى اعتبار الضمة والكسرة -علامتى إعراب ،دون الفتحة ،يقول الأستاذ محمد عرفة :" ونعلل تجويزهم الإقواء وامتناعهم من الإصراف بأمر حسى لا شأن له بأن لبعض الحركات معنى ، وليس لبعضها معنى،وهو أن الحرف المفتوح -يمد به الصوت ، ويفتح فيه المتكلم فاه،فإذا استجاب الشاعر إلى داعى الفتح ففتح ، وكان الروى مضموما أو مكسورا -ظهر ظهوراً بيناً -عدم الانسجام بين القوافى بالمخالفة بينها "[١٥٥].

وأما النصب على نزع الخافض -فليست العلة فى نصبه- اختيار الفتحة ،لخفتها،ولكن علة نصبه هى المفعولية ،وذلك أن حرف الجر-لما حذف سلط الفعل على الاسم الذى كان مجرورا

١٥٥- النحو والنحاة : ١٧٣، ١٧٤

بهـذا الحرف،فنصـبه على المفعولية،قال سيبويه :" فلما حذفوا حـرف الجر عمل الفعل "[١٥٦] ،والنصب -علم الفضلة ،والمفعول به من الفضلات .

أما ما استشهد به المؤلف من الأسماء المنصوبة فى اللغة -على أن سبب نصبها -عدم التحدث عنها ،وعدم الإضافة إليها -فليست أدلـة علـى عـدم دلالة النصب على معنى ،وإنما وردت هذه الأسـماء منصـوبة لأنها تشغل وظائف الأسماء المنصوبة -فى التركيب اللغوى ،فقد يشغل الاسم وظيفة المفعول معه، وذلك إذا نصب الاسم الواقع بعد الواو التى تفيد المعية ،مثل قولهم :(خرج زيـد وعمرا)فليس نصب (عمرا)،لأنه خرج عن دائرة الإسناد، وأنـه ليس متحدثا عنه فقط ،فهذا لا يكفى لجعل الاسم منصوبا ، بل لأن الاسم -عد من قبيل المفعول معه،وهو من الفضلات التى يميزها النصب، كما يميز الرفع -العمد ،ثم إن المثال الذى ذكره المؤلـف -لـيس النصب فيه على المفعول معه قويا،لأن النحاة رجحـوا فـيه العطـف ،كذلك سائر الأسماء المنصوبة -فليس النصـب فيها لمجرد عدم الإسناد إليها ،وعدم الإضافة إليها ،بل تشـغل وظـيفة فـى التركيـب على حسب جهة تعلقها بالفعل المحـذوف أو المذكـور ،فقد تكون الكلمة حالا ،كما فى نحو : (كلمـته فـاه إلـى فـىّ)،وقد تكون الكلمة مفعولا مطلقا، لفعل

١٥٦- الكتاب : ١/ ٣٨

محـــذوف، كمـــا فـــى نحو :(عمرك الله) ، فإن كلمة :(عمرك) منصـــوبة على المصدرية بفعل محذوف قال، سيبويه:" فصارت عمـــرك الله -منصـــوبة بعمَّـــرتُك الله،كـــأنك قلـــت : عمرتك عمـــرا،ونشدتك نشدا،ولكنهم خزلوا الفعل ، لأنهم جعلوه بدلا من اللفـــظ بـــه [١٥٧] ،وهـــذا ينطبق أيضاً على نصب: (عذيرك)-فى البيت، فإنه مصدر لا يتصرف ،بمعنى : (معذرة)،فهو منصوب بإضـــمار فعل لا يجوز إظهاره،لأنه من قبيل المصادر التى تقوم مقام أفعالها ،مثل (سبحان الله)،(معاذ الله)[١٥٨]،وقيل :هو منصوب على المفعولية بإضمار فعل أيضا ،أى : (هات عذيرك)،[١٥٩] وقد تكـــون الكلمة المنصوبة -مفعولا به لفعل محذوف، وقد ورد عن العـــرب -أســـاليب مخـــتلفة - حذف فيها الناصب للمفعول به : كأســـلوب الاختصـــاص ،فى نحو قولهم :(نحن العربَ -أسخى الناس)، فكلمة (العرب) -مفعول به لفعل محذوف ، أى : (نخص العرب)، فكلمة (العرب)- تشير إلى جملة فعلية جاءت معترضة بيـــن المبـــتدأ والخبر ،لتوضيح المقصود من الضمير: (نحن)، وكأسلوب التحذير ،فى نحو قولهم :(إياك والأسد)،(إياك الأسد) ، فالضمير :(إياك)-مفعول به لفعل محذوف، أى :(إياك أحذر)،

---

[١٥٧] - الكتاب :١/ ٣٢٢

[١٥٨] - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ١/٣٠٠

[١٥٩] - هامش الكتاب للأستاذ عبد السلام هارون ١/ ٢٧٦

وكلمة (الأسد)-في المثال الأول -مفعول به لفعل محذوف أيضا، أى :(واجتنب الأسد)،وفى المثال الثانى-مفعول ثان للفعل المحذوف ،أى :(أحذرك الأسد)،فالتركيب -إذا - جملة فعلية أيضا،ومثله أسلوب الإغراء ،فى نحو قولهم :(الحذر الحذر)، (النجاء النجاء)، فقد انتصب هذا على :(الزم الحذر)،و(عليك النجاء)[١٦٠] ،فالأسماء المنصوبة فى اللغة -تشغل وظائف نحوية مختلفة ،وفى أساليب مختلفة أيضا،فإذا سلمنا بأن علة النصب فيها كلها -علة واحدة،وهى أنها ليست- مسندا إليها،فترفع ،ولا مضافا إليها،فتجر،ولذلك لجئوا إلى النصب الذى لا يشيرك إلى دلالة إعرابية فى نظر المؤلف ،نقول :إذا سلمنا بهذا -فنكون قد تجاهلنا المعانى الوظيفية المختلفة للأسماء المنصوبة،وهذه المعانى -تتحدد من جهة تعلق الاسم المنصوب بالفعل مذكورا كان أو محذوفا،فإن كان التعلق على جهة التعدية - كان مفعولا به،وإذا كان على جهة التعليل -كان مفعولا لأجله وإذا كان على جهة بيان الهيئة لما تعلق بالفعل - كان حالا ،وإذا كان على جهة التبيين والتفسير -كان تمييزا، وهكذا فإن لكل اسم منصوب فى اللغة -تعلقا خاصا بالفعل أو بالحدث فى الجملة ،وهذا التعليق يحدد وظيفته، ودلالته فيها ، والنصب -هو المميز لكل هذه الوظائف ،يقول الأستاذ محمد عرفة:" وليس البحث عن عامل

---

[١٦٠] - راجع الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٧٥

(عذيـرك)،وعـامل (فـاه إلى فى)-إلا بحثا عن علاقة الكلمة بـالكلام ،ومعـرفة مركـزها فى الجملة،وهب اللغة العربية لا إعراب فيها،فبقى بعد علينا أن نبحث هذا البحث ، لنعرف علاقة الكلمـة بالكلمة ،ونعلم أهى -تعليل لها ،أم ظرف زمان أو مكان لها ،أم هى مبينة لما انبهم منها "[١٦١].

فـإذا قلـنا :(نقـرأ القرآن والمسجدَ آناء الليل وأطراف النهار نشطين تعبدا بتلاوته قراءة واعية فهل المنصوبات الواردة هنا - لا يجمعها إلا النصب - الذى هو ليس علامة إعراب ،وقد لجأنا إليه،لأن الأسماء المنصوبة -ليست متحدثا عنها ،أو مضافا إلـيها ؟ كـيف ذلـك؟ ،وكـل منصوب لـه دلالة يؤديها فى التركيـب، وهـذه الدلالـة ناتجة عن جهة تعلق الاسم بالفعل ، فإخراج النصب عن دائرة معانى الإعراب -يؤدى إلى إلغاء كثير مـن الأبـواب الـنحوية -التى تنتمى إليها كثير من الأساليب العربية .

رأيه فى الحركات وإشباعها :

لقد قام المؤلف بمقارنة بين الفتحة،وأختيها :الضمة والكسرة ،من جهـة ،وبيـن الفتحة،والسكون -من جهة أخرى،وذلك من حيث الخفة،والـثقل ،وهـذا المبحـث -فـى الحقيقة -إنما هو مبحث صـوتى، لأن الحديث عن الحركة ،والسكون ،بغض النظر عن

---

[١٦١] - النحو والنحاة : ١٨٠ ، ١٨١

كونهمـــا علامـــتى إعـــراب ،أو بناء ،وبغض النظر عن كون الحـــركة، فى وسط الكلمة أو فى أخرها ،وقد قرر المؤلف بادئ ذى بدء -أن الفتحة-أخف الحركات ،ويقول :" فذلك أصل مقرر عـــند الـــنحاة ، يـــتردد فى كلامهم ،ويجرى كثيرا فى جدلهم ، ويســـتمدون مـــنه الســـبب والعلـــة لكثير من أحكام التصريف والإعـــراب . وذلك أن الفتحة القصيرة أو الفتحة الطويلة -وهى الألـــف -لا تكلـــف الناطق إلا إرسال النفس حرا،وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلاعناء فى تكييفه،أما الضمة وامتدادها -وهو الواو-فإن النطق بها يكلفك ضم الشفتين ومطهما وتدويرهما،حتى تحقـــق نطق الضمة أو الواو ، واختبر ذلك فى : (قل)،و(صم)، و(قولـــوا)، و(وصـــوموا)مثلا ، وراع هيئة الفم والشفتين حين الـــنطق، وكذلك الكسرة ،وامتدادها -وهو الياء -تكلفك أن تكسر مجرى الهواء ،وتحنى طرف اللسان عند اللثة ،ليمثل الصوت م تريد من الكسرة أو الياء ،كما ترى فى :(صيد)،و(بيع)،و(صد)، و (بع)"[١٦٢].

والمؤلـــف فـــيما ذهـــب إلـــيه -لم يختلف عما ذهب إليه النحاة القدمـــاء، علمـــاء اللغة المحدثون ،وقد اعتمد هو نفسه على قول ابن جنى:" اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدواللين ،وهى : الألـــف، والـــياء، والواو ،فكما أن هذه الحروف -ثلاثة ،فكذلك

---

[١٦٢] - إحياء النحو :٧٨ ، ٧٩ ،٨٠

الحـــركات -ثلاث،وهى :الفتحة ،والكسرة ،والضمة ،فالفتحة - بعـــض الألف ، والكسرة -بعض الياء،والضمة -بعض الواو [١٦٣]، وكذلـــك حديـــث المؤلف عن مخرج كل من الفتحة ،والكسرة ، والضـــمة -فإنـــه لا يختلف عما قرره القدماء والمحدثون ،يقول ســـيبويه:" ومنها اللينة ،وهى :الواو ،والياء ،لأن مجرجهما يتسع لهـــواء الصـــوت أشـــد من اتساع غيرهما ،وإن شئت -أجريت الصـــوت ومـــددت، ومـــنها: الهاوى ،وهو :حرف اتسع لهواء الصـــوت - مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو ،لأنك قد تضم شفتيك فى الواو ، وترفع فى الياء لسانك قبل الحنك،وهى : الألف،وهذه الثلاثة -أخفى الحروف ،لاتساع مخرجها.وأخفاهن وأوســـعهن مخرجا -الألف ثم الياء ثم الواو " [١٦٤]،"ويطلق علماء الأصـــوات على صوت الفتحة -اسم (صوت العلة المتسع)، كما يطلقـــون علـــى صوتى الضمة والكسرة -اسم :(أصوات العلة الضيقة)". [١٦٥]

وإذا كان المؤلف يتفق مع علماء اللغة -فى أن الفتحة القصيرة - لا تخـــتلف عـــن الفـــتحة الطويلة -وهى الألف ،فى المخرج والصـــفة، وكذلـــك الكســـرة القصيرة ،والكسرة الطويلة-فإنهما

---

[١٦٣] - سر صناعة الإعراب : ١٩/١

[١٦٤] - الكتاب :٤/ ٤٣٥ ، ٤٣٦

[١٦٥] - المدخل الى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب :٩٤

مـــتفقان فى المخرج والصفة ،وكذلك الضمة القصيرة ،والضمة الطويلـــة -فإنه يخالف النحاة -فى أن حروف اللين والمد -امتداد لما قبلها من الحركات ،وقد رتب على هذا -اعتبار الألف ،والياء المكســـور مـــا قـــبلها -امتدادا لحركة الحرف السابق ،فهو يعد (إلـــى)-حـــرفا ثنائيا مفتوحا،ويعد (فى)-حرفا أحاديا مكسورا ، وهكـــذا فإنـــه يعد الحروف: (لا)،(ما)،(وا)،(ها)،(يا)، (فى)-من قبيل الحروف الأحادية المفتوحة ،أو المكسورة [١٦٦]

ولـــيس كذلك ،إذ لا تحذف الألف أو الياء عند استعمال الحرف فى أى تركيب من التراكيب -إلا لعلة صوتية، فيحذف الألف أو الياء - عند التقاء الساكنين نطقا لا خطا ،ويبقى فى غير ذلك،كما لـــو دخـــل الحـــرف على ضمير ،نحو (فيه،فيك ،فيها)،فلو كان حرف الجر (فى)-أحاديا،لحذفت الياء عند جرها للضمير ،فقيل : (فه، أو فك).

كما خلط أيضا -بين الحروف الثنائية ،والثلاثية،فعد (إلى.، على، خـــلا ، عـــدا ،ألا ،أما،أيا ،هيا ،بلى ،نون التوكيد المشددة -من الحـــروف الثنائـــية المفتوحة)٠[١٦٧]،على حين أنها -ثلاثية ،بدليل قولـــنا:(إليه ،عليه ،خلاه ،عداه)،فلماذا لم تحذف الألف ٠فى هذا الاستعمال مادامت غير معتد بها؟!

---

[١٦٦] -إحياء النحو ؛هامش ١٠٥

[١٦٧] - إحياء النحو :هامش ١٠٥

وهـذه الملاحظـة -تنطبق أيضا على ماعده ثلاثيا ،أو رباعـيا،أو خماسـيا،فقد عـد (لكنّ)- خماسيا" [١٦٨] معتدا بالألف المـنطوقة غـير المكتوبة فلماذا اعتد بالألف -هنا -وهى امتداد للفـتحة، على حين أنه لم يعتد من قبل بالألف المنطوقة المكتوبة فـى نحو (إلى ، على)،ولو لم يعتد بالألف فى (لكن)-باعتبارها زائدة فى النطق فقط -لكان له فى ذلك مندوحة!

وإن كـان علماء اللغة -يعدون الحركات -أبعاض حروف المد - فإنمـا يقصـدون بذلك أن إشباع الحركة - لا يضيف جديدا إلى الصوت -من حيث المخرج والصفة ولكننا نلاحظ أن علماء اللغة والنحو - لا يعدون حروف المد -التى -تشغل وظيفة تركيبية ،أو تكـون أصلا من أصول الكلمة - مجرد امتداد للحركة ،ومن ثم يعـتدون بهـا فـى الأحوال التصريفية للكلمة ،أو فى الوظائف التركيبـية ،فهـل نعـد الفعل :(قال)-مثلا فعلا ثنائيا، بحجة أن الألـف -امتداد لفتحة القاف، والحال أنها منقلبة عن أصل -وهو الـواو المفتوحة ،وهل نعد ألف الاثنين ،أو واو الجماعة ،أو ياء المخاطـبة فـى نحو (يكتبان)، (يكتبون)،(تكتبين)- مجرد امتداد للحـركات ، وهـى تشـغل وظيفة تركيبية،لا يمكن تجاهلها فى الجملـة الفعلـية ، وفى رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف - يقـول: " ألا يدرى المؤلف ماذا يشوش هذا فى علم النحو ؟ إنه

---

[١٦٨] - إحياء النحو :هامش ١٠٦

يـؤدى إلـى أن يكـون مثل (يخشى)-من الأفعال المضارعة المعـتلة بالألف- منصوبا ، فمادام حرف (إلى)- ثنائيا مفتوحا، فمـثلها (يخشـى)يكـون مفـتوحا ولا موجب للنصب فى مثل (يخشـى: زيد) ،أما النحاة فيرون -أنها ساكنة ،والفعل مرفوع ، وقـدرت الضـمة عليه للتعذر، أيدرى المؤلف ماذا يشوش هذا الـذى زعمـه فى غير النحو؟ إن علماء العروض -جعلوا مثل (فـى)حرفيـن،أولهما مـتحرك، والـثانى ساكن،مثل (قد) ، و(بل)"[١٦٩]

أما أن الفتحة -أخف من أختيها :الضمة ،والكسرة - فإن المؤلف لا يخـتلف فـى ذلك عن النحاة ،والدليل على ذلك -أنهم قدروا الضـمة والكسـرة -علـى الاسم المعتل بالياء -وهو المنقوص، وأظهروا عليه الفتحة،لخفتها،وثقل الضمة والكسرة [١٧٠]،وإذا كانت الفـتحة -أخـف من الضمة والكسرة -فإن هذا الحكم لا ينسحب على السكون،لأنه ليس بحركة ،ومن ثم نفهم هذا من قول النحاة: إن الفتحة أخف الحركات.

رأيه أن الفتحة أخف من السكون :

ويذهب المؤلف -إلى أن الفتحة -أخف من السكون أيضا، وأيسر نطقا،خصوصا إذا كان ذلك فى وسط اللفظ ودرج الكلام،

---

[١٦٩] - النحو والنحاة : ١٨٤

[١٧٠] - شرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٨٢

والمؤلف في ذلك مخالف للنحاة -كما يقول هو ،لأنه يجد في كلامهم ما يشير إلى أن السكون-أخف من الحركات جميعها، فقد يسمونه التخفيف،ويذكر علة النحاة في ذلك -بأن السكون عدم، والحركة-وجود ،والعدم -أضعف وأخف من الوجود ،مهما يكن يسيرا ضعيفاً ويعيب على النحاة -أن ذلك من سنتهم في الأخذ بالفلسفة النظرية ،وغلوهم فيها بما قد يلفتهم عن الواقع،ثم يبين المؤلف وجهة نظره في ثقل السكون-بأنه يستلزم أن تضغط النفس عند مخرج الحرف معتمدا على الحرف ،محتفظا به ،وفي هذا العمل كلفة تراها -إذا نطقت بمثل :أبْ ،أتْ، أثْ،وقسته إلى نطق با،تا،ثا أخذ المؤلف- يقسم الحروف الساكنة- من حيث ما تستلزمه من الكلفة عند النطق بها،فمنها :ما إذا أسكنته-أرسلت النفس به آنا، ومطلت النطق متكلفا الاحتفاظ بمخرج الحرف الساكن ،كما ترى في :(غواشْ)،و(اصنْع)،ومنها ما يكلفك أن تردد اللسان ، كأنك تكرر الحرف ،كما ترى في راء:(إرْعاد)، ومنها ما يلزمك قطع النفس وبت النطق ،مع الضغط على الحرف، والتمسك بمحزجه،مثل:(أبْ)، و(إبرْاهيم)، و(طبقْ)، و(إقبال)، ففيها كما ترى شدة في النطق ،ونصيب من الكلفة ،لا تراه إذا أرسلت الحروف مفتوحة ،ثم شرع المؤلف يسوق الأدلة على ثقل السكون،فمنها ظاهرة القلقلة عند نطق بعض الحروف الساكنة ، وهي القاف، والطاء، والباء،والجيم والدال ، فيقول :"

وأنظر إلى ما صارت إليه القلقلة المعروفة عند القراء من التكلف والتمسك، حتى كأن الحرف -حرفان ،أحدهما -ساكن ،والآخر - محرك بالفتح.

ومـــنها :أن القراء والنحاة -اتفقوا على أن مخرج الحرف- إنما يتبيـــن ويتمـــثل إذا كـــان ساكنا ،فكلفوا من يريد درس الحروف ووصـــفها وتحقيق مخارجها -أن يسكن الحرف ،ويصله بمتحرك قـــبله ، فـــيقول:(أبْ) و(أتْ)، و(أثْ)،ثم يرقب المنطق ،ويصف المخـــرج ، ويبيـــن الصفات، وما رسموا ذلك -إلا لما رأوا فى الإســـكان من التمهل بالحرف والتمسك بمخرجه وتحقيق نطقه،ثم يقـــول:" فهـــذا من طبيعة السكون ،ونطق العرب به ،يبين لك أن الفـــتحة أخف منه ، وأيسر مئوية فى النطق ،وليس ينكر ذلك إلا من غالط نفسه ،وأنكر حسه.

ومـــنها -أن مـــن العرب من يميلون إلى التخفيف ،فيسكنون عين الـــثلاثى-إذا كانـــت مضمومة أو مكسورة ، ويقولون فى رسُل: (رسْـــل)،وفـــى فخِذ (فخْذ)،فإذا كانت العين مفتوحة، مثل(جمل)، و(عمر)،و(عنب)-استبقوا الفتحة وامتنعوا من تسكين العين ،ولو أن السكون كان أخف من الفتحة -عندهم -لمضوا فى التخفيف ، فساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور .

ومـــن هذه الأدلة أيضا -التى استدل بها المؤلف على أن الفتحة - أخـــف مـــن السكون -أن العرب قد فروا فى بعض المواضع من

الإســكان إلى الفتح ،ومن ذلك صنيعهم فى جمع المؤنث السالم ، لمــثل: (فترة)،و(حسرة)،و(دعد)،فإن العين فى المفرد ساكنة ، ومــن حقهــا فى جمع المؤنث السالم -أن تبقى ساكنة أيضا ،لأن الجمــع السالم - لا يبدل فيه بناء مفرده،ولكن العرب أوجبت فى مثل هذا -فتح العين -فيقولون :(فترات)،و(حسرات)، و(دعدات)، ولا يجوز الإسكان إلا فى ضرورة من الشعر [١٧١].

هــذه هى الأدلة -التى استدل بها المؤلف -على أن الفتحة -أخف مــن السكون ،وقد رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف فخالفه ، حيث ذهب إلى أن السكون-أخف من الفتحة ، وهو فى ذلك متفق مع النحاة،وقد استدل الأستاذ محمد عرفة -على أن السكون أخف مــن الفــتحة- بأنك -إذا راعيت السكون ، والفتحة -عند النطق بحــرف مثل الباء فى (أبكم)فإنك تجد السكون لا يقتضى منا إلا الــتقاء الشــفتين ،أمــا الفــتحة -فيها -فتقتضينا إطباق الشفتين وفــتحهما، وما يقتضينا عملا واحد -أخف مما يقتضينا عملين .

ومما يقوى وجهة نظر الأستاذ محمد عرفة -أننا لو مددنا الصوت بالفتحة تولد منها ألف،ولو مددنا الصوت بالكسرة -تولد منها ياء، ولو مددنا الصوت بالضمة -تولد منها واو،وهذا ما لا يخالف فيه المؤلــف -غــيره مــن النحاة ،ولو تأمل المتأمل -لأدى ذلك إلى نتــيجة تخالف ما ذهب إليه المؤلف وتوافق ما ذهب إليه النحاة ،

---

[١٧١] - إحياء النحو : ٨١ : ٨٥.

وذلك أن الفتحة -شروع فى ألف،والضمة شروع فى واو، والكسرة شروع فى ياء، أما السكون -فليس شروعا فى حرف آخر،فالحرف إذا نطقنا به محركا -فقد نطقنا بحرف وشرعنا فى حرف آخر،وإذا نطقنا به ساكنا-لم ننطق إلا بذلك الحرف، ويستنتج الأستاذ محمد عرفة من ذلك أن الحركات- بعض حروف ، أو هى حروف صغيرة ، فالحرف المتحرك -حرف وبعض حرف، والساكن -حرف فقط،وما كان حرفا وبعض حرف -أثقل مما كان حرفا فقط [١٧٢] وإذا تأملنا رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف -وجدناه لا يخلو من نزعة منطقية كما أن تعليل المؤلف لما ذهب إليه -لا يخلو أيضا -من الميل إلى الفلسفة والمنطق -وإن كان كل منهما - يعتمد بقدر ما على الاستعمال اللغوى ثم أخذ الأستاذ محمد عرفة - يفند أدلة المؤلف -على أن الفتحة أخف من السكون .

أما ما ذكره المؤلف من لزوم قطع النفس فى السكون ، وبت النطق بالحرف ساكنا ،ومن لزوم تردد اللسان فى بعض الحروف ، ومن إرسال النفس عند نطق بعض الحروف -فيرى الأستاذ محمد عرفة -أن ذلك ليس بأدلة على ثقل السكون،لأن مخرج الحرف -واحد ،وهذا بمثابة التأكيد فيه أما الفتحة ففيها خروج إلى مخرج حرف آخر .

---

[١٧٢] - النحو والنحاة ١٦٢ : ١٦٤.

ومـــا استدل به المؤلف -على ثقل السكون- من أن القراء والـــنحاة -إذا أردوا تبيـــن مخرج الحرف -سكنوه ،إذ إن ذلك - أعون على معرفة المخرج -فيرى الأستاذ محمد عرفة -خلو ذلك من الدلالة على ما ذهب إليه ،بل إنما فعل القراء والنحاة ذلك،لأن السكون -ليس فيه خروج إلى حرف آخر فلا يؤدى إلى الالتباس بين مخرجى الحرفين أما تحريك الحرف -ففيه خروج إلى حرف آخر فيؤدى إلى الالتباس -يريد أن الحرف الصامت -إذا أردنا أن نتبيـــن مخـــرجه وصفته فلا بد أن ننطقه ساكنا ،فلو حركناه بأية حركة -كانت هذه الحركة -حرفا آخر ،وبذلك نكون قد انتقلنا من صوت إلى صوت.

ومـــا اســـتدل بـــه المؤلـــف -من تسكين عين الكلمة -إذا كانت مضمومة، مثل:(رسل)،أو مكسورة ،مثل :(فخذ)،وعدم تسكينها- إذا كانت مفتوحة ،مثل :(جمل)،مما يدل على خفة الفتحة -فيرى الأستاذ -محمد عرفة أن ذلك لا يدل إلا على أن الفتحة -أخف من الضمة والكسرة ،ولذلك تخففوا منهما بالإسكان،أما الفتحة -فلأنها لمـــا لـــم تكـــن فى وزنهما فى الثقل ،بل أخف منهما -لم يتكلفوا التغيير إلى السكون -وإن كان أخف منها ،ثم يسوق الأستاذ محمد عرفة -حجة عقلية ،وهى أن الفتحة -لو كانت أخف من السكون- لـــتخففوا فـــى الأمـــثلة المذكـــورة بهـــا دون الســـكون فقالوا : (رسل)،و(فخذ).

ومـــا اســـتدل به المؤلف -من فتح عين المجموع بالألف والـــتاء -بعـــد أن كانت ساكنة فى المفرد ،فى نحو :(حسرات)، و(دعـــدات)-فيرى الأستاذ محمد عرفة عدم دلالة ذلك على رأى المؤلف ،لأن التخفيف - حاصل من تماثل الحرفين فى الحركة ، بدلـــيل أنهـــم أجـــازوا فى المضموم والمكسور- الإتباع-،مثل : (حنطة)، و (خطوة) ، فيقولون : (حنطات) و(خطُوات).[١٧٣]

وهذا جدل عقلى -قد يبعدنا عن الواقع اللغوى ،وينسينا خصائص الحـــركة والسكون فى إطار الكلمة أو الجملة ،ويمكننا أن نخرج من هذا الجدل بعدم الحكم على خفة الفتحة دون السكون ،أو على خفة السكون دون الفتحة-بمعزل عن النظر إلى ما يجاور الفتحة أو الســـكون،فقد يكون السكون -أخف من الفتحة -فى موضع وقد تكـــون الفـــتحة -أخـــف من السكون فى موضع آخر ،والسياق الصوتى بين حروف الكلمة -هو الذى يحدد ذلك ،فحينما أجازوا تســـكين عين الكلمة المضمومة أو المكسورة- فإنما فروا من ثقل الضـــمة بعد الفتحة ،فى نحو :(ظرف)،و(رجل)،ومن ثقل الكسرة بعـــد الفـــتحة ،فـــى نحـــو :(فخذ)،و(كتف)،لأن السكون فى هذا السياق- أكثر انسجاما واتساقا مع الفتحة قبله ،ولم يلجئوا فى هذه الحالة إلى الفتح ،حتى لا يغيروا صورة الكلمة ،ولذلك حينما رأوا انســـجام فـــتح العيـــن مـــع فتح الفاء فى نحو: (جمل)-فإنهم لم

---

[١٧٣] - النحو والنحاة ١٦٤: ١٦٦

يســـتبدلوا بالفتحة - السكون ،أو حركة أخرى ،ثم إن هذا المظهر مـــن مظاهـــر التخفيف فى الكلمة -لم يرد عن العرب على سبيل الوجـــوب ،بـــل علـــى سبيل الجواز والتخيير، ولذلك لا يجدون غضاضـــة فى تسكين العين المفتوحة أيضا -إذا دعتهم الضرورة إلى ذلك ،كما فى قول الأخطل :

وما كل مبتاع ولو سلْف صفقه

براجع ما قد فاته برداد [١٧٤]

فقـــد أسكن الشاعر عين الفعل:(سلف)-وهى مفتوحة ،وهذا يدل علـــى أن الإســـكان يجـــوز متى دعت إليه ضرورة صوتية أو عروضية .

وإذا كنا نرى السكون -أخف من الفتحة ،أو من الضمة والكسرة -فـــى مثل ما ذكرنا من الكلمات الثلاثية - فقد نرى الفتحة أخف مـــن السكون -فى نحو(حسرات)،و(دعدات)وذلك لأن الفاء هنا - مفتوحة أيضا ،فكان فتح العين- إتباعا لفتح الفاء ،ومن ثم - كان فـــتح العيـــن واجبا -عند الصرفيين ،ومنعوا إسكان العين ،لأنهم أحسوا بثقله بعد الفتح ،ولذلك -يجوزون الفتح والإسكان مطلقا - إذا كانت الفاء مضمومة أو مكسورة ،مثل جمع:(خطوة)، (كسرة) بالألف والتاء كما أنهم أجازوا الإتباع -إن لم تكن الفاء مضمومة والـــلام يـــاء ،مـــثل جمع:(دمية)،ولم تكن الفاء مكسورة ،واللام

---

[١٧٤] -الخصائص لابن جنى مع الهامش :٢/٢٢٨.

واوا،مثل جمع (ذروة)[١٧٥] ،فالعبرة إذن ،بانسجام الحركة مع ما يجاورها ،بل مع الحرف الذى يتحرك بها ،قال ابن جنى فى معرض حديثه عن حروف العلة ،وما فيها من ضعف وما لا يقبل الحركة منها -وهو الألف :

" ولذلك ما تجد أخف الحركات الثلاث -وهى الفتحة -مستثقلة فيهما -يعنى الواو والياء حتى يجنح لذلك ،ويستروح إلى إسكانهما، نحو قوله :

يادار هند عفت إلا أثافيها [١٧٦]

فواضح من قول ابن جنى -أن الحركة -لا يحكم عليها بالخفة أو الثقل -فى حد ذاتها،وإنما تتوقف خفتها ،أو ثقلها -على السياق الصوتى فى الكلمة ،إذ لو حكمنا بخفة الحركة فى موضع - لوجدناها ثقيلة فى موضع آخر ،وفى الواقع اللغوى -ما يشهد على ذلك -كما رأينا .

رأيه فى معنى السكون

وبعد أن بين المؤلف وجهة نظره فى أن الفتحة أخف من السكون -استطرد إلى بيان معنى السكون،فقال:" وقد جعلوا الإسكان - علامة التشديد ،والبت فى الطلب ، كما ترى التزامه فى الأمر ، وفى : (لتفعل)،و(لا تفعل)،وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر فى أغلب

---

[١٧٥] - أوضح المسالك لابن هشام :٢٦٤.

[١٧٦] -الخصائص ١٩٣/٢ .

حالـــه -من البت والتشديد والجزم ،وربما أتوا بالسكون فى غير الأمـــر ،دلالة على التأكيد وتقوية الكلام،كما ترى فى قول امرئ القيس :

فاليوم أشربْ غير مستحقب

إثما من الله ولا واغل

بـــل إن أبا عمرو بن العلاء-من القراء السبعة ومن أئمة النحاة - قـــرأ: " إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة"[١٧٧] - بإسكان الراء تشديدا للأمـــر،لما كـــان استنكار المأمورين له ظاهرا .وهذه دقائق لمن أراد أن يستشـــف الحق من سر العربية .[١٧٨]فالمؤلف يعلل سكون الفعـــل المضـــارع -بدلالـــته على معنى -وهو البت والجزم فى الأمر، ومثل لذلك بالفعل المضارع المجزوم بلام الأمر ،وبـــ(لا) الناهية (لتفعل)،(لا تفعل)، ولم يمثل لفعل الأمر الصريح (افعل)، وهنا نتساءل : هل قصد المؤلف علامة الجزم ،دون البناء،وإذا كان قد أراد الفعل المضارع المجزوم ،وعبر عنه بالسكون -فهل يجزم الفعل المضارع بالسكون فقط ،وإذا كان المجزوم بالسكون فقط -يدل على البت والجزم فى الأمر-فما دلالة المجزوم بحذف حرف العلة ،أو بحذف النون ،كما نتساءل أيضا:لماذا لم يشر إلى الفعل الأمر المبنى على السكون؟

---

[١٧٧] -البقرة :٦٧.

[١٧٨] - إحياء النحو : ٨٦ ، ٨٧.

فيبدو أن المؤلف أراد أن يجعل للسكون معنى ،كما جعل لكل من الضـــمة والكسرة معنى،ثم إن المؤلف خلط بين الفعل المضارع المجـــزوم ،لـــتقدم جـــازم علـــيه،والفعل المضارع المجزوم فى الضـــرورة الشـــعرية ،ولما وجد الفعل المضارع فى بيت امرئ القـــيس (أشرب)-غير دال على الأمر -علل سكونه بالدلالة على التوكيد ، وقد فضل الرواية بجزم الفعل فى موضع الرفع على ما ورد فى الديوان من رواية البيت على القياس،وعد ذلك من أمثلة الفســـاد الكثيرة فى الدواوين،[١٧٩] وكأنه ينظر إلى السكون متجاهلا كونـــه علامة جزم ،أو للضرورة الشعرية ،والغريب أن المؤلف يـــربط بيـــن قول امرئ القيس -الذى جاء فيه الفعل المضارع - ســـاكن الآخـــر، وبيـــن قـــراءة أبـــى عمرو -بإسكان الراء فى (يأمـــركم)،وكـــأن القـــراءة -شاهد على جواز إسكان آخر الفعل المضـــارع المـــرفوع مطلقا،مع أن قراءة أبى عمرو تختلف كل الاخـــتلاف عن قول امرئ القيس،وذلك أن الفعل المضارع فى بيت امرئ القيس -غير متصل بضمير ،كما هو الحال فى الفعل (يأمـــركم) ،لأن أبا عمرو-لم يسكن إلا الفعل المضارع المتصل بضمير المخاطبين،نحو (تأمركم) ، و(ينصركم)، و(يشعركم)، أو الفعـــل المضـــارع المتصـــل بضـــمير الغائبين ،نحو (تأمرهم)، و(يأمـــرهم)،فقد أسكن أبو عمرو -هذه الأفعال المرفوعة ، حيث

---

[١٧٩] - راجع هامش إحياء النحو : ٨٢.

وقعت في القرآن الكريم [١٨٠]،وإذا عرفنا أن أبا عمرو –لا يسكن آخر الأفعال المضارعة غير المتصلة بالضمائر البارزة –أدركنا أن الغرض من الإسكان –يختلف عن غرض الإسكان في هذه الأفعال التي لم تتصل بضمائر بارزة، فإن امرأ القيس –لم يسكن إلا لضرورة الشعر ،ثم إن الرواية للبيت –متعددة،فقد روى:(اليوم أسقى)–على القياس،أما أبو عمرو– فقد أسكن ،لتحقيق غرض صوتي ،يقول أبو البقاء العكبري: "لأن الكاف متحركة ، وقبل الراء –حركة، فسكنوا الأوسط تشبيها لها بـ(عضد)،وأجروا المنفصل مجرى المتصل "[١٨١]

فليس الإسكان إذا –بغرض البت والجزم،ولكنه يرجع إلى أمور صوتية يختص بها الأداء القرآني ،والدليل على أن الغرض من إسكان الفعل المضارع المرفوع في قراءة أبي عمرو –غرض صوتي–أنه أسكن أيضا الاسم المجرور –وهو : (بارئكم)،في قوله تعالى :"فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ"[١٨٢]، فقد أسكن أبو عمرو الهمزة من (بارئكم)،وقد علل الدمياطي البنا قراءة أبي عمرو بإسكان الاسم والفعل المضارع ، فقال: " وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد ،طلبا للتخفيف –عند

---

[١٨٠] –إتحاف فضلاء البشر : ١٣٦

[١٨١] –إملاء ما من به الرحمن :٤٢/١

[١٨٢] – البقرة :٥٤.

اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد،كـ(يأمركم)،أو نوعين، كـ(بارئكم)وإذا أجاز إسكان حرف الإعراب ، وإذهابه فى الإدغام للتخفيف- فإسكانه وإبقاؤه أولى "[١٨٣]فهل فى إسكان (بارئكم)-بت أو جزم أو قطع ؟ فما قرره المؤلف من معنى السكون -ليس مطردا، ولا ينبغى أن نقيس الظواهر النحوية - على الظواهر الصوتية ،كما لا ينبغى أن نقيس قراءات صحيحة -على نصوص شاذة أو نادرة.

وهناك ملحظ آخر يؤخذ على المؤلف وهو أن ما ذكره من تعليل وتفسير للسكون قد يكون حجة عليه لا له ،حيث تدل قراءة أبى عمرو -على أن السكون -قد يكون أخف من الفتح -عندما تتوالى الحركات المتشابهة،أو المختلفة إذ لو كانت الفتحة -أخف -لآثرتها القراءة ،وخصوصا أنها الحركة الخفيفة المستحبة -التى لا تدل على إعراب ،كما يرى ذلك المؤلف .

رأيه فى أصل البناء:

يرى المؤلف -أن الأصل فى البناء- هو الفتح وبذلك يخالف النحاة القائلين بأن السكون-هو الأصل فى البناء ،ويتهم النحاة بأنهم بنوا ما ذهبوا إليه -على نظرة فلسفية،ولم يعتمدوا على الإحصاء والاستقراء ،وقد بنى هو نظريته على استقراء حروف

---

[١٨٣] - إتحاف فضلاء البشر :١٣٦.

المعـــانى، فقال:" وقد وجدنا عدد حروف المعانى -سبعين حرفا، الســـاكن مـــنها اثـــنان وعشرون،والمتحرك ثمانية وأربعون ،أما المـــتحرك -فالمفـــتوح منه اثنان وأربعون،والمكسورة -خمسة ، والمضـــموم -واحد فالساكن فى البناء -أقل من المتحرك ،بل هو أقل من المتحرك بالفتح وحده"[١٨٤] فاستنتج من هذا الاستقراء -أن المبنى على الفتح أكثر من غيره،ومن ثم كان البناء على الفتح هو الأصـــل ،ولكن إذا عرفنا وجهة نظر المؤلف فيما عده مبنيا على الفتح -نجده فى الحقيقة مبنيا على السكون، فقسمها إلى أحادى ، وثـــنائى وثلاثى،ورباـــعى ، وخماسى ،فكان يعد الحرف المنتهى بـــألف مفتوح ما قبلها ،أو بياء مكسور ما قبلها -من قبيل المبنى على الفتح،وعلى الكسر ،وبناء على هذا ،فإنه عد الحروف :(لا)، (مـــا)،(وا)،(يا)،(ها)-من الحروف الأحادية المبنية على الفتح ، وهـــى فى الحقيقة-مبنية على السكون،لأنها تنتهى بساكن ،وعليه تكـــون مـــن الحروف الثنائية،كذلك عد الحرفين : (إى) - بكسر الهمـــزة ،(قى)-من الحروف الأحادية أيضا المبنية على الكسر ، وهى فى الحقيقة مبينة على السكون ، وهى من الحروف الثنائية أيضا .

كمـــا عد الحروف :(إلى)،(على)،(خلا)،(عدا)،(ألاَ)، (أما)، (ايا)، (هـــيا)،(بلـــى)-من الحروف الثنائية المبنية على الفتح ،وهى فى

---

[١٨٤] -إحياء النحو :١٠٤ .

الحقيقة- من الحروف الثلاثية المبنية على السكون وقد أدرج تحتها الحروف الثنائية المبنية على السكون،وهى ستة عشر حرفا هى : (إنْ) ،(أنْ) ، (لن) ، (عن) ، (من) ، (أم) ، (لم) ، (بل) ، (كى)، (أو) ، (مذ) ، (أل) ، (هل) ، (لو) ، (أى)، (قد).

ثم ذكر الحروف الثلاثية ،فمنها ثلاثة مبنية على السكون، هى:(نعم)،(أجل)، (إذن)، ومنها حرف واحد مبنى على الكسر ، وهو :(جير)، وحرف واحد مبنى على الضم ،وهو :(منذ)، ومنها سبعة عشر حرفا ،عدها مبنية على الفتح،وفى الحقيقة -ليست كلها مبنية على الفتح،وهى :(إنّ)، (أنّ)،(ليت)،(سوف) ، (ثم)،(حاش)، (رب)،(ألاّ)، (هلاّ) ،(لولا) ،(لوما) ،(كلا) ،(حتى)، (امّا) ،(إما) ، (إلا) ، (لمّا). [١٨٥]

فما كان منتهيا بالألف من هذه الحروف- فهو مبنى على السكون، ومن الحروف الرباعية،لا من الثلاثية ، وقد بنى هذا التقسيم-على وجهة نظره فى أن الألف- امتداد للفتحة،وأن الياء المكسور ما قبلها -امتداد للكسرة،وأن الواو المضموم ما قبلها - امتداد للضمة ، وقد ذكرنا من قبل -أن ذلك يؤدى إلى الخلط والالتباس ،ولذلك استنبط نتائج خاطئة -من مقدمات خاطئة ، ولم تستقم هذه النتائج بصورة كاملة مما أوقعه فى التناقض بين النظر والتطبيق ، فهو قد عد :(حاش)-من الحروف الثلاثية ،وهذا

---

[١٨٥] - راجع إحياء النحو :هامش ١٠٥- ١٠٦ .

يتناقض مع جعله الألف امتداداً للفتحة،فكان ينبغى أن يعده ثنائيا، كما عد الحرف : (لكن) المخفف-رباعيا،وكان ينبغى عليه اتساقا مع نظريته -أن يعده ثلاثيا، كما عد الحرف:(لكن)-المشدد- خماسيا ،وهو على نظريته-رباعى، والذى اوقعه فى هذا التناقض- خطأ المقدمات.كما أن هذه النظرية -أدت به إلى جعل الحروف المبنية على الفتح-أكثر من غيرها ،حتى يبطل مذهب النحاة فى أن السكون هو أصل البناء،وإذا استقرأنا هذه الحروف - وجدنا المبنى على السكون منها-هو الأكثر ،فإذا كان عدد حروف المعانى -سبعين -وجدنا المبنى على السكون منها -ستة وأربعين حرفا،على أن بعض الحروف المبنية على الفتح -قد يخفف، فيبنى على السكون،مثل: (إنّ)، (أنْ)،(كأنْ)،وبذلك يتبين لنا أن قول النحاة - يؤيده القياس والاستقراء .

أما بالنسبة للأسماء المبنية -فقد صرح المؤلف أنه لا يستطيع إحصاءها،وقرر أن المبنى على السكون منها قليل فقال:" أما الاسم المبنى فليس قريبا إحصاؤه،بل لسنا فى حاجة إلى الإحصاء، وجلى أنه قل أن يبنى على السكون "[١٨٦]

والمؤلف يجد صعوبة فى إحصاء الأسماء المبنية مع أنه لو رجع إلى (شرح شذور الذهب)لابن هشام -لوجده قد أحصى المبنيات كلها،ومنها الأسماء،وهى :المركب العددى ،مثل :(خمسة

---

[١٨٦] - إحياء النحو :١٠٥، ١٠٦ .

عشر)،والمركب الظرفى ،مثل (بين بين)،والمركب الحالى ،مثل: (فلان جارى بيت بيت)،والظرف المبهم المضاف إلى جملة، مثل: (يوم)،(حين)،والظرف المبهم المضاف إلى مبنى ،مثل (دون)، (وبين)،واسم (لا)النافية للجنس-إذا كان مفردا ،مثل (لا رجل)،وهذه الأسماء -مبنية على الفتح، والعلم المختوم بكلمة (ويه)،واسم فعل الأمر الذى هو على وزن (فعال)،وما جاء على وزنه فى باب النداء من سب الأنثى ،وما جاء على وزنه من الأعلام المؤنثة ، نحو: (حذارِ)،(يا فساقِ)،(حذامِ)، ولفظ (أمس)عند الحجازيين ، فهذه الأسماء مبنية على الكسر ، والظروف المبهمة المنقطعة عن الإضافة لفظا لا معنى ،نحو : (قبلُ)،(بعدُ) ،وما ألحق بها ،نحو : (غير)،(عل)، (أى)الموصولة -إذا أضيفت ،وحذف صدر صلتها ، فهذه الأربعة -تبنى على الضم ،وكذلك المنادى المفرد المعرفة غير أنه يبنى على الضم أو نائبه ،والمضمرات ،وأسماء الإشارة،غير ما وضع للمثنى ، وأسماء الموصول ،غير ما وضع للمثنى أيضا، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ،وأسماء الأفعال ،وبعض الظروف الملازمة للإضافة مثل :(إذ) ،(إذا)،(حيث) ،(لدى)،(لدن)، وبعض الظروف الأخرى،نحو: (الآن)،(الأمس). [١٨٧] فهذه هى الأسماء المبنية فى اللغة ، وقد حصرها وصنفها ابن هشام ، والمبنى على

---

[١٨٧] - راجع المبنيات فى شرح شذور الذهب ٧١ : ١٣٠.

السكون منها- كثير، نجده فى الضمائر ، نحو ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، وياء المتكلم فى بعض أحوالها، و(نا) ، كذلك بعض أسماء الإشارة ، مثل : (هذا) ، (هذى) ، (هذه) بالإشباع ،و(تا)، و(تى)،وبعض أسماء الموصول ، مثل (الذى)، (التى) ، (مَن)، (ما) ، (ذا)،(أل) ،(ذو)-فى لغة طيئ، وبعض أسماء الشرط ،مثل (مَن)، (ما) ،(مهما)، (أنى)،وبعض أسماء الاستفهام ،مثل (مَن)، (ما)،(كم)، وبعض أسماء الأفعال مثل: (صه)، (مه) ، (أوّه) ، (وى) ،وبعض الظروف ،مثل: (إذ)،(إذا)، (لدن)، (لدى) ،(مع)-فى بعض اللغات ،فالمبنى من الأسماء إذا على السكون -كثير،وليس نادرا أو قليلا كما قال المؤلف ،ثم استنتج من بناء الفعل الماضى على الفتح ،وبناء المضارع على الفتح عند اتصاله بإحدى نونى التوكيد وبناء الأمر وحده على السكون -أن الغالب فى الأفعال -بناؤها على الفتح[١٨٨] ،ولم يشر إلى بناء الماضى على السكون-عند اتصاله بضمير رفع متحرك ،أو بنائه على الضم -عند اتصاله بواو الجماعة ،كذلك لم يشر إلى بناء المضارع على السكون-عند اتصاله بنون النسوة،وذلك حتى يحقق فكرته فى أن البناء على الفتح -هو الأصل ،كذلك لم يشر إلى باقى أحوال بناء الأمر ،فقد يبنى على ما ينوب على السكون ،وهو حذف حرف العلة،

---

[١٨٨] -إحياء النحو :١٠٧.

وحـــذف النون.وما نريد أن نقرره -فى هذه المسألة -أننا لا نجزم بمـــا ذهب إليه النحاة من أن البناء على السكون -هو الأصل ، إذ إن ذلك مبنى على القياس ،ولا نجزم أيضا بما ذهب إليه المؤلف من أن البناء على الفتح -هو الأصل ،فذلك مبنى عنده على ما قام بـــه مـــن استقراء -وقد بينا ما فيه من خطأ،ومبنى أيضا على أن الفـــتحة عنده -هى الحركة المستحبة عند العرب،وهى أخف من الســـكون ،والحـــق -أن الحكم فى هذا -هو الاستعمال اللغوى ، والمسموع عن العرب .فقد رأينا أن كلا من الحروف والأسماء - قـــد تبنى على السكون ،أو الفتح ،أو الكسر ،أو الضم ،كما رأينا أن الأفعال -قد تبنى على السكون ،أو على الفتح،أو على الضم ، أما الجدل حول أصالة علامة من هذه العلامات ،وفرعية الأخر - فلن يفيد الواقع اللغوى فى شىء .

رأيه فى العلامات الفرعية:

لقـــد أنكر المؤلف ما نراه فى كتب النحو من تقسيم النحاة لعلامـــات الإعـــراب- إلى أصلية وفرعية ،لأنه يرى أن لا وجه لهـــذا التفصيل والإطالة -بتقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصلية وأخرى فرعية [١٨٩]،ومن ثم يذهب إلى أن الأسماء الخمسة -ليست معربة بالحروف ،أى :بالواو رفعا،وبالألف نصبا،وبالياء

---

[١٨٩] - إحياء النحو :١٠٨ .

جرا ، ولكنها معربة بالحركات المشبعة،يقول :" وإنما هى كلمات معـربة كغـيرها من سائر الكلمات ،فالضمة للإسناد ،والكسرة للإضـافة ، والفتحة فى غير هذين ،وإنما مدت كل حركة ،فنشأ عنها لينها .[١٩٠]

ويعلل ذلك بأن من كلمات هذا الباب ما وضع على حرف واحد ، وهـو (ذو)، (فـو)،ومـنها ما وضع على حرفين ،أولهما حرف حلق، وحروف الحلق-ضعيفة فى النطق ،فمدت العرب حركات الإعـراب فـى هـذه الكلمات لتعطى الكلمة حظا من البيان فى الـنطق، إذ لـيس فـى العربـية اسم معرب بنى على حرف،أو حرفيـن، أحدهما حلقى - إلا وهذا حكمه ،ويستدل على ذلك بأن هـذه الكلمـات -إذا نونـت ،أو اقترنـت بـ(أل)-فإنها تعرب بالحـركات مـن غـير لين بعدها ،مثل (أب)، (أخ)، (الأب)، (الأخ)،وذلـك لأن الكلمـات قـد طالت فى النطق شيئا بالتنوين و(أل)،فأغـنى ذلـك عن مد الحركة الأخيرة، ولذلك حينما حذف التنويـن ،و(أل)-مـن هذه الكلمات ،ولم تضف -عادت الألف ، فقـالوا (لا أبا لك)،وهنا يرفض تخريج النحاة لهذا المثال ،ويرى أنه جار على قاعدته المطردة ،وهى أن هذه الكلمات -إذا أفردت غـير مـنونة-أطلقـت حـركاتها فى آخرها،إطنابا فيها وتحقيقا

---

[١٩٠] - إحياء النحو :١٠٩.

لـنطقها[١٩١]، وقـد عـزا المؤلف ما ذهب إليه -إلى أبى عثمان المازنى ،فقد ذهب إلى أن الباء فى (أبوه)،أو (أباه)، أو(أبيه)- هو حـرف الإعراب ،وإنما الواو ،والألف، والياء -نشأت عن إشباع الحركات [١٩٢]

وهـناك آراء كثـيرة فـى إعراب هذه الأسماء حفلت بها كتب الـنحو،وقد اختار المؤلف من بين هذه الآراء -رأى المازنى -إلا أنـه لم يعترف بحالة النصب على أنها علامة إعرابية اتساقا مع مذهبه فى معانى علامات الإعراب .

وقـد أبطل ابن الأنبارى ما ذهب إليه أبو عثمان المازنى من أن الأسـماء السـتة معـربة بالحركات المشبعة ،فقال:" وهذا القول ظاهر الفساد،لأن إشباع الحركات -إنما يكون فى ضرورة الشعر ،وأما فى حال اختيار الكلام -فلا يجوز ذلك بالإجماع "[١٩٣].

وأما جمع المذكر السالم -فيرى المؤلف مثل ما رأى فى الأسماء السـتة ،فإن الضمة فيه علم الرفع ،والواو إشباع ،والكسرة علم الجر، والياء إشباع ،وأغفل الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة ،واكتفى بصورتين فى هذا الجمع [١٩٤].

---

[١٩١] - إحياء النحو :١٠٩- ١١٠.

[١٩٢] - الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى : ١/١٧.

[١٩٣] الإنصاف فى مسائل الخلاف : ١/٣١.

[١٩٤] - إحياء النحو :١١١

وبهـذا يحاول المؤلف أن يطرد قاعدته- التى تقتضى عدم دلالة الفـتحة علـى معنى، فيذهب إلى إلغائها فى جمع المذكر السالم، فهـو عنده مرفوع بالضمة المشبعة ،ومجرور بالكسرة المشبعة ، ولمـا رآه فى حالة النصب مصطدما بقاعدته،ورأيه فى العلامات الفرعـية، حيـث يكون بالكسرة المشبعة أيضا ،كما هو فى حالة الجر -خرج من هذا التناقض بإلغاء حالة النصب ،ولم يذكر علة لذلـك مـع أنه دأب على التماس العلل لكل ظاهرة نحوية ،وإذا كانت الفتحة -هى الحركة المستحبة عند العرب يلجئون إليها عند مـا لا يريدون التحدث عن الكلمة -فلماذا لم يلجئوا إليها فى جمع المذكـر السالم ، وتركوه على حاله مكسورا كسرة مشبعة مع أنه لـيس مضافا إليه؟ وتماديا فى إنكار العلامات الفرعية للإعراب يسـتدل المؤلـف علـى إهمال الفتحة فى جمع المذكر السالم ، بإهمالهـا فـى جمـع المؤنث السالم /حيث يرفع بالضمة ،ويجر بالكسرة ،وأهملوا الفتحة، لأنها ليست بإعراب [١٩٥] .

وفى هذا هروب من التناقض أيضا ،لأنه لو اعترف بأن الكسرة علامـة النصب فى جمع المؤنث السالم -وهى حركة غير مشبعة لأدى ذلـك إلى هدم نظريته فى أن الفتحة -ليست بعلامة إعراب يلجئون إليها عندما لا يسند إلى الكلمة ،ولا يضاف إليها ،وها هو أمـام كلمـة منصوبة ،ولكنها ليست مفتوحة ،بل هى مكسورة ،

---

[١٩٥] -إحياء النحو :١١١

وليست الكسرة -إلا علم الإضافة ،فلم يجد ما يتمشى مع قواعده - إلا القول بإهمال حالة النصب ،وهو قول خال من الأدلة القياسية واللغوية .

وأمـــا المثـــنى -فلـــم يتعرض له المؤلف ،وهو من الأسماء التى تعرب بالعلامات الفرعية ،وبما أن المؤلف قد أنكر هذه العلامات -فكنا نتظره يبدى رأيه فى إعراب المثنى ،ولكن يبدو أنه لم يجد فـــيه رأيا يتسق مع مذهبه فى أن الحروف -فى الأسماء الستة ، وفـــى جمع المذكر السالم -ما هى إلا إشباع لحركات الإعراب، ولمـــا وجد المثنى مرفوعا بالألف ،والألف عنده امتداد للفتحة ، وكـــان القـــياس أن يـــرفع بالضـــمة ،ومنصوبا ومجرورا بالياء المفتوح ما قبلها ،وكان القياس أن تشبع الفتحة فى حالة النصب ، أو يكسر ما قبل الياء فى حالة الجر ،ولم يرد فى اللغة مثنى كما يـــريده هو -أعرض عن الخوض فيه ،يقول الأستاذ محمد عرفة معقـــبا على مذهب النحاة فى إعراب الأسماء الستة بالحروف ، وإنكـــار ما ذهب إليه أبو عثمان المازنى فى إعرابها بالحركات المشـــبعة :" إنه وقف فى طريقهم -المثنى ، فرأوه فى حالة الرفع بـــالألف ،أو بالفتحة الممطولة ،وهذه بعيدة عن الضمة التى كانت مـــن حقـــه ورأوه فى حالة النصب بالياء، وهى بعيدة عن الفتحة الممطولـــة ،ورأوه فـــى حالة الجر بالياء المفتوح ما قبلها ،وهى بعـــيدة عن الكسر أو الكسرة الممطولة ، فليست تصلح لأن تكون

حـــركات ممطولـــة ،فـــتخرم القـــاعدة القائلـــة إن الإعراب كله بالحركات ممطولة ،أو غير ممطولة ،فلما رأوا ذلك ترجح عندهم أن يكون إعرابها بالحروف .[١٩٦] ولما عجز المؤلف عن إخضاع المثـــنى -لقواعـــده ،لما بينا من خلو المثنى من الضمة المشبعة، والكســـرة المشبعة -عده شاذا فى العربية ، ووصفه بأنه غريب ، كغرابة العدد،إذ يذكر مع المؤنث ،ويؤنث مع المذكر ، ويقول: " ومـــن توســـع فـــى درس المثنى ،ورأى وضع العرب له مرة موضع المفرد، وأخرى موضع الجمع تجلى لـــه حقيقة ما نقول، فليس يقدح شذوذ المثنى فى أمر تقرر فى سائر العربية ،واستقام فـــى كـــل أبوابهـــا". إذا ماذا نعرب المثنى ،وهل نحذف بابا من أبواب النحو،ونعده شاذا غريبا،لأنه لا يوافق آراء المؤلف الداعية إلـــى إنكار العلامات الفرعية ،وكيف يسوغ للمحلل النحوى -أن يقـــول : هـــذا مثنى لا إعراب له،ولا علامة إعرابية له،وإذا كنا بصـــدد إحياء النحو وتخليصه من جدل القدماء -فهل هذا يجعلنا نحـــذف المثـــنى، ولا يســـتغنى عنه تعبير عربى ،وإذا كنا نرى المثـــنى أحـــيانا يعـــبر به عن المفرد أو الجمع -فما علاقة هذا بعلامـــته الإعرابية، وهل كل لفظ يخرج عن استعماله الحقيقى ، لأغـــراض بلاغية-نعده شاذا غريبا ، ونحن نعلم أن اللغة حافلة بالتعبـــير المجازى ،على أن جمع المذكر السالم،وجمع التكسير-

---

[١٩٦] -النحو والنحاة ؛١٨٩.

قد يعبر بهما عن المفرد أو المثنى ، ومع ذلك لايعدان غريبين أو شاذين !

وأما الاسم الممنوع من الصرف -فإن المؤلف يرى أن فتحته-في حالة الجر -ليست نائبة عن الكسرة ،بل جئ بها خوف التباس الاسم غير المضاف -بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة،ويستدل على هذا بأن الاسم الممنوع من الصرف -إذا اقترن بـ(أل) ،أو أضيف، أو نون لسبب ما -جر بالكسرة ،لعدم اللبس حينئذ ، وينتهى المؤلف بأنه يؤيد بعض النحاة القائلين ببناء الممنوع من الصرف على الفتح فى حالة الجر "[١٩٧].وهنا نجد المؤلف يذهب إلى بناء الممنوع من الصرف على الفتح -فى حالة الجر،ونحن لم نعهد هذا فى العربية، إذ نعرف أن المبنى -يلزم حالة واحدة،حيثما وقع فى الجملة، ولم نعرف اسما يبنى فى حالة ، ويعرب فى حالة ،ونحن نرى الاسم الممنوع من الصرف مرفوعا بالضمة ،ومنصوبا بالفتحة ، فكيف يبنى على الفتح بعد ذلك فى حالة الجر ،ولم يختلف النحاة فى بناء الاسم الممنوع من الصرف مطلقا ،بل ذهب بعضهم إلى جواز بناء المركب تركيبا مزجيا ليس مختوما بكلمة (ويه)،نحو (بعلبك)، (حضرموت)- على الفتح،ومن أجاز بناءه على فتح الجزأين -بناه حيثما كان فى الجملة ،قال أبو حيان:"وفى بناء المركب المزجى-خلاف فليس

---

[١٩٧] - إحياء النحو :١١٣.

يطـــرد عند عامة البصريين والكوفيين والصحيح جوازه،فيصير فـيه ثلاثـــة مذاهـــب للعرب: منعه الصرف، وإعرابه إعراب المتضايفين ،وبناؤه "[١٩٨]

كمـــا اختلفوا أيضا فى (سحر)-المراد به سحر يوم بعينه ،فذهب الجمهـــور إلى إعرابه ،مع عدم تنوينه،وذهب صدر الأفاضل إلى بنائه على الفتح [١٩٩].

واخـــتلاف النحاة هذا - لا ينطبق على كل ممنوع من الصرف ، بـــل أجمعـــوا على رفعه بالضمة ،ونصبه بالفتحة ،وجره بالفتحة النائبة عن الكسرة،ويوضح السيرافى العلة فى منع بعض الأسماء مـــن الصرف ،وجرها بالفتحة ،فيقول :" القسم الثالث -يعنى من الأسماء المعربة - وهو الذى قصدنا لـــه دخلت عليه من حوادث الأشياء ما أحله محل الفعل المضارع فى منع الجر والتنوين ،ولم يمنعه الإعراب ألبتة "[٢٠٠] .

ولـــيس قصـــد الـــتعريف -هـــو المانع وحده من صرف بعض الأســـماء، كمـــا ذهب إلى ذلك المؤلف ،حيث ربط بين التعريف وعدم الصرف وبين التنكير والصرف [٢٠١] وليس هذا مطردا فى

---

[١٩٨] - ارتشاف الضرب:١/٤٣٣.

[١٩٩] - المرجع السابق : ١/٤٣٥.

[٢٠٠] - شرح كتاب سيبويه : ٢/ ٣٤.

[٢٠١] - راجع احياء النحو :٦٣.

كـــل ممـــنوع من الصرف،إذ قد يكون المصروف معرفة،نحو : (زيـــد)،(محمـــد)، وقـــد يكون الممنوع من الصرف نكرة،نحو : (مساجد)،(ذكرى)، (شعراء)، (ظمآن)، (أحمر)،فالتعريف وحده، أو الوصفية وحدها،أو التأنيث وحده -لا يمنع الاسم من الصرف، قـــال السيرافى : "القسم الثانى - أى : من الأسماء المعربة - أن يدخـــل علـــيه ما لا يغيره عن تمكنه،كقولك (زيد قائم)،و(مررت برجل قائم)، و(هذه امرأة)، فـــ (زيد)- لم يثقل بما دخل عليه من الـــتعريف فقط،وبقى على تمكنه ، و(قائم)-لم يثقل بأن كان نعتا فقـــط ،والنعت فرع، و(المرأة)-لم تثقل بأن كانت مؤنثة فقط "[٢٠٢] وليست علة جره بالفتحة -خوف التباسه بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفـــة ، كما ذهب إلى ذلك ابن الأنبارى ومال إليه السهيلى، واستحســـنه ابـــن القاســـم ،أو خوف توهم بنائه على الكسر،لأن الكسرة لا تكون إعرابا إلا إن كان فى الاسم تنوين ،أو ما يعاقبه من الألف واللام،أو الإضافة ،ومذهب هؤلاء-لا يصح -إلا على مذهب الكسائى والفراء،حيث يجوز عندهما حذف ياء المتكلم فى غـــير النداء [٢٠٣]،أما عند سيبويه -فلا يجوز حذف ياء المتكلم إلا فـــى بـــاب النداء[٢٠٤]،ومن ثم نرجح أن علة جره بالفتحة- شبهه

---

[٢٠٢] - شرح كتاب سيبويه :٢/ ٣٣

[٢٠٣] - التذييل والتكميل لأبى حيان :١/١٤٦-١٤٧

[٢٠٤] - الكتاب :٢/ ٢٠٩

بالفعل أيضا،فشبهه بالفعل اقتضى له ما مُنعه الفعل -وهو الكسر والتنويـن ،فلما منع الكسرة -جر بالفتحة [٢٠٥]،وقد اتبع المؤلف ما ذهـب إلـيه ابن الأنبارى،وغيره -من جر الممنوع من الصرف بالفـتحة،دون الكسـرة ،لـئلا يلتـبس بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفـة،وادعى هذا المذهب لنفسه ،ولم ينسبه إلى أصحابه،بل زعم أن الفتحة فيه-علامة بناء.

تعقيب :

عرضـنا فى هذا الفصل آراء المؤلف حول العلامة الإعرابية ، ومـا يـتعلق بها،فعرضـنا رأى المؤلف فى تعريف النحو عند الـنحاة، وبينا أنهم لم يقصروا النحو على ضبط أواخر الكلم ،بل تجاوزوا ذلك إلى كل ما يتعلق بالتركيب من تقديم وتأخير ،وذكر وحذف،وإثـبات ونفـى ،وتأكيد -إلى غير ذلك مما لا علاقة له بضـبط أواخـر الكلـم . كما عرضنا لرأى المؤلف فى العامل الـنحوى ،وما يؤدى إليه من تقدير وحذف ،وبينا أن العامل -لا يمكن إنكاره من الناحية العملية - إذا فهمناه الفهم الصحيح القائم على فهم العلاقات النحوية بين الكلمات فى إطار التركيب .

كمـا بينا رأى المؤلف فى معانى علامات الإعراب ،ومن دلالة الضمة على المسند إليه،ودلالة الكسرة على الإضافة ،وعدم دلالة الفتحة على شىء -إلا الخفة ،وقد بينا أن النحاة القدماء -لم يهملوا

---

[٢٠٥] -التذييل والتكميل لأبى حيان : ١٤٦/١

معـــانى هـــذه العلامات ،بل جعلوا الضمة علما على الفاعلية ،أو على العمدية،كالفاعل ،والمبتدأ،والخبر ،وجعلوا الفتحة علما على الفضـــلية،وما يشبهها ،وجعلوا الكسرة –علما على الإضافة ،وقد بيـــنا أن التعبـــير بمصطلح الرفع ،والنصب والجر –هو المناسب حـــتى يشـــمل العلامات الأصلية والفرعية وقد ذكرنا ما استثناه المؤلف من نظريته فى جعل الضمة علما على المسند إليه ،وهو المـــنادى المفرد المعرفة المبنى على الضم،وهو غير مسند إليه ، وقد فسر المؤلف ذلك بالخوف من التباس المنادى المفرد المعرفة –بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة بعد انقلابها ألفا ، ولـــولا هـــذا اللبس –لظل المنادى المفرد المعرفة منصوبا على أصله.

كمـــا اســـتثنى من هذه القاعدة –اسم (إن) ،إذ هو منصوب ،وهو مســـند إلـــيه ،فخالف أصله من الرفع ، ولذلك حاول المؤلف أن يـــتفادى هذا التناقض، فذهب إلى رفع اسم (إن) ،واستشهد بما لا يـــنهض دلـــيلا على مذهبه،لمخالفة الواقع اللغوى ،وقد بينا فساد هذا، وتهافته.

كمـــا عرضـــنا لرأى المؤلف فى توحيد دراسة الفاعل ،ونائبه ، والمبـــتدأ – تحت باب المسند إليه،وبينا محاولته إيجاد أوجه شبه بيـــنها، وقد بينا أن أوجه الشبه بين هذه الأبواب الثلاثة– لاتكفى

لتوحيد دراستها ،إذ ينفرد كل باب منها بكثير من القضايا والمسائل -التى تجعله بابا مستقلا .

كما عرضنا لرأى المؤلف فى العلامات الفرعية للإعراب ،حيث أنكرها، وعدها إشباعا للضمة أو الكسرة ،وقد اصطدم بما يناقض نظريته،فلجأ إلى آراء متكلفة لا سبيل إلى قبولها،لمخالفتها الواقع اللغوى ،وقد أدى به اضطرابه وتخبطه-إلى عد المثنى غريبا شاذا فى العربية،وقد بينا وجه هذه الغرابة فى نظره ،ورددنا عليه بما لا سبيل إلى إنكار العلامات الفرعية .